

﴿ الجزء الاول من حاشية ﴾

# الفتح الدائم

« تأليف »

﴿ العالم العلامة الشيخ محمد ماضي الرخاوى ﴾

على شرح

## تخصيص التلخيص

في علم البيان والبديع والمعاني

لشيخ الاسلام زكريا الانصارى رحمه الله

( تنبيه ) جعلنا الشارح بأعلى الصفحات مفصولا بينه وبين الحاشية بمجدول

﴿ طبع على نفقة ﴾

مكتبة دار الحديث  
بمكة المكرمة

نجل فضيلة المؤلف

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

وكل نسخة غير مخزومة بخاتمه تعد مسروقة ويحاكم حاملها قانونا

( طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ٢ ١٣٤ هـ ١٩٢٣ م )

﴿ الجزء الاول من حاشية ﴾

# الفتح الدائم

« تأليف »

﴿ العالم العلامة الشيخ محمد ماضى الرخاوى ﴾

على شرح



## تخصيص التحف

في علم البيان والبديع والمعاني  
لشيخ الاسلام زكريا الانصارى رحمه الله

( تنبيه ) جعلنا الشارح بأعلى الصفحات مفصّولا بينه وبين الحاشية بمجدول

﴿ طبع على نفقة ﴾

مماضي الرخاوى

نجل فضيلة المؤلف

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

وكل نسخة غير مخنومة بخاتمه تعد مسروقة ويحاكم حاملها قانونا

( طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ٢ ١٣٤ هـ ١٩٢٣ م )

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدورنا لايضاح أقصى الأمانى في علم البيان والبديع والمعانى ونور بصائرنا بضيء التبيان من مباني المثاني والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأفصحهم في ميدان البلاغة وعلى آله وصحبه الفائزين بالسبق في مضمار الفصاحة والبراعة (وبعد) فقد كنت اختصرت تلخيص المفتاح في علم المعانى والبيان والبديع تأليف العلامة جلال الدين القزويني رحمه الله في كتاب سميته بأقصى الأمانى في علم البيان والبديع والمعانى وقد سألتني بعض الاعزة على من الفضلاء المترددين الى أن اشرحه شرحا يحل الفاظه ويفك شظاظه ويبين مراده ويتمم مفاده فأجبتة الى ذلك بعون القادر والمالك سالكه فيه غالباً عبارة السعد التفتازاني لكونها منقحة محررة كثيرة المعانى وسميته بفتح منزل المباني بشرح أقصى الأمانى في علم البيان والبديع والمعانى والله أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا من شرحت صدر العاني لفتح منزل المثاني وشرحت نظر المعاني في رياض البديع والبيان والمعاني أقصر حمدي على موائد إفضالك واسألك أن تُجِدَّني من عظيم نوالك فأني أشهد أن لا اله الا أنت تعالى جدك وأشهد أن سيدنا محمد ارسولك وعبدك وأنشر صلاتي وسلامي عليه بقدر متعلقات أفعالك من آتيته وصل الأحاب وفصل الخطاب وأسندت اليه مفاتيح أبواب الاقتراب ولم يسأره قاص ولا داني فنال من فضلك أقصى الأمانى سيدنا محمد جليل البيان وعلى آله وأصحابه مجاز حقائق العرفان (أما بعد) فأقول وأنا الراجي من الله غفر المساوي الفقير الى التقدير محمد بن ماضي الرخاوي \* هذه تعليقات على شرح شيخ الاسلام زكريا الانصاري على مختصره في علم البلاغة لمتن الخطيب القزويني المسمى (بفتح منزل المثاني) على متنه (أقصى الأمانى في البيان والبديع والمعاني) ولكون الشيخ التزم فيه غالباً عبارات السعد على الاصل خلصت في تعليقاتي ما كتب عليها من تحقیقات أولى الفضل راجياً من الله القبول ونيل المأمول

\* ( بسم الله الرحمن الرحيم ) \*

أى أبتدىء والباء للمصاحبة

( قوله أى أبتدىء ) قاصر على أول أجزاء الفعل وكأنه آثره على أولف الشامل لجميع الاجزاء تبركا بالمادة التى فى الحديث والقول بأنه آثره لانه مقتضى الحديث ممنوع فأن معنى البدء فى الحديث ذكره أولا وأما مادة المتعلق فشئ آخر كذا قيل وقال السعدى فى حواشي التلويح المتعلق الحقيقى فى بسم الله متروك أعنى متلبساً ومتبركا وما قيل ان متعلق الباء أبتدىء ليس معناه أن متعلق الجار والمجرور ظرف لغو واقع موقع المفعول به للابتداء بل المراد به أنه ظرف مستقر واقع موقع الحال والعامل فيها ابتدىء أه ووجه ذلك بأن المقصود التبرك فى تصنيف الكتاب كله بسم الله لا مجرد أوله اه فقولهم متلبساً ومتبركا بيان لمعنى بسم الله باعتبار قيامه مقام متلبساً ومتبركا فما قيل انه على تقدير أبتدىء قاصر على أول أجزاء الفعل جار على غير هذا التحقيق ( قوله والباء ) الافتتاح بالتسمية للتميم والتبرك سواء قلنا الباء للملابسة كما هو مختار صاحب الكشف أو الاستعانة كما هو مختار القاضى أو صلة للفعل المقدر كما ذهب اليه البعض فان الملابس والاستعانة انما هو ببركاتها والافتتاح بها لاجل البركة الا أن فى الاستعانة زيادة وهو الاشارة الى أن المشروع فيه لا يتم بدونها والاستعانة ليست حقيقية حتى توهم أى توقع فى الوهم أى الذهن عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات \* هذا وقد وجهوا مختار صاحب الكشف بأن الملابس اكثر استعمالا من الاستعانة وبأن التبرك باسمه تأدب بخلاف جعله آله وبأن المشركين كانوا يبتدون باسماء آلهتهم على وجه التبرك فينبغى أن يرد عليهم فى ذلك وبأنها تفيد ملابس جميع أجزاء الفعل وبأنه معنى مكشوف يفهمه كل أحد \* ورد الاول بأنه ترجيح بغلبة الاشباه والامثال وهو فاسد \* ورد الثانى بأنه لم يجعل آله حقيقية \* والثالث بأن الاستعانة تفيد ذلك المعنى مع شئ زائد كما تقدم \* والرابع بأن ما ذكر انما يتم لو قدر ابتدىء أما لو قدر اقرأ فهى تساوى الملابس فى ذلك المعنى مع افادة الامر الزائد وقد تقدم عن السعدى الجواب عن أبتدىء \* والخامس بأن الابتداء



أو للاستعانة والاسم من السمو وهو العلو والله علم

من دلائل المرجوحية ( قوله أو للاستعانة ) أى من حيث أن الفعل لا يتم ولا يعتمد به شرعاً ما لم يصدر باسمه فليس آلة حقيقية حتى يلزم ترك تعظيم اسمه تعالى بل شبه به من حيث توقف كمال الفعل شرعاً والاعتداد به عليه \* ان قلت مازال إيهام الآلية موجوداً \* قلت قرينة التجوز تدفعه ان قلت التشبيه يفيد أن الاسم الشريف لم يقو قوة الآلة قلت المشبه لا يلزم أن يكون أضعف من المشبه به بل ذلك انما يكون اذا لم يرد بيان مقدار قوة المشبه في وجه الشبه أما اذا أريد ذلك فلا بد أن يكون مساوياً كما هو مذكور في البيان ( قوله والاسم ) أى لفظه ( قوله من السمو ) أى عند البصريين أما عند الكوفيين فنم وسم بمعنى علم فأصله على الاول سمو حذف الواو اعتباطاً ثم سكنت السين للتخفيف وأتى بهمزة الوصل توصلاً الى النطق بالساكن وعلى الثانى وسم ويشهد للاول تصاريقه كجمعه على أسماء فأن أصله أسماو فيدل على تأخر الواو ولو كان من وسم كما يقول الكوفيون لجمع على أوسام وادعاء القلب بعيد \* على أن شرط ثبوت القلب عدم اضارده أى عدم وجوده فى جميع تصارييف الكلمة والا فلا قلب كما هنا ( قوله علم ) أى بالوضع فليس صفة ولا اسم جنس والا كان كلياً فلا تفيد لاله الا الله التوحيد وخلصت صفاته عن اسم تجرى عليه اذ لا يصلح سواه لهذا الجريان لظهور معنى الوصفية فيما عداه دونه كذا قيل \* وفيه انه لو كان اسم جنس لصلح لهذا الجريان أيضاً واستدل على كونه بالوضع بأنه يوصف ولا يوصف به لكن قال البيضاوى الاظهر انه وصف فى أصله لكن لما غاب عليه سبحانه بحيث لم يستعمل فى غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق أجرى مجرى العلم فى اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشبهة اه فهو عنده علم بالغلبة التقديرية واستدل على كونه ليس بالوضع بأنه لا يتأتى للبشر أن يضعه لعدم تعقل ذاته ولانه لا فائدة فى الوضع على أن الواضع هو الله وبأن الظاهر تعلق فى السموات والارض من قوله تعالى ( وهو الله فى السموات وفى الارض ) بلفظ الجلالة فاذا لم يكن صفة فى الاصل لا يفيد معنى صحيحاً \* قال الجمهور

للذات الواجب الوجود والرحمن الرحيم صفتان بنيتا للمبالغة من رحم والرحمن  
أبلغ من الرحيم

التعقل بالوجه حاصل وهو كاف في فهمهم المعنى من اللفظ الذى هو حكمة الوضع  
ان قلنا الواضع هو الله تعالى وفي امكان وضعهم اللفظ للمعنى ان قلنا ان الواضع هم  
بدليل وضع الاب علما لولده قبل رؤيته وتكفى ملاحظة المشخصات بوجه مختص  
ولو اجمالا ويجوز تعلق الظرف بالاسم الكريم باعتبار ملاحظة المعنى الوضعى  
الخارج عنه المشهور به مسماه كما في قوله \* أسد على وفي الحروب نعمة \*  
وسياقى مزيد لذلك ( قوله للذات الخ ) الذات تستعمل استعمال الشئ واستعمال  
النفس فلذا يجوز تذكيره وتأنيثه وآثروا التذكير هنا لاشرفيته والوصف المذكور  
لايضاح المسمى لا لاعتباره فى المسمى لان المسمى هو الذات فقط وتخصيص هذا  
الوصف بالذكر لكونه أكمل الصفات وأشرفها لتفرع كل كمال على وجوب الوجود  
بالذات الذى ينصرف اليه مطلق الوجوب وواجب الوجود بالذات هو الذى وجوده  
لذاته لا لامر خارج عنه كتعلق ارادة الغير وقدرته بوجوده ( قوله صفتان ) أى  
مشبهتان كذا اشتهر واستظهر بعضهم أن المراد كونهما على صورة الصفة المشبهة  
حتى لا ينافى كونهما للمبالغة التى هى كثرة الافراد المتجددة مع ان الصفة المشبهة  
للدوام الا أن يراد بالدوام كثرة الافراد المتجددة ( قوله بنيتا ) أى باعتبار مادتهما  
لا باعتبار الصيغة حتى يرد انهما ليستا من أمثلة المبالغة لان فعيلا الذى هو منها  
هو عامل النصب والمراد بالمبالغة قوة المعنى وكثرة الافراد المتجددة كما سبق  
الاشارة اليه فلا يرد ما قيل ان المبالغة هى أن تنسب للشئ أكثر مما هو له وهذا  
لا يتأتى فى صفاته لانها فى نهاية الكمال ( قوله من رحم ) أى مشتقتان من رحم  
يحتمل قراءته بضم الراء مصدرا فيكون جاريا على مذهب البصريين والمشهور  
قراءته بصيغة الفعل ثم على ما مر من أنهما ليستا صفتين مشبهتين حقيقة لا اشكال  
اذا أخذناهما من المتعدي وعلى خلافه الذى زيفه الشهاب على البيضاوى فرحم  
بضم الحاء منقولا من رحم بكسرها أو يقرأ بكسر الحاء على تنزيل الفعل منزلة  
اللازم ( قوله والرحمن أبلغ من الرحيم ) ان قلت لو كان كذلك لقدم الرحيم عليه

لان زيادة المبني تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع وكقولهم رحمن الدنيا والآخرة وقيل رحيم الدنيا ( الحمد لله ) الحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى

ليكون لذكره فائدة \* قلت محل ذلك اذا تضمن الأبلغ غير الأبلغ نحو جواد فياض وعالم فحري دون ما اذا لم يتضمن كما هنا اذ لا يلزم من الانعام بالجلال الانعام بالدقائق كما يتفق لكثير من الملوك فتقديم كل حسن لحصول الفائدة ( قوله لان زيادة المبني الخ ) هذا أكثرى فلا نقض بحذر وحاذر حيث كان الامر فيهما بالعكس ( قوله وكقولهم ) كذا في بعض النسخ والمناسب ولقولهم فهو علة ثانية لأبلغية الرحمن والضمير للسلف فالقول المذكور يفيد شمول الرحمة المستفادة من الرحمن للدنيا والآخرة واختصاص الرحمة المستفادة من الرحيم بالدنيا فيكون الرحمن أبلغ كما أى أكثر رحمة لشموله أهل الدارين وأبلغ كيفاً أى أعظم رحمة لان الرحمة الآخروية كلها عظام وعلى هذا يكون ذكر رحيم الدنيا بعد ذكر رحمن الدنيا والآخرة للتوسل بهذا الاسم أيضاً فاندفع انه لغو ( قوله لغة ) البناء فيه عوض عن الواو لانه من لغا يلغو اذا تكلم تطلق اسماً على ألفاظ مخصوصة ومصدراً على الاستعمال كقولهم لغة تميم اهمال ما ( قوله باللسان ) قيد لبيان الواقع كما هو الاصل في قيود الماهية ان كان الثناء هو الذكر بخير قيل والاولى أن يراد باللسان الكلام ليشمل الحمد القديم \* قلت كون هذا مما تعنيه العرب بعيد ( قوله الاختيارى ) مخرج للممدح ان قلت لا يشمل حمده تعالى على صفاته الذاتية \* قلت نزلت منزلة الاختيارية في استقلال مبدئها وكفايته فيها أو باعتبار ترتيب الآثار الاختيارية عليها ولو بغير المسببية فدخل ضد الحياة وصفات السلوب \* أو يقال المراد بالفعل الاختيارى المنسوب الى الفاعل المختار \* ان قلت يدخل حسن زيد مع ان الثناء عليه ليس حمداً \* قلت المراد المنسوب للفاعل من حيث فعله بأن يكون له مدخل فى الفعل وجميع صفات الله الذاتية كذلك نخرج حسن زيد فانه وان نسب الى فاعل مختار لا دخل له فى الفعل \* هذا والحمد الذاتى يؤل الى الحمد على الصفات لان الحمد الذاتى ما لا يلاحظ فيه خصوصية صفة لا ما يكون الذات البحث مستحقاً له فان الاستحقاق انما هو على الجميل \* ثم ان هذا القيد

على جهة التعظيم سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل وعرفا فعل ينهى عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد أو غيره والشكر لغة فعل ينهى عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر أو غيره وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق له

متبادر من قوهم على الفعل الجميل لان الاختيارى هو الذى يدل على الكمال دون ما ليس بالاختيار ( قوله على جهة ) احتراز عن صورة الثناء المراد بها التهنيم وهو توضيح لان ذلك ليس ثناء حقيقة قيل أقبح لفظ جهة اشارة الى أن التعظيم بالفعل لا يشترط بل ما كان من جهته وهو عدم مخالفة الجوارح لكن هذا على أن المراد التعظيم بالجوارح والظاهر أن المراد التعظيم بنفس ذلك الثناء واطافة جهة بيانية ( قوله سواء الخ ) خبر مقدم وتعلق مبتدأ مؤخر لانه مجرد عن النسبة والزمان فلا يقال كيف وقع الفعل مسندا اليه فان الفعل قد أريد به الحدث تجوزا بذكر لفظ الكل واردة الجزء \* أن قلت يمنع من ذلك أمران ثبوت الصدارة لما دخلت عليه الهمزة وان الهمزة وأم موضوعة لاحد الامرين وما يسند اليه سواء يجب أن يكون متعددا \* قلت قد جردتا عن الاستفهام وأريد التسوية فزال المانعان المذكوران \* والفواضل المزايا المعتدية بمعنى أن النسبة الى الغير مأخوذة في مفهومه كالانعام \* والفصائل المزايا الغير متعدية كالعلم والقدرة \* وبقولنا بمعنى أن النسبة الخ اندفع ما يقال ان الاثر يتعدى في كل والصفة لا تتعدى في كل ( قوله وعرفا ) قبل المراد به العرف العام وقيل عرف أهل الكلام وعليه يأتي قول ان الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث هو اللغوى لان الالفاظ تحمل على معانيها اللغوية مهما أمكن ولان العرف أمر طرأ بعد النبى صلى الله عليه وسلم أما على الاول فلا اذ حيث كان عرفا عاما احتمل تقدمه وتقديمه نعم قد ورد بالحمد لله بالرفع فيدل على أن المراد اللسانى من قبيل - وخير ما فسرته بالوارد - ولان العمل دل على ذلك كما دل على عدم طلب الحمد في بداءة نحو الاكل وان كان ذابال افاده الامير ( قوله فمـل ) أى سواء كان قولاً باللسان أو عملاً بالاركان أو اعتقاد بالجنان والمراد به التصديق والاذعان وهو أن تنسب باختيارك

(وقد بينت النسبة بينهما) مع بسط الكلام عليهما وعلى المدح في غير هذا الكتاب

الشيء لا آخر في نفس الامر فخرج اعتقاد الكفار الذين كانوا يعادون النبي صلى الله عليه وسلم انه نبي فليس بحمد (قوله وقد بينت النسبة بينهما) اعلم أن النسبة بين الحمد العرفي والشكر كذلك العموم والخصوص المطلق لان المنعم في تعاريف الحمد العرفي لم يقيد بكونه منعماً على الحامد أو غيره بخلاف الشكر العرفي اذ قد اعتبر فيه منعم مخصوص هو الله سبحانه ونعمه وصلة منه الى عبده الشاكر وأيضاً فعل القلب واللسان وحده مثلاً يكون حمداً وليس شكراً أصلاً اذ قد اعتبر فيه شمول الآلات وأيضاً الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بغيره تعالى بخلاف الحمد وما يقال من أن النسبة بالعموم المطلق بين العرفيين انما يصح بحسب الوجود ودون الحمد الذي كلامنا فيه لان الحمد كصرف القلب مثلاً فيما خلق لاجله جزء من صرف الجميع غير محمود عليه لامتيازته في الوجود عن سائر أجزائه فغلط من باب اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه فان ما ليس محموداً على ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمد أعني صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعماً \* لا يقال صرف الجميع أفعال متعددة فلا يصدق عليه أنه فعل واحد تعدد متعلقه كما يقال صدر عن زيد فعل واحد هو ضرب القوم تحقيقه أن المركب قد يوصف بالوحدة الحقيقية كبيت واحد والاعتبارية كمسكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني \* هذا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين عموم مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي أيضاً اذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها للشاكر والا كانا متحدين ولا يخفى أن النسبة الثالثة من هذه الاربعة انما هي بحسب الوجود كذا ذكره السيد في حاشية المطالع اه شيخنا الشريفي بقي أن الحمد أعم من الحمد اللغوي لان الممدوح عليه في المدح اللغوي لا يشترط كونه اختيارياً وبين المدح اللغوي والحمد العرفي عموم من وجه وكذا بينه وبين الشكر اللغوي فالمدح اللغوي أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد وهما بالعكس فهذه اربع نسب فتكون الجملة عشرة والمدح العرفي أعم مطلقاً

## وابتدأت بالبسملة والحمدلة ابتداء

من الخمسة المذكورة أعنى المدح اللغوى والحمد لغة وعرفا والشكر كذلك فهذه خمس نسب تظم للعشرة فتكون الجملة خمسة عشر نسبة (قوله وابتدأت) شروع فى أجوبة ثلاثة عن أسئلة ثلاثة (الاول) لم ابتدأت بهما لا بغيرهما من سبحانه الله مثلا والغرض السؤال عن السبب فى عدم ذكر غيره فأجاب بأن الكتاب العزيز لم يذكر غيرهما فى الابتداء وكذلك روايتا الحديث ليس فيهما غيرهما \* ان قلت على الجواب عن التعارض بالغاء حديثي البسملة والحمدلة والرجوع الى رواية بذكر الله يسوغ الابتداء بأى ذكر قلت فى جوابهم هذا نظر لانهم بنوا هذا الجواب على كون ذكر الله فى الحديث من قبيل المطلق مع انه من قبيل العام لانه فى معنى النكرة الواقعة فى سياق النفي واذا فمدلول حديث البسملة كل أمر ذى بال خال عن لفظ البسملة أقطع وهو صادق بما اذا بدى بذكر آخر غير لفظ البسملة وبما اذا لم يبدأ بذكر أصلا ومدلول حديث الحمدلة كل أمر ذى بال خال من لفظ الحمدلة أقطع وهو صادق بما اذا بدى بذكر آخر غير لفظ الحمد لله وبما اذا لم يبدأ بذكر أصلا ومدلول حديث الذكر كل أمر ذى بال خال عن ذكر الله أقطع وهو لا يصدق الا بما اذا لم يبدأ بذكر أصلا فقط وهذا معنى الخصوص فأداة العموم فيه انما هى للتعميم فى أفراد الخالى عن الذكر أصلا فلا منافاة بين أداة العموم فيه واعتبار الخصوص فيه لاختلاف الجهة فكان كل من حديثي البسملة والحمدلة عاما بمنطوقه مشتملا على سور العموم وهو لفظ كل وحديث الذكر أخص منهما بمنطوقه أيضا فبكل خال من ذكر الله خال من البسملة والحمدلة ولا عكس \* واذا تقرر أن كلا من حديثي البسملة والحمدلة بمنطوقه أعم يصدق بما اذا كان خاليا عن البسملة والحمدلة فقط وبما اذا كان خاليا عن الذكر أصلا وحديث لا يبدأ فيه بذكر الله أخص منهما لا يصدق الا بما اذا كان خاليا عن الذكر ببسملة وحمدلة وغيرهما علم أن الخالى من ذكر الله فرد من أفراد الخالى عن البسملة أو الخالى عن الحمدلة وقد ذكر هذا الفرد الخاص فى حديث الذكر بحكم موافق لحكم عام وهو كونه أقطع أو أبتد فان

بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم  
وفي رواية بالحمد لله فهو أجزم أى مقطوع البركة رواه أبو داود وغيره وحسنه  
ابن الصلاح وغيره وجمعت بين الابتدائين عملا بالروایتين وإشارة

حديث البسملة أفاد بمنطوقه كما ذكرنا أن الخالي عنها أقطع سواء اشتمل على ذكر  
آخر غيرها أم لم يشتمل على ذكر أصلا وحديث الحمدلة أفاد كذلك أن الخالي  
عنها أقطع سواء اشتمل على ذكر آخر غيرها أم لم يشتمل على ذكر أصلا وحديث  
الذكر أفاد بمنطوقه أيضا أن ما لم يشتمل على ذكر أصلا أقطع وهو بعض ما أفاده  
حديث البسملة والحمدلة وقد تقرر في الأصول أن ذكر بعض أفراد العام بحكم العام  
لا يخصه فيبقى كل من حديثي البسملة والحمدلة على عموميه وأن كل ما خلا عنهما  
أقطع ولو اشتمل على ذكر آخر غيرهما كذا ابتكر هذا النظر بعض أفاضل العصر  
وهو حسن وقد ألف فيه رسالة جلية فلتراجع ( قوله بالكتاب العزيز ) أى فى  
ترتيبه التوقيفى ( قوله كل أمر ) الإضافة على معنى اللام وإن لم يصح لفظها ( قوله  
أى مقطوع ) تفسير للمحمول على رأى السعد ولحاصل معنى الجملة على رأى الجمهور  
( قوله وجمعت بين الابتدائين ) شروع فى الجواب عن السؤال الثانى وهو لم جمعت  
بينهما ولم تقتصر على احدهما ( قوله عملا بالروایتين ) فإن كل واحدة منهما أمرة  
معنى بالبدء ولما كان قد لا يسلم أن الحمدلة فى الكتاب العزيز لاجل ابتدائه بها  
البدء الإضافى التبركى الذى الكلام فيه لم يجعل الاقتداء بالكتاب علة الجمع  
( قوله وإشارة الخ ) وجه التعارض المتوهم أن البدء والابتداء معناه التصدير  
ومعنى بدأت الكتاب بكذا جعلته فى أوله بناء على أن الجار والمجرور واقع موقع  
المفعول به وهو لا يتصور بالامرین فالعمل بأحد الحديثين يفوت العمل بالآخر  
فالتعارض المتوهم مبنى على أن الباء صلة يبدأ أما على أنها للملابسة أو الاستعانة  
فلا اذ البدء عليهما معناه الشروع لا التصدير والمعنى على الملابسة كل أمر ذي بال  
لم يبدأ ملتبسا بسم الله وحده يكون أجزم أو أقطع أى لو بدى ذلك الامر ولا  
يكون ذلك الشخص أو ذلك الامر ملتبسا حين الابتداء بهما يكون أجزم أو  
أقطع \* واعلم انه لا تلازم بين كون الابتداء حقيقياً أى غير ممتد وعدم امتداد زمن

الى أنه لا تعارض بينهما اذا لا ابتداء حقيقى و اضافى فالحقيقى حصل بالبسملة والاضافى بالحمدلة وقد تمت البسملة عملاً بالكتاب والاجماع وترك العاطف للتنبيه على الاكتفاء بكل منهما \* فان قلت لم ابتدأ بالاسم والحمد دون لفظ الله الانسب منهما قلت لو ابتدأ به فى الاول لفات التأسى بالكتاب العزيز ولا وهم انه قسم وفات التعميم التبرك والاستعانة بل هما باقيا الى آخر الكتاب مع ذهاب أن الابتداء اذ ليست الملازمة والاستعانة بهما الا على وجه التبرك بذكرهما وهو باق من أول المشروع فيه الى آخره ولو كان التبرك والاستعانة فى آن التلفظ فقط يلزم أن لا يكون الامر الذى شرع فيه متصلاً بذكر التسمية ملتبساً أو مستعاناً بهما لعدم وجود التسمية وقت الشروع فى ذلك الامر ( قوله الى انه لا تعارض بينهما ) وجه الدفع الذى أشار اليه الشارح هو أن يحمل الابتداء فى الحديثين على التصدير بمعنى تقديم الشئ على ما سواه لا بمعنى جملة أولاً وهذا يشمل الحقيقى والاضافى واذا يتأتى العمل بالحديثين بأن يبتدأ باحدهما ابتداء حقيقياً وبالآخرى ابتداء اضافياً ( قوله حصل بالبسملة ) أى بمجموعها اذ يصدق على المجموع أنه متقدم على جميع ما عداه ولم يسبقه شئ وهذا لا ينافى أن بعض اجزائه متقدم على البعض الآخر ( قوله وقد تمت ) شروع فى الجواب عن السؤال الثالث والحاصل أنه لما كان السؤال الاول حاصلاً لم لم يذكر غير البسملة والحمدلة وكان جوابه أنهما الوارد الابتداء بهما نشأ عنه السؤال الثانى وهو أنه كان يكفى أحدهما فأجاب بالجواب الثانى المقتضى للجمع \* قيل عليه يكفى فى الجمع كون الحمدلة مقدمة فقال وقدمت الخ ( قوله عملاً ) لما كان الغرض هنا ان الكتاب يشير بضميمة تخلقوا باخلاق الله الى طلب تقديم البسملة اذا أريد الجمع بينها وبين الحمدلة عبر هنا بعملها دون اقتداء ( قوله والاجماع ) أى الفعل على أن من جمع بين البسملة والحمدلة قدم البسملة ( قوله لم ابتدأ بالاسم ) فيه أن المبتدأ به الباء الا أن يقال لما كان ذكر الله لا بد فيه من الابتداء بالاسم جعل المبتدأ به الاسم دونها ( قوله دون لفظ الله ) أى بأن يقال بالله والله الحمد على ما مر فى القولة السابقة ( قوله لفات التأسى بالكتاب ) هذا الجواب ينفع فى السؤال الثانى أيضاً ( قوله وفات التعميم )



لكون التبرك والاستعانة بجميع أسمائه تعالى أو في الثاني لفات الأهمية نظراً إلى كون المقام مقام الحمد ومن ثم قدم الفعل في أقرأ باسم ربك وإن كان ذكر الله تعالى أهم نظراً إلى ذاته والحمد مختص بالله كما أفادته الجملة

التميم في بسم الله على جعل إضافة الاسم حقيقة للاستغراق أما على أنها بيانية فلا ولعل مراده لفات احتمال التميم ( قوله لفات الأهمية نظراً إلى كون المقام مقام الحمد ) يرد عليه أن الحمد إنما يحصل بالجملة بتمامها فالمقام غير مقتض لتقديم المسند إليه على المسند غايته أنه يقتضي الاهتمام بالثناء وهو إنما يحصل بكلا الجزئين والجواب أن معنى العبارة أن كلا الجزئين من جملة الحمد لله مهم في مقام الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله الكلي وهو الثناء في ضمن فرد ما كالحمد الذي أتى به فله اختصاص غير الجزئية وهو صدق مفهومه الذي هو بصدد صدوره على هذا الحمد وليس المراد بالمقام الحال الداعي لأن الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو الحال الداعي ومقتضاه التقديم وإنما المراد به مقام الحمد وهو مفتتح التأليف فتحصل أن المقام وهو مفتتح التأليف يقتضي الاهتمام والاهتمام يقتضي التقديم ووجه ذلك الاهتمام هو كونه بصدد صدور المدلول ( قوله قدم الفعل ) أي بناء على أن بسم متعلق بأقرأ الأول وقيل هو متعلق بالثاني والأول منزل منزلة اللازم ( قوله وإن كان ذكر الله أهم ) فأهمية ذكر الله تقتضي تقديم لفظ الله ولفظ بسم لكن مقتضى العارض بحسب المقام أقوى عند المتكلم من حيث أنه متكلم وإن كان ذكر الله أهم في نفسه لأن البلاغة إنما ينظر فيها لمقام التكلم ( قوله والحمد مختص بالله ) اعلم أن كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبنى على أن في الحمد لله اختصاصاً كما في الحمد أما إذا لم يكن فيه اختصاص فالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص قاله عبد الحكيم فهما في عبارة المطول فيحتمل أن الشارح أشار بهذه الجملة إلى هذا الغرض ويحتمل أن مراده أن يفيد تعريف المسند إليه في الجملة سواء كانت أَل للاستغراق أو للجنس أو للعهد من أن اختصاص الحمد بالله موافق للواقع ( قوله كما أفادته الجملة ) أي حيث عرف فيها المسند إليه كما علمت

سواء جعلت أُل فيه للاستغراق أم للجنس أم للعهد (الذى نور. بصائر من اصطفاهم) والبصيرة قوة تدرك المعقولات كما أن البصر قوة تدرك بها المبصرات فهى قوة باطنة هى للقلب كعين الرأس ويقال هى عين القلب عند ما ينكشف حجابها فيشاهد بها بواطن الامور كما يشاهد بعين الرأس ظواهرها \* والمعنى الذى نور عيون قلوب من اختارهم (لفهم المعانى) جمع معنى وهو فى الاصل مصدر ميمى من العناية نقل الى معنى المفعول وهو ما يراد من اللفظ ويقال له من حيث أنه يفهم من اللفظ مفهوم ومن حيث أنه وضع له اللفظ معنى \* وفى ذكر المعانى وما يأتى بعده براعة استهلال (وأضاء فى سماء عقولهم بدور البيان والبديع والمعانى) شبه فى ذلك دلالة العقول فى كمال وضوحها بالاضاءة وهى انارة ماله ضوء ثم

( قوله سواء جعلت ال فيه للاستغراق ) فما يوهمه كلام الكشف من منع الاختصاص حينئذ غير مقصود لانه قد صرح باختصاص جنس الحمد بالله تعالى فيستازم الحكم باختصاص المحامد كلها به تعالى فكيف يتصور منه أنه يمنع الاستغراق بناء على أن أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه \* فان قلت جعل المحامد بأسرها مختصة به تعالى ينافى هذه القاعدة المشهورة من أهل الاعتزال فكيف يذهب اليه مع تصلبه فى مذهبه \* قلت هو لا يمنع ان تمكن العباد واقدارهم على أفعالهم الحسنة التى يستحق بها الحمد من الله تعالى فن \* هذا الوجه يمكنه جعل ذلك الحمد راجعا اليه تعالى أيضا قاله السيد ( قوله تدرك المعقولات ) اسناد الادراك اليها مجاز اذ المدرك حقيقة هو النفس والقوى مدرك بها هذا وقد فسر الفخر البصيرة فى قوله تعالى ( أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعن ) بالحجة وعليه فعنى المصنف أوضح حجج من اختاره ( قوله وأضاء فى سماء عقولهم بدور البيان الخ ) الظاهر ان أضاء مجاز عن أوضح اما بالاستعارة التبعية أو المجاز المرسل التبعية وان اضافة سماء الى عقول من اضافة المشبه به للمشبه واطافة بدور الى العلوم كذلك وعليه يكون المعنى أوضح العلوم الشبيهة بالبدور فى عقولهم الشبيهة بالسماء وهذا أقل كلفة مما فى الشارح ( قوله دلالة العقول ) الاظهر دلالة العلوم وقوله أو شبهت العقول الاظهر العلوم والظاهر

اشتق الفعل منها أو شبهت العقول في اضياعها المدلول بذى اضاءة واثبت لها الاضاءة ثم شبهت العلوم الثلاثة بالسماء في العلو وأثبت لها البدور فالتشبيه الاول استعارة تبعية وكل من التشبيهين الاخيرين استعارة بالكناية واثبات كل مما ذكر فيهما استعارة تخيلية والعقول جمع عقل وهو لغة المنع واصطلاحاً غريزة يتهيأ بها لدرك العلوم النظرية وقد بسطت الكلام عليه في شرح آداب البحث وغيره ( والصلاة ) وهى من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدمى تضرع ودعاء ( والسلام ) بمعنى التسليم ( على خير من نطق ) أى تكلم ( بالصواب ) لخبر مسلم أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وفى رواية الترمذى ولا نخر أى لا حد على أولى على أحد قال ذلك لقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث ولانه مما يجب تبليغه لامته ليعرفوه فيعتقدوه ويعاملوه بمقتضى اعتقادهم \* والصواب ضد الخطأ وهو الحكم المطابق للواقع ( وعل آله ) هم مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب على الاصح ( وصحبه ) هو عند سيبويه اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمننا بنبينا صلى الله عليه وسلم وعطف الصحب على الآل

ان اضافة دلالة الى العقول من اضافة المصدر الى مفعوله ( قوله واثبات كل ) أى كل واحد ومن بمعنى اللام فالمثبت هو الاضاءة والبدور والمثبت له هو العقول والعلوم المرادان بما فكانه قال وكل من اثبات الاضاءة للعقول واثبات البدور للعلوم استعارة تخيلية ( قوله ودعاء ) أى بالصلاة أى الرحمة لا مطلقاً فى المحلى على قول جمع الجوامع ونصلى على نبيك محمد ما نصه من الصلاة عليه وهى الدعاء بالصلاة أى الرحمة أخذاً من حديث أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك قال قولوا اللهم صل على محمد الخ \* هذا وقد اشتهر أن ما ذكره الشارح بقوله من الله الرحمة الى آخر المعانى الثلاثة لغوية وشرعية وأن الدعاء معنى لغوى فقط \* قلت معنى كون الثلاثة شرعية ظاهر ومعنى كون الدعاء بالصلاة لغوياً أنه فرد من أفراد اللغوى العام ومعنى كون العام لغوياً فقط أن التعميم ليس الا لاهل اللغة ( قوله أنا سيد ولد آدم ) وتؤخذ سيادته على آدم من سيادته على أولى العزم ( قوله قال ذلك ) أى الحديث بتمامه على التفسير الاول لقوله ولا نخر ( قوله مؤمنو بنى هاشم )

الشامل لبعضهم ليشمل الصلاة والسلام باقيهم وجللتا الحمد والصلاة والسلام خبريتان لفظا انشائيتان معنى واخترت اسميتهما على فعليتهما للدلالة على الثبوت والدوام ( البررة ) جمع بار وهو المحسن ( الانجاب ) بفتح الهمزة جمع نجيب وهو الكريم البين النجابة ( وبعد ) يؤتى بها الانتقال من أسلوب الى آخر وأصلها أما بعد بدليل لزوم الفاء في حيزها غالباً لتضمن أما معنى الشرط والاصل مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر ( فهذا ) المؤلف الحاضر ذهنا ( مختصر )

فيه تغليب والا فالمؤمنات من بنى هاشم من الآل ( قوله يؤتى بها للانتقال ) فلا تقم أول الكلام وهذا من ضروريات البعدية وهذا الغرض هو الذى صار يلاحظ منها وأما المعنى الاصلى أعنى الشرط والتعليق فقل أن يقصده المتكلم ( قوله وأصلها أما بعد ) وهذا الاصل هو الذى كان يأتى به صلى الله عليه وسلم فهى مستحبة بناء على تناول السنة جميع أفعاله لا غلى أنها مقصورة على ما كان على وجه التعبد فلا تشمل ما هو من العادات ظاهرا فبعض المؤلفين كالمصنف يرى الاكتفاء بنفس بعد فيعدل الى الواو اختصاراً أو لنحو وزن . ان قلت من أين أن أما أصل الواو وهلا حكموا بأن كلا منهما فرع عن مهما .. قلت لما كانت أما تفيد معنى الشرط فى غير هذا التركيب نحو ( فأما اليتيم فلا تقهر ) ( وأما ثمود فهدينا هم ) بدليل الفاء جعلت ههنا أيضاً نائبة عن الشرط والواو لا تستعمل مكان الشرط فى غير هذا الموضع فلم نقبلها نائبا لضعفها بل عن النائب وخصت مهما لعدم مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق وأياً تستدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة وغيرها خاص بقبيل كالزمان فى متى والعاقل فى من وغيره فى ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما ( قوله فهذا ) أى ففصل هذا بناء على أن الاشارة لما فى الذهن وأنه ليس بالأجملا وأن المختصر اسم للمفصل ويحتمل أن الاشارة لما فى الخارج بناء على تأخر الخطبة وكون الذهن لا يقوم به المفصل هو الاقرب فى نحو العبارات اذ قل أن تستحضر مفصلة فى آن واحد وكون المختصر اسما للمفصل وان اشتهر ليس بلازم اذ يصلح أنه اسم لهيئة الكتاب المجملة بل هو الاقرب اذ يبعد ملاحظته عند الوضع مفصلاً كلمة كلمة مثلاً ثم بعد تسليم ذلك

من الاختصار وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى ( في علم المعاني والبيان والبدائع )  
الآتى بيانها مرتبة ( حسن المباني ) أى الالفاظ ( والترصيع ) أى التركيب  
( اختصرت فيه مختصر العلامة جلال الدين أبى عبد الله محمد القزوينى ) نسبة  
الى قزوين مدينة كبيرة معروفة بخراسان ( المسمى بتلخيص المفتاح وضممت اليه  
ما لا بد ) أى غنى ( منه مع ابدال غير المتعمد فيه ) أى بالمتعمد ( بعون الاكرم )  
أى من غيره ( الفتح ) أى كثير الفتح بالخيرات على خلقه ( وحذفت منه غالب  
الخلاف والأمثلة ) وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد ( والشواهد وما  
فيه نظر ) والشواهد الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهى أخص من الأمثلة  
( روما ) أى طلبا ( لتيسير حفظه )

فالمحمل يكفيه اتحاد الما صدق وان اختلف فى الاجمال والتفصيل فانه ليس أشد من  
اختلاف المفهوم فى المتعجب ضاحك فلا يلزم تقدير هذا المضاف كذا يؤخذ من الامير  
\* وبها مشه تعليقا لنا على قوله هو الاقرب فى نحو العبارات مانصه ان كان المراد قيام  
المحمل والمفصل مطلقا بقطع النظر عن زمن القيام فلا معنى للتردد فى أن يقوم به الامر ان  
معا بدليل تقسيمهم العلم الى تفصيلي واجمالى وان كان المراد قيام ذلك واستحضاره زمن  
الاشارة للاشارة اليه من حيث التفصيل وأن الاشارة للمرتب الحاضر فى الذهن  
وهذا هو المراد فلا معنى للتردد فى أن لا يقوم به المفصل اذ العلم بالسكنه فى آن  
واحد انما يمكن فيما له حقيقة متأصلة والالفاظ ومعانيها ليست كذلك ولا داخلة  
تحت مقولة واحدة حتى يجمعها جنس وفصل واحد اذ المعانى عبارة عن المسائل  
والمسئلة قد تكون ملتزمة من مقولات شتى اه وقد زاد بعضهم مضافا آخر  
بعد مفصل فقال أى ومفصل نوع هذا بناء على أن اسماء الكتب من قبيل علم  
الجنس فيشمل ما عند المصنف وما عند غيره لا خصوص مفصل ما فى ذهنه لا  
على أنها علم شخص بناء على عدم اعتبار التعدد بتعدد المحل فى مثل هذا عرفا  
وقد يقال لا داعى الى تقديره وان بنينا على الاول لانهم أجمعوا على صحة حمل  
علم الجنس على الجزئى المحقق هو فيه ولم يلتزموا بهذا التقدير وليس هذا هو نفس  
الوضع وبيان المسمي \* ( قوله من الاختصار ) أل للعهد والمعهود الفرد الكامل

على كل ذى همة ) بكسر الهاء وفتحها أى عزم قوى ( ومحتاج ) وهو من ضعف عزمه بميله الى الراحة ( ورتبته ) أى المختصر ( على مقدمة ) تنوينها للتعظيم أو للتقليل أو للعوض عن المضاف اليه أى مقدمة الكتاب وهى بكسر الدال كمقدمة

فلا اعتراض على قوله وتكثير المعنى \* ( قوله بكسر الهاء وفتحها ) انظر هل الفتح للمرة والكسر للهيمته \* والهمة لغة القوة والعزم وعرفا حالة للنفس تتبعها قوة ارادة وغلبة انبعاث الى نيل مقصود ما ثم ان تعلقت بعمالى الامور فهى عليه والافدنية \* ( قوله فهى أخص من الامثلة ) أى كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كلى فالشاهد جزئى يصلح أن يذكر بعد القاعدة لاثباتها لكونه من كلام من يوثق به والمثال جزئى يصلح أن يذكر بعدها لا يوضحها ولا يوضح يحصل سواء كان من كلام من يوثق به أولا فالأخوذ فى مفهوم الشاهد والمثال مجرد الصلاحية للذكر بعد الحكم السكلى للاثبات أو الايضاح لا الذكر بالفعل للاثبات أو للايضاح هذا ما أفاده العلامة عبد الحكيم أخذنا مما نقل عن السعد \* وقال الفنى لا بد فى المثال من الايضاح سواء كان فيه الاثبات بان كان من كلام الموثوق بهم أولا ولا بد فى الشاهد من الاثبات وعليه ظاهر كلام شارحنا وأنت خبير بأن من وافقه الاصطلاح منهما هو المتعين فليمنظر \* ( قوله تنوينها للتعظيم أو للتقليل الخ ) الاول هو قول الزوزنى والثانى قول غيره فالاول ناظر الى كثرة النفع والثانى الى صغر الحجم وقيل يصح اعتبارها معا بالاعتبارين المذكورين وأوهنا لحكاية الخلاف ولكن أو فى قوله أول للعوض يبعد كونها لذلك لان كون التنوين للعوض من المعانى الاولى وأما التعظيم والتقليل فمن المعانى الثانوية \* واعلم ان تاء مقدمة ان كانت للتأنيث وقلنا ان الترجمة علم لم يكن التنوين للتمكين لوجوب منع الصرف للعلمية والتأنيث وان كانت للنقل كان للتمكين \* ( قوله وهى بكسر الدال الخ ) عبارة السعد فى شرحه والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم \* قال عبد الحكيم أراد ان لفظ المقدمة مأخوذ من مقدمة الجيش بالقطع عن الاضافة فمعناها المتقدمة اه يعنى ان لفظ مقدمة اقتطع من مقدمة الجيش بخالص معناه وحده أى دون ما تقيد به من معنى

الجيش من قدم اللازم بمعنى تقدم وبفتحها على قلة كمقدمة الرجل في لغة من قدم المتعدى أى على أمور متقدمة أو مقدمة على المقصود بالذات للانتفاع بها فيه مع توقفه على بعضها ( وثلاثة فنون ) أى أنواع وذلك لان المذكور في المختصر اما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا العلم أولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو الفن الثالث الشامل للخاتمة ( راجيا ) أى مؤملا ( بذلك النجاة مما نجي منه الناجون )

المضاف اليه وهو شئ مامتقدم فلفظ مقدمة مستعمل في معناه الموضوع له على حدته وليس منقول ولا مستعارا من المضاف من حيث هو مضاف والا لم يكن هو المنقول أو المستعار اذ لا بد في النقل والاستعارة من تغير المنقول والمستعار منه والمنقول والمستعار له \* قال عبد الحكيم وانما لم يقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق ان استعمال المشتق منه لا يكفى في أخذ المشتق مالم يرد استعمال به اه يعنى وقد ورد استعمال مقدمة الجيش فجعله لفظ مقدمة مأخوذة منه صحيح وأما جملة مأخوذة من قدم فلا ولذا عدل عن ذلك الى ما ذكره أى للنص على أن المقدمة بهذا المعنى وهو شئ متقدم وقع استعماله في قولهم مقدمة الجيش فقول السعد من قدم بمعنى تقدم حال من مقدمة الجيش لامن قوله والمقدمة على ما وهم فقول شارحنا كمقدمة الجيش خبر عن هى أى مثلها في كونها بكسر الدال بدليل المقابل \* وقوله من قدم حال من مقدمة الجيش وليس هو الخبر عن هى لما علمت تدبر \* ( قوله من قدم اللازم ) أى لامن قدم المتعدى لان المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة أشياء آخر \* ( قوله من قدم المتعدى ) لانها تقدم من قرأها لكن اضافتها للبكتاب تكون خلاف الظاهر لان الظاهر أن تضاف الصيغة المتعدية الى المفعول لا الى ماله بها نوع تعلق وهذا وجه تقديم الوجه الاول \* ( قوله أى على أمور ) لف ونشر مراتب فقوله أو مقدمة بفتح الدال \* ( قوله لان المذكور في المختصر الخ ) دليل عقلى للحصر مستند فيه الى الاستقراء أى استقراء المختصر لان قوله أولا في الاول أعم من المقدمة لكن حضره فيها

وهو العقاب والعتاب ( وسميته بأقصى الاماني في علم البيان والبديع والمعاني والله ) لا غيره ( أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله ) \*

### ﴿ المقدمة ﴾

أى مقدمة الكتاب وهى ما يتقدم على المقصود بالذات للانتفاع به فيه لا مقدمة العلم وهى ما يتوقف عليه الشروع فيه كتعريف العلم وموضوعه

الاستقراء وكذا قوله الا فى الثانى أعظم من الفن الثالث لكن حصره فيه الاستقراء وقولنا أى استقراء المختصر أى استقراء أجزائه وتسمية ذلك استقراء مجاز تشبيها لاستقراء الاجزاء باستقراء الجزئيات

### « المقدمة »

( قوله أى مقدمة الكتاب ) الكتاب هو المنظوم كتابة وهو الالفاظ بالذات والمعاني بالتبع لا النقوش وحدها أو مع غيرها خلافا لما فى السيدونكون المنظوم كتابة بالذات هو الالفاظ ضعف احتمال انه المعاني وترجح انه الالفاظ ومقدمة الكتاب جزء منه فهى الفاظ فقوله وهى ما أى الفاظ ( قوله لا مقدمة العلم ) يطلق العلم على المسائل وعلى التصديقات أو التصورات بناء على ما للسيد من جعل المبادئ جزءاً من العلم والظاهر ان آل هنا للجنس لانها مقدمة علوم ثلاثة وفى الكتاب للعهد والمعهود المتن ( قوله وهى ما يتوقف عليه الشروع فيه ) أصل الشروع يتوقف على تصويره بوجه ما لاستحالة توجه النفس الى المجهول المحض وعلى التصديق بفائدة مآله حذرا من العبث وكأله يتوقف على تصويره بحده أو رسمه وعلى التصديق بموضوعية موضوعه وبفائدته اذ يحصل بها الشروع على بصيرة تامة عرفا لان تمايز العلوم انما هو من جهة الموضوع فلا بد من التصديق بموضوعيته وعدم فتور اجتهاده انما يكون اذا صدق بفائدة له والتمكن من حال أى مسألة ترد عليه من ذلك العلم اذ المقصود من الاشتغال بالعلوم انما يكون اذا عرف بحد أو خاصة لازمة له وأما بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم وشرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه وبيان استمداده أى بيان أنه من أى علم



لا انتفاء ذلك هنا ( يوصف بالفصاحة ) وهى لغة تنبئ عن الابانة والظهور ( المفرد ) نحو كلمة فصيحة ( والكلام ) نحو كلام فصيح وقصيدة فصيحة والمراد بالمفرد ما يقابل الكلام يستمد ليرجع اليه عند روم التحقيق والاشارة الى مسائله اجمالا فلم يست بتلك المنزلة ثم ما يتوقف عليه تصور المسائل أو التصديق بها كتصور الموضوع والأعراض الذاتية والتصديقات التى يتألف منها قياسات العلم فلا نزاع لأحد فيها من حيث انها مقدمات وان وقع الخلاف بين العلامةين السعد والسيد فقال الاول انها داخلة فى العلم وقال الثانى انها خارجة عنه ( قوله لا انتفاء ذلك هنا ) أى لا انتفاء توقف الشروع فى العلوم الثلاثة على ما ذكر فى المقدمة \* ان قلت قد اشتملت المقدمة على بيان غايات العلوم الثلاثة قلت قال الفرى ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة مخصوصة تترتب عليه وأما الاعتقاد بما هو غايته وفائدته فى الواقع فلا اه تأمل ( قوله تنبئ عن الابانة والظهور ) قد ذكروا للفصاحة معانى وفى الصحاح والقاموس جعل جميع المعانى مستوية الاقدام فى الاستعمال ولما لم يتبين للشارح اشتراك الفصاحة فى تلك المعانى ولا كونها حقيقة أو مجازا قال تنبئ عن الابانة والظهور سواء كان معنى حقيقة لها أو مجازيا فان جميع معانيها مشعر عن الظهور وهو كاف للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى اه عبد الحكيم ( قوله والظهور ) عطف تفسير للأبانة فانها تجبى لازما ومتعديا . ( قوله والمراد بالمفرد ما يقابل الكلام ) رده السيد بأن المركبات الناقصة قد تشتمل على كلمات كثيرة هى أبيات أو انصاف أبيات وربما يوجد فيها تنافر الكلمات بل ضعف التأليف والتعقيد أيضا فيحتاج فى تفسير فصاحة المفرد الى قيود أخر تحتل بدونها \* ورد بأن المركب الناقص ليس خلوصه مما ذكر فصاحة لانه لما لم يكن من حيث التركيب مفيدا وانما يفيد بانضمامه لما يتعمه بل يعتبر خلوصه عن تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد فصاحة له اذ لا استعمال له والفصاحة انما تكون بعد صحة الاستعمال فخلوصه عن ذلك هو خلوص المركب التام لانه المستعمل فما قيل ان القول بأن اتصافه بالفصاحة باعتبار اتصاف مفرداته مكابرة لان من يصفه بها انما يريد خلوصه من تنافر الكلمات الى آخر فصاحة الكلام فان ذلك

بقريئة مقابلته به فيدخل فيه المركب الناقص فيوصف بالفصاحة باعتبار فصاحة مفرداته بها وقيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب المذكور فيوصف

يتحقق فيه نحو ان كان قرب قبر حرب قبر وان ضرب غلامها هند وان تسكب عيناى الدموع لتجمدا ليس بشئ لانا لا ننكر تحقق ذلك فيه وانما ننكر كون الخلو عنه فصاحة له لان الفصاحة انما تكون بعد صحة الاستعمال واستعماله وحده باطل وأما الكلمة فهي وان كان استعمالها أيضا وحدها باطلا لكن لما كان خلوصها غير خلوص الكلام اعتبر لها خلوص على حدتها سواء كانت مفردة أو مركبة فقول السيد فيحتاج الخ في محل المنع ( قوله فيوصف بالفصاحة باعتبار فصاحة مفرداته ) أى فليس فيه الا فصاحة المفردات هي الخلو من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس وليس خلوصه من ضعف التأليف وتناثر الكلمات والتعقيد فصاحة لما تقدم موضعا في القولة السابقة واذأ فالمركب الناقص لا يدخل في المفرد لما تقدم ولا في الكلام لما سيأتى فقول الشارح والمراد بالمفرد الخ وتعليقه بما بعد غير مناسب وعبرة المختصر قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظر انما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل في المفرد لانه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام هاهنا قريئة على أنه أريد به المعنى الاخير أعنى ما ليس بكلام اه فقله واتصافه بالفصاحة الخ منع لوجود الفصاحة فيه من حيث ذاته أى من حيث كونه مركبا وعليه لا يكون داخلا في المفرد ولا في الكلام قال عبد الحكيم وبما حررنا لك ظهر أن المفرد والكلام محمولان على معنهما الحقيقي وأن المركب الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة في نفسه فقول الشارح رحمه الله في المختصر على أن الحق انه داخل في المفرد بقريئة مقابلته بالكلام محل بحث اه ( قوله وقيل ) قائله الخ لخالى ورجحه السيد ( قوله ليعم المركب المذكور ) أى

بالفصاحة كالمركب التام وقد بينت ما فيه مع زيادة في حاشية المطول ( والمتكلم ) نحو نثر فصيح وشاعر فصيح ( و ) يوصف ( بالبلاغة ) وهى تنبئ عن الوصول والانتهاء ( الاخيران ) أى الكلام والمتكلم ( فقط ) دون المفرد اذ لم يسمع كلمة بليغة وقط من اسما الافعال بمعنى انته وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزأ شرط محذوف أى اذا وصفت بها الأخيرين فقط أى فانتته عن وصف الاول بها\*وقدمت الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفتها وفصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقف فصاحتهما عليها ( فالفصاحة فى المفرد ) تعريفها بالذاتيات كون اللفظ جاريا على قوانين كلام العرب الموثوق بعريبتهم

الناقص وفيه أن ذلك يقتضى اتصافه بالبلاغة وأنهم لم يطلقوا عليه كلام فصيح ( قوله فيوصف بالفصاحة الخ ) فيه ما علمت من أنه لا يتصف بالفصاحة من حيث ذاته ( قوله وقد بينت ما فيه الخ ) لعله ما سمعت ( قوله تعريفها ) أى الفصاحة اعلم أن حقيقة الفصاحة كون اللفظ عربيا أصليا أى من كلام الاعراب الخالص المتأصلين فى العربية بأن يكون مما نشئوا عليه ومعرفته أنه من كلامهم يحوج الى تفتيش كثير يتتبع كلامهم وهو شاق وعلامتها هى كثرة الاستعمال والجرى على القوانين والاصل لم يذكر تلك العلامة بل ذكر الخلو فقل عليه أنه من مخترعاته وهو لا يليق وأجابوا عنه بأن القوم من المعلوم عندهم ان الكثير الاستعمال هو الخالص مما ذكر فكأنه جعل كثرة الاستعمال علامة مؤذنة بأن الخلوص علامة أيضا فليس من مخترعاته وانما عدل عن الكثرة الى الخلوص لان الكثرة تحوج الى التفتيش المتقدم فما فى الشرح من أن تعريفها بالذاتيات الخ مشكل الا أن يريد بتعريفها بالذاتيات علامتها الذاتية وبتعريفها باللازم علامتها اللازم لما ذكره القوم من العلامة أو يتكلف جعل اضافة قوانين بيانية ولا يراد بالقوانين القوانين النحوية والصرفية وهو بعيد جدا ويدل لما تقدم ما فى المفتاح من أن الفصاحة هى أن تكون الكلمة عربية أصلية وعلامة ذلك أن تكون الكلمة على ألسنة الفصحاء الموثوق بعريبتهم أو ورود استعمالهم لها

وباللاوازم كما سلكته كالاصل لوضوحه ( خلوصه ) أى المفرد ( من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس ) اللغوى أى التصريفى وهو المستنبط من استقراء اللغة ( فالتنافر ) وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها ( نحو ) مشتتات فى قول امرئ القيس ( غداؤه ) أى ذوائبه جمع غديرة والضمير للفرع أكثر ( قوله لوضوحه ) أى سهولة معرفته بخلاف العلامة الاخرى التى هى كثرة الاستعمال والجرى على القوانين لما عرفت فهو توجيه لعدوله ويحتمل أن المعنى لوضوحه من كلام القوم فيكون بياننا لكون ما ذكره معلوما من كلامهم فليس من مخترعاته ( قول المصنف غداؤه الخ ) قبله

تَصُدُّ وَتُبْدَى عَنْ أَسِيلٍ وَتَقَى  
بِنَاطِرٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ مُطْفِلٍ  
وَجِيدٍ كَجِيدِ الرَّئِمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ  
إِذَا هِيَ نَضَّتْهُ وَلَا بِمَظِلٍ  
وَفَرَعٍ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ  
أَثِيثٍ كَقِنُو النَّخْلَةِ الْمُتَعَشِّكِلِ

وتصد تعرض وتبدى تظهر والأسيل الوجه سهل الخدين وتقى أى تحفظ نفسها بعينها حيث لا يقدر الناظر الى النظر اليها ووجرة اسم موضع ولعله خص وحشه لحسن عينه والمراد به الظباء أو البقر الوحش والمطفل ذات الطفل خصها لأنها تكون أحسن عيوننا عند النظر لأولادها عطفاً عليها والجيد العنق والرئ الغزال الأبيض والفاحش المتجاوز قدره المحمود ونضته رفتهه والمعطل الخالى عن الحلى والفاحم الشديد السواد كالفحم والاثيث الكثير والقنو مجمع الشماريخ والمتعشك كل كثير العشكال وهو الشمراخ وفى العصام أن واو وفرع واو رب يريد أنها عاطفة على مدخول واو رب وهو جيد ولعله أولى من جعل جيد عطفاً على ناظر تدبر ( قوله أى ذوائبه ) الواو منقلبة عن الهمزة لاستثقالهم وقوع ألف الجمع بين ألفين وقد فسرت الذؤابة بمطلق الشعر وبشعر مقدم الرأس وبالشعر المنسدل من وسط الرأس الى الظهر فعلى الاول الضمير راجع الى الحببية بتأويل الشخص لا الى الفرع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وعلى الثانى والثالث الى الفرع فعلى أحدهما يحمل كلام الشارح ومعنى البيت على

في بيت سابق أى الشعر التام والمراد صاحبه ( مستشزرات ) أى مرفوعات أو مرتفعات يقال استشزره أى رفعه واستشزراى ارتفع ( الى العلا ) تضل العقاص في مثنى ومرسل \* تضل أى تغيب والعقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المقتول يعنى ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب فى الأخيرين والغرض بيان كثرة الشعر \* والضابط ها هنا ان كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك ( والغرابة ) كون الكلمة

الثانى أن شعر مقدم رأسها مرتفع تغيب عقاصه فى مثناه ومرسله وحال شعر ما سوى المقدم قد علم من قوله وفرع يزين المتن الخ ومعناه على الثالث أن شعر وسط رأسها المنسدل المرتفع الى الأعلى تضل عقاصه فى مثناه ومرسله ولا يعلم حال شعر ناصيته من البيت لانه معلوم أن يكون مرتفعًا وقوله وفرع يزين المتن أى عند ارساله فلا يقال على هذا الاحتمال اذا كان الشعر كله مرتفعًا فما معنى كونه يزين المتن ( قوله أى الشعر التام ) تفسير للفرع وقوله والمراد صاحبه يعنى أن قوله وفرع على حذف مضاف والاصل وصاحب فرع ( قوله أى مرفوعات ) فالزاي مفتوحة وعلى ما بعده مكسورة ( قوله الخصلة ) بضم الخاء ( قوله والمثنى المقتول والمرسل خلافه ) ( قوله وان شعره الخ ) الضمير للرأس لا لغدائر لثلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه واستدراك قوله شعره فانه كان يكفى وانها تنقسم الى آخره وأفاد عبد الحكيم أن هذه العبارة تقتضى أن تكون جملة تضل العقاص ابتدائية مستأنفة أى لمدح الفرع مثل غدائره بخلافها على التوجيهين السابقين فانها حالية أو خبرية لوجود المائد عليهما وهو آل فتأمل ( قوله والضابط هنا ) قد ذكروا أن مدركه هو الذوق ليس الا ولذا أقام الله به الحجة فلا معنى لقول من قال ان الردرد الى أمر غير معلوم ولا عبرة بمعاندة معاند ( قوله الذوق ) أى وليس التنافر لكمال تباعد الحروف بحسب المخارج والا لكان الى علم المخارج ولا لقربه كذلك لذلك لا لاختلاف الحروف فى الاوصاف من الجهر والهمس الى غير ذلك والا لكان المرجع ضبط اقسام الحروف واياك ان تذهب الى شئ منها اذ السكل مبنى على الغفلة

وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال ( نحو مسرح ) في قول العجاج  
ومقلة وحاجباً مزججاً \* أى مدقاً مطولاً ( وفاحماً ) أى شعراً أسود كالفحم ( ومرسناً )

عن تعيين مرجع التنافر وعن كثير من المركبات الفصيحة الملتئمة من المتباعدات  
نحو علم وفرح والملتئمة من المتقاربات نحو حس وشجى وعن انه لا تفاوت بين  
مستشرف ومستشزر مع تنافر احدهما وخلوص الآخر اه أطول \* ومنه تعلم أن  
من في قول الشارح من قرب الظاهر أن تكون بمعنى مع لا تعليلية والا كان فيه  
رجوع الى سببية نحو القرب تدبر ( قوله غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال )  
تفسير للوحشية والمراد غير ظاهرة المعنى لنا ولا مأنوسة الاستعمال عند العرب  
الخلص فظاهر معناه ولم يؤنس استعماله كودع ماضى يدع \* وما أنس استعماله ولم  
يظهر معناه كغريب القرآن والحديث ليس فيه الغرابة المحلة \* بقى ان مقتضى كون  
الفصاحة هي كون الكلمة عربية أصلية وعلامتها كثرة الدوران على السنة الاعراب  
الخلص أن يكون نحو ودع ووزر غير فصيح وقد تقدم خلافه \* اللهم الا أن يكون  
كثرة الدوران على السنة علامتها لا يلزم اطرادها ويقوم مقامها عدم احتياج اللفظ  
الى تنقير أو تخريج فليتأمل ( قوله نحو مسرح ) الغريب قسماً ما يحتاج في معرفته الى  
أن ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسطة كتكأ كأتم وافر تقعوا وما يحتاج  
الى أن يخرج عل وجه بعيد ومسرح منه لا احتياجه الى أن يجعل بمعنى النسبة  
وهي لم يأت لها اسم مفعول بخلاف فاعل ولذا لم يكن فاحماً من الغريب كما نص  
عليه الرضى في الشافية وان أتى فعل مشدد العين لها كتمم وفسق وبه يرد ما قاله  
السيد الصفوى هنا من أنه لا حاجة الى اعتبار التشبيه في مفهوم الفعل كما فعلوا  
بل يكفي جعله لمجرد النسبة الا انه استعارة أو تشبيه بحذف الاداة فالمعنى كالمرسج  
أى كالمنسوب الى المشبه والمشبه به فالجمل والنسبة الى سريج وحينئذ فلا غرابة  
ولا بعد في كون الفعل لمجرد النسبة ولا في الاستعارة والتشبيه بحذف الاداة  
وعلى هذا تكون الكلمة فصيحة اه ( قوله أى شعراً أسود ) ففاحماً للنسبة كلابن  
وتامر نسبة المشبه الى المشبه به ولم يكن غريباً لما مر وفي القاموس والفاحم  
الاسود بين الفحومة كالفحيم وقد فخم ككرم فحومة اه وعلى هذا لا نسبة ولا

أى أننا (مسرّجا) أى كالسراج فى البريق واللمعان أو كالسيف السريجيّ فى الدقة والاستواء والسريجيّ منسوب الى سريج اسم قين تنسب اليه السيوف (والمخالفة) كون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعه بأن تكون على خلاف ما ثبت عن الواضع (نحو) الاجلّ فى قول ابى النجم ( الحمد لله العلى الاجلّ )

تشبيهه ويحتمله كلام الشارح أيضا فقوله اى شعرا أسود تفسير حقيقى للفاحم وقوله كالفحم أى شديد السواد كشدة سواد الفحم فهو قيد ويحتمل انه مجرد تنظير ( قوله كالسراج ) ان قلت ماوجه هذا التفسير مع أن فعل المشدّد العين انما هو للجعل لا للتشبيه قلت هنا جعل ادعائى بدعوى الاتحاد وهو التخريج على الوجه البعيد ووجه بعد النسبة مامر ووجه بعد الحمل بناؤه على دعوى الاتحاد الغير المأخوذ فى العبارة وعبارة عبد الحكيم قوله كالسيف السريجيّ الخ فمعنى مسرجا المجهول سيفا سريجيا أو سراجا بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبّه به وصيغة التفعيل للجعل كفرحته أو المنسوب اليهما نسبة المشبه الى المشبه به كتممته ولا يخفى بعدهما ( قوله على خلاف قانون مفردات الالفاظ ) عبارة السعد فى المختصر على خلاف مفردات قانون الالفاظ الموضوعه فلعل العبارة محرفة والمراد القانون الباحث عن الكلمة من حيث الافراد وليس الا القواعد الصرفية ( قوله بأن تكون على خلاف ما ثبت الخ ) أفاد به هذا التصوير أن القانون الصرفى هو القاعدة مع شىء آخر لا مجرد القاعدة فصيح تقريع قوله فنحو آل الخ ( قوله نحو الاجلّ ) ان قلت الضرورة تمنع سببية المخالفة لعدم الفصاحة . قلت انما تكون كذلك اذا كانت ثابتة فى كلام العرب الموثوق بعريبتهم أى ثبت فيه وقوع الخلل لاجلها وما هنا ليس كذلك كذا قالوا وهو يفيد أن الشاعر ليس منهم وأن ما وقع للضرورة لا يخل بالفصاحة خلافا للفنرى فى الاخير ان قلت كلام الشارح يفيد أن أجلّ كلمة غير فصيحة وهو ليس بموضوع . قلت موضوع بالوضع النوعى اذ قول الواضع وضعت كل ما كان على وزن أفعل للدلالة على الزيادة لشمه . ان قلت اذا لم يتحقق فيها ضابط المخالفة . قلت هى غير مستعملة والمراد فى الضابط أن تكون على خلاف ما ثبت عن الواضع المستعمل للفصحاء

والقياس الاجل فنحو آل وماء وأبى وأبى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن  
الواضع كذلك وتام البيت : انت مليك الناس بأفأقبل (و) الفصاحة ( في الكلام  
خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها ) هو حال من  
الضمير في خلوصه وخرج به نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا  
يصح جمعه حالا من الكلمات لانه حينئذ يكون قيذا للتنافر لا للخلوص ويلزم  
( قوله فصيح ) لانه ثبت عن الواضع كذلك أى فناء وآل مستثنيان من قاعدة  
الهاء لا قلب همزة وأبى مستثنى من وجوب كسر عين المضارع فيما اشبهه وعور  
مستثنى من وجوب قلب الواو ألفا اذا تحركت وانفتح ما قبلها ويعور مستثنى  
من وجوب النقل والقلب ( قوله حال من الضمير في خلوصه ) مقتضاه  
أن يكون المعنى خلوصه مما من ماذكر حال كونه أى الكلام مع فصاحة كلماته  
ويرد عليه أنه يلزم أن يكون يبدأ الله الخلق بدون يعيده فصيحاً فإنه يصدق  
عليه انه خالص مما ذكر حال كون كلماته فصيحة وهو حال انضمام يعيده اليه مع  
انه بدون يعيده غير فصيح لانه غريب غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال  
لانه يحوج الى التخريج على وجه بعيد لان له ثلاثيا والهمزة الداخلة عليه لا بد  
لها من معنى والقياس أن تكون للتعدية ولا يصح هنا لان المراد به معنى الثلاثي  
بدليل مقابله ببعيد ووجه التخريج أن يقال ان أفعل يجيىء لجعل الشيء نفس  
أصله نحو أهديت الشيء أى جعلته هدية فيمكن أن يقال هنا أنه بوانغ فى الشيء  
حتى جعل نفس البدء وفى بعض الحواشى أنه سمع أبداً لكنه لا ينافى التخريج  
على الوجه البعيد لكن قال فى المطول أى خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته مشيراً  
الى أن الفصاحة الخلوص المقيد بمع الفصاحة أى بمقارنة الكلام مع الفصاحة  
ليندفع هذا اليراد لان الخلوص المقيد بانضمام يعيده غير الخلوص حال عدمه  
أفاده عبد الحكيم ( قوله لانه حينئذ يكون قيذا للتنافر لا للخلوص ) اعلم أن  
البنى اذا توجه الى مقيد بقيد كالبنى المستفاد من الخلوص هنا فانه متوجه الى  
التنافر المقيد بمع فصاحة الكلمات يحتمل رجوعه الى المقيد فقط والى المقيد مع  
قيده والى القيد فقط فعلى الاول يكون المعنى أن ينتفى التنافر مع ثبوت فصاحة



أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً لانه يصدق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة ( فالضعف ) ان يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكما ( كضرب غلامه زيداً ) بخلاف الاضمار بعد الذكر كضرب زيداً غلامه أو بعد المعنى بأن لم يذكر مرجع الضمير صريحاً لكن ثم ما يقتضى ذكره

الكلمات ولا شىء فيه وعلى الثانى يكون المعنى أن يفتنى التنافر وتنتفى فصاحة الكلمات وعلى الثالث يكون المعنى أن يوجد التنافر وتنتفى الفصاحة قالوا والشائع رجوعه الى القيد فقط وعليه لا يكون التعريف صادقا الا على ثبوت التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات ولذا اقتصر الشارح على هذه الصورة وفى عبد الحكيم أن الشائع فى ذلك توجهه الى القيد سواء كان المقيد باقياً أو لا ولذا قال فى المطول متنافرة كانت أم لا ولك أن تقول ان الشارح هنا جرى على ما فى المطول واقتصر على ما هو أقوى فى الاعتراض ( قوله المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة ) كقولك الاجل وقرب قبر حرب ( قوله المشهور بين الجمهور ) أى موافقته غير المشهور كما فى الاضمار المذكور فانه شائع عند الاخفش اذ لو خالف الكل لكان فاسداً لضعفها ويستفاد مما هنا أن ما خالف القانون الجمهورى غير فصيح وما لم يخالفه لعدمه بالاستواء أو لموافقته عند وجود الجمهورى فصيح وحينئذ فليس فى كلام الشارح سكوت عما لو استوى الفريقان خلافاً لابن قاسم ( قوله لفظاً ) بأن يكون المرجع مذكوراً مقدماً تقدم من جهة المعنى أولاً والمعنوى أن يكون هناك ما يقتضى تقدمه كذكر الفعل المتضمن للمرجع \* والحكمى أن يتأخر المرجع عن الضمير لفظاً ولا يكون هناك ما يقتضى تقدمه الا الضمير الموجب لتقدمه لكن خولف ذلك الاصل لنكتة اعتبرها البلغاء كما فى ضمير الشأن وباب نعم ولا يعتبر ما راعاه غيرهم فى غير المواضع التى صرحوا فيها بجواز تقدم الضمير لانهم راعوا فى تلك المواضع معنى لا يوجد فى غيرها وهو أن المرجع المأتى به بعد الغرض منه تفسيره الضمير فلم يبق الا بهام أصلاً بخلاف المفعول نحو ضرب غلامه زيداً فانه مأتى به للمفعولية لا للتفسير فيبقى

قبله معنى ككونه فاعلا أو تضمنه الكلام السابق أو استلزم ذكره نحو ضرب غلامه زيد ونحو اعدلوا هو اقرب للتقوى ونحو ولا بويه \* أى المورث وبخلاف الاضمار قبل الحكم بان لم يذكر مرجع الضمير صريحا ولا يكون ثم ما يقتضى ذكره قبله كضمير البيان نحو هو زيد قائم \* ( والتنافر ) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحاً كقوله ( وليس قرب قبر حرب ) هو ابن أمية (قبر) وصدره \* وقبر حرب بمكان قفر \* أى خال من الماء والكلاء \* قيل ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب ابن أمية فمات فقال ذلك الجنى هذا البيت ( وقوله ) أى أبى تمام ( كريم متى أمدحه أمدحه والورى ) أى والخلق يمدحونه ( معنى ) واذا ما ملته لمته وحدى \* ومثل بمثالين لان الاول متناه فى الثقل والثانى دونه ولان منشأ النقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى

الابهام بحاله كذا فى الرضى ( قوله وقبر حرب الخ ) الغرض منه التأسف على ما صنع به أو التأسيف وضمة قفر للضرورة أو هو خبر عن قبر وعليه فقوله بمكان أى مع مكانه ومحله ( قوله متى أمدحه الخ ) لا يخفى مناسبة متى المفيدة للكلية فى جانب المدح واذا المفيدة للجزئية فى جانب اللوم ( قوله والورى معنى ) الواو تحتل العطف والحالية والثانية أنسب لانه المنساق الى الفهم ولموافقة وحدى فى كونه حالا من ضمير المتكلم هى محط الجزاء ولو جعلت للعطف فان جعل العطف من عطف الجمل لم يكن هناك حال أصلا فى مقابلة وحدى وان جعل من عطف المفردات فهناك حال فى مقابلة وحدى وهو معنى لكن ليست تلك الحال موافقة لوحدى فى كونها حالا من ضمير المتكلم هى محط الجزاء بل هى حال من الورى وأيضا العطف بقسميه يحتاج الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لئلا يتحد الشرط والجزاء وعلى الضمير المستتر يحتاج الى حمل معنى على الاجتماع زمانا فان المشاركة فى المدح مستفادة من العطف وكلاهما خلاف الظاهر لكن الاتحاد لا يكون الا اذا أبقى أمدحه الاول على ظاهره وهو الظاهر تدبر ( قوله واذا ما ملته الخ ) الفعل وان كان ماضيا صيرته اذا للاستقبال فمن جهة مضيه بقطع النظر عن الاستقبال توهم ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم

حروف منها وهو في تكرير امدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل  
 مثل فسبحه (والتعقيد) أى كون الكلام معقداً بان لا يكون الكلام ظاهراً للدلالة  
 على المراد (خلل) اما (في اللفظ) بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب  
 صعوبة فهم المراد وان كان كل منها جارياً على قانون النحو (كقوله) أى الفرزدق (في)  
 مدح (خال هشام) هو ابن عبد الملك وخاله ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي  
 (وما مثله في الناس الا مملكا \* ابوامه حتى ابوه يقاربه) أى ليس مثله في الناس حتى يشبهه  
 في الفضائل الا مملك أى رجل أعطى الملك يعنى هشام ابوامه أى ابوام الملك أبوه أى  
 يشاركه أحد فيكون أدخل في افادة عدم استحقاقه اللوم أشار له في المطول ومن  
 جهة الاستقبال تفهم عدم وقوع اللوم بالفعل فكلامه غاية في تنزيهه عن استحقاق  
 اللوم (قوله حروف) ليس المراد بالحرف الاصطلاحى فلا تغليب (قوله منها) فيها  
 استخدام وجمع لهذه الضمير كلمة مستقلة (قوله وهو) أى الثقل واعلم ان التنافر  
 ليس حاصلًا بين امدحه الاولى و امدحه الثانية وانما التنافر بين امدح الاول ومفعوله  
 وبين امدح الثانى ومفعوله فهو في موضعين كل واحد مما فيهما على انفراد  
 يسير لا يخل بالفصاحة ومجموعهما عظيم يخل بها (قوله أى كون الكلام معقداً)  
 جعله مصدر المبني للمفعول ليكون وصفاً للكلام (قوله خلل) هو داخل  
 في التعريف لاجراء نحو المتشابه ومن الخلل في النظم اجتماع امور كل واحد  
 منها سائغ الاستعمال وكلمة اما لمنع الخلط فيجوز اجتماع الخللين (قوله بسبب  
 تقديم أو تأخير الخ) ذكرها اشارة الى كون كل واحد مستقلاً عن الآخر  
 وان كان كل منهما مستلزماً للآخر فتى حصل اخلال بالتقديم لزم ان يحصل  
 اخلال بالتأخير وبالعكس لان كلا قد خرج عن مرتبته وما قيل انه لا لزوم نظراً  
 الى الكلمة الواحدة بأن تقديمها عن محلها الاصلى في تركيب لا يستلزم تأخيرها  
 عن محلها الاصلى لافيه ولا في غيره فوهم لان الكلام في الاخلال بفوات الترتيب  
 ولا ترتيب بينها وبين نفسها حتى يحتل بتقديمها في تركيب وتأخيرها في آخر  
 (قوله وان كان الخ) به يرد على ما قيل من ان ذكر ضعف التأليف يغنى عن  
 ذكر التعقيد اللفظي لوجود التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع امور كل

أبو ابراهيم الممدوح أى لا يماثله أحد الابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعنى ابوامه ابوه باجنبي وهو حى وبين الموصوف وصفته اعنى حى يقاربه باجنبي وهو ابوه وتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حى وفصل كثير بين البديل وهو حى والمبدل منه وهو مثله ومثله اسم ما وفى الناس خبره والا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه ( أوفى الانتقال ) للذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود بسبب اراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة

منها سائغ الاستعمال كما يوجد الضعف بدون التعقيد فى نحو جاءنى احمد بالتنوين فان صرف مالا ينصرف لغة حكاهما الاشمونى ( قوله ففيه فصل الخ ) يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد فيه وهو جعل مملكا مستثنى من الضمير المستقر فى الجار واجرور بعد حذف المتعلق وأبوامه مبتدأ وحى خبر اول وابوه خبر ثان والجملة صفة مملكا ويقاربه صفة ثانية والمراد بالحياة على هذا القول الشبيبة الكاملة وكثيرا ما تنزل منزلة الحياة المقابلة للموت وينزل الهرم منزلة الموت وغاية ما فى هذا الوجه ان فيه نصب مملكا مع ان المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفى انتهى بنائى ( قوله أوفى الانتقال ) أى لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد للخلل واقع فى الانتقال الخ والانتقال هو توجه النفس من الاول الى الثانى لعلاقة بينهما وظهور الدلالة سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وعدمه ببطء الانتقال منه اليها ( قوله اراد الخ ) فالاراد سبب للخلل وهو سبب لعدم ظهور الدلالة قال الخطائى ان اراد الخلل الواقع للمتكلم فى انتقال ذهنه فلا يصح ان يتسبب عن اراد اللوازم اذ الامر بالعكس وان اراد الخلل الواقع للسامع فى انتقال ذهنه فلا يصح ان يعلل به عدم ظهور الدلالة اذ الامر بالعكس انتهى واختار عبد الحكيم الثانى وعبارته قوله أى لا يكون ظاهر الدلالة الخ أى لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد عند السامع للخلل حصل فى انتقال ذهنه عن المعنى اللغوى الى مراد المتكلم بسبب اراده اللوازم البعيدة انتهى قال شيخنا الشريبنى وما قيل ان عدم ظهور المعنى هو سبب الخلل لا العكس فوهم لان عدم الظهور انما يكون سبباً فى عدم الفهم لا فى الخلل فى الانتقال انتهى ( قوله اراد اللوازم ) اعلم انهم ذكروا أن

وجه انحصار التعقيد في الخللين ان الكلام اما ان يراد معناه المطابق وعلى هذا لا يكون التعقيد الا للخلل في النظم لان فهم المعنى المطابق بعد العلم بوضع المفردات وهيئاتها التركيبية يكون ظاهراً أو يراد غيره فأما ان لا يكون بين المطابق وذلك المعنى لزوم وحينئذ لا يفهم منه المراد اصلاً فيكون فاسداً لا معقداً فانه عبارة عن عدم الظهور لاعن عدم الدلالة واما ان يكون اللزوم موجوداً ظاهراً فان كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق ظاهرة فلا تعقيد أصلاً وان كانت خفية أو يكون اللزوم خفياً في نفسه أو لوجود الواسطة يحصل التعقيد للخلل في الانتقال انتهى عبد الحكيم وقوله أو يكون اللزوم خفياً في نفسه أى ولو كانت القرينة ظاهرة لان خفاءه يعارضها وكون خفاء اللزوم وحده بدون وسائط سبباً للخلل ليس في كلام الشارح واعلم ان الانتقال في الكناية عند الخطيب من الملزوم الى اللازم ومذهب السكاكي ان الانتقال فيها من اللازم الى الملزم ورد بان اللازم ما لم يكن ملزوماً لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام من حيث ذاته على الخاص وحينئذ يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم أى من الملزوم من حيث انه ملزوم لا من حيث انه لازم وان كان لازماً وأجاب السعد بأن مراده باللازم ما يكون وجوده في الخارج على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا يجوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف انتهى وقوله ولهذا يجوز الخ أى يكون مراده باللازم ما ذكر لا ما هو المتعارف اذ هذا لا يكون اخص والا كان الملزوم اعم فيوجد بدون اللازم وهو ممتنع ( قوله اراد اللوازم ) أى ويراد بها الملزومات وهذا على مذهب السكاكي من ان الانتقال من اللازم الى الملزوم لا على مذهب صاحب الاصل من ان الانتقال من الملزوم الى اللازم وأل في اللوازم للجنس الصادق بالواحد والمتعدد اذ التعقيد يحصل بلازم واحد كما اذا كان في الكلام كناية واحدة ويتعدد كما اذا تعددت ( قوله البعيدة ) انما قصد به لان اللازم القريب قلما يخفى لزومه ولذا ذهب الامام الرازي الى ان كل لازم قريب بين

مع خفاء القرائن الدالة على المقصود ( كقوله ) أى عباس ابن الاحنف ( سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا \* وتسكب ) بالرفع ( عيناى الدموع لتجمدا ) جعل سكب الدموع كناية عن الحزن وأصاب لكنه أخطأ فى جعل جمود العين كناية عما يوجبها دوام التلاقى

فلا يكون مما الكلام فيه وهو ما فيه خفاء اللزوم مع خفاء القرينة لا لانه بانتفاء خفاء اللزوم ينفى الخلل لما ذكرنا من انه اذا كانت القرينة خفية ولومع ظهور اللزوم يحصل التعقيد اذ لا يعدل عن المعنى الاصلى لغير دليل واللزوم عند البيانين هو التبعية فى الوجود لا عدم الانفكاك فكل شىء وجوده على سبيل التبعية لا آخر يكون لازما للآخر عندهم وان كان أخص كالضحك بالفعل للانسان والمزوم عندهم هو المنبوع لغيره وان كان الغير أخص كالانسان المتبوع للضحك بالفعل وامتناع وجود المزوم بدون اللازم انما هو اذا كان اللزوم بمعنى عدم الانفكاك ( قوله أيضا البعيدة ) أى المفتقرة الى وسائط ( قوله مع خفاء القرائن ) قد ذكرنا ان خفاء اللزوم فى نفسه أول وجود الواسطة كاف فى حصول التعقيد ولو كانت القرينة ظاهرة لان خفاءه يعارضها ( قوله كقوله الخ ) هو مثال للتعقيد لخلل فى الانتقال بايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط مع خفاء القرينة لان الجمود فى الاصل ضد السيلاستعمل فى خلو العين عن الدمع حال ارادة البكاء ثم استعمل فى مطلق خلو العين ثم كنى به عن المسرة ولا يخفى خفاء القرينة الدالة على أنه مستعمل فى مطلق الخلو وخفاء اللزوم بين مطلق الخلو والمسرة لتحقق كل منهما بدون الآخر وذلك يضعف التبعية بخلاف طول النجاد فانه وان تحقق طول القامة دونه لكنه لا يتحقق هو بدون طول القامة وعلى هذا فقول الشارح لكنه أخطأ أى فى نظر البلغاء لاشتمال الكناية على التعقيد ( قوله عنكم ) متعلق بعمد لا بأطاب والالقال منكم فالمعنى بعدد ارى عنكم ( قوله وتسكب ) هو بالرفع رواية ولا يصح بصبه عطفًا على بعدولا على تقربوا لانه يقتضى عدم حصول الحزن المكفى عنه بالسكب وليس ذلك من شأن المحب ( قوله لتجمدا ) الالف للتثنية أى العينان ويحتمل أن الالف للاطلاق والضمير

من السرور فان الانتقال من جهود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهى حالة التحزن لا الى ما قصده من السرور الحاصل بالملاقاة \* ومعنى البيت انى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطئها على مقاساة الاحزان والاشواق وأتجرع غصصها وأحتمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسران فالسين فى سأطلب لجرد التأكيد على ما ذكره الزمخشري فى قوله تعالى سنكتب ما قالوا (و) الفصاحة ( فى المتكلم مدركة ) وهى كيفية راسخة فى النفس والكيفية عرض

للكموع ( قوله من السرور ) من سر اللزوم لا من المتعدى والا لكان المعنى من سروره غيره والقصد سرور نفسه ( قوله فان الانتقال الخ ) أى فان الانتقال الذى لا خلل فيه انما هو الانتقال الى البخل لا الى ما قصده الشاعر من السرور فان فيه خللا بسبب اراد اللزوم البعيد المفتقر الى الوسائط مع خفاء القرينة وخفاء اللزوم لكن كلام صاحب الاصل فى ايضاحه يستفاد منه أن هذه السكناية خطأ منشؤه ظن ما ليس معنى الجمود معنى له وأنه بمعناه لا ينتقل منه الى المسرة أصلا لعدم العلاقة وعلى هذا فالبيت مثال للخلل فى الانتقال من حيث هو لا لتعقيد لاجل الخلل فيه لعدم صحة الانتقال فيه الى المراد أصلا وعليه فمراد الشارح بالخطأ الخطأ والفساد فى نفس الامر وقوله فان الانتقال أى الصحيح تدبر ( قوله الى وصل يدوم ) راجع لقوله لتقرب وقوله ومسرة لا تزول راجع لقوله لتجمدا ( قوله يسران ) كذا بالالف والنون على التثنية ولعله اشارة الى لن يغلب عسر يسرين وفيه نظر من جهة اللفظ لجريانه على اللغة الغير المشهورة ومن جهة المعنى لعدم ثبوت الكلية وعبارة السعد فى شرحيه ومع كل عسر يسرا ( قوله راسخة ) بخلاف الحال ثم بناء على الراجع من أن العرض يبقى زمانين الرسوخ ظاهر وبناء على المرجوح من عدم البقاء زمانين الرسوخ يتوالى الامثال ( قوله فى النفس ) أى نباتية أو حيوانية أو انسانية وهذا هو الراجع ومن قوله فى النفس يعلم أن الملكة من الكيفيات النفسانية ( قوله عرض ) اعلم أن العرض بأنواعه التسعة عرض عام لاجنس والا كان هو الجنس العالى فهو كالمائى بالنسبة

لا يتوقف تعقله على تعقل غيره

للإنسان وجعلها أنواعا له باعتبار الحصص المتحققة فيها من العرض \* نظير هذا ان الماشى يصدق على الانسان وعلى غيره وهو عرض عام له وفي كل من الانسان والفرس مثلا حصة أى قدر من المشى فيصح أن يقال ان هذه أنواع للماشى باعتبار تلك الحصص كذا في بعض حواشى المقولات وبه تعلم ما في كلام الشارح الا ترى ثم ان تعاريف المقولات ليست حدودا لها بسائط والتحديد لا يكون الا للمركبات ولا يصح أيضا أن ترسم رسما تاما لان الرسم التام لا يمكن بدون أخذ الجنس فيه والاجناس العالية لا جنس لها لكن يصح أن ترسم رسما ناقصا بالخاصة ﴿ توضيح ﴾ العرض اما أن يقبل القسمة لذاته أولا الاول الكم والثاني اما أن يكون مفهومه معقولا بالنسبة الى الغير أولا الثاني الكيف والاول النسبة وأقسامها السبعة الباقية وهى الالين والمتى الخ ( قوله لا يتوقف ) \* ان قلت الكيف أخذ العرض في مفهومه وهو يتوقف على الموضوع فالكيف يتوقف عليه \* قلت أجيب بان الموقوف مفهوم العرض والكيف ماء مدق عليه العرض وانما يلزم من توقفه توقفه لو كان ذاتيا وليس كذلك قال في شرح المقاصد المعنى من الجوهر ذات الشئ وحقيقته فيكون ذاتيا بخلاف العرض فان معناه بالعروض للموضوع وعروض الشئ للشئ انما يكون بعد تحقق حقيقته فلا يكون ذاتيا لما تحته من الافراد وان جاز أن يكون ذاتيا لما فيها من الحصص كالماشى لخصه المعارضة للحيوانات \* ثم انه اعترض على هذا التعريف باعتراضين : الاول انه يخرج الكيفيات المركبة كالمزاة المركبة من الخلاوة والمخوضة لتوقف تصورهما على تصور أجزائها \* الثانى انه يخرج الكيفيات النظرية كالبياض المتوقف على تعريفه لانه لون مفرق للبصر \* وأجيب بجوابين : الاول المراد بالغير الامر الخارج \* الثانى ان معنى التوقف انه لا يمكن التصور بدونه أصلا أى لا بد من تصور الغير وبعضهم جعل الجواب الاول جوابا عن الاعتراض الاول والثانى عن الثانى ولم يكتف بالجواب الاول في دفع الكيفية النظرية بناء على أن التعريف عين المعرف لا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل فالتوقف انما هو على تصور



ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله

الاجزاء لان التغاير بين الحد والمحدود بوجه ما ضرورى والا لما كان مرآة  
للمحدود ولان الكيفية المكتسبة بالحد قد تكون بسيطة والحد ذو أجزاء قال  
الشيخ فى التعليقات الحد له أجزاء والمحدود قد لا يكون له أجزاء وذلك اذا كان  
بسيطاً كالسواد وحينئذ يخترع العقل شيئاً يقوم مقام الجنس شيئاً يقوم مقام  
الفصل كاللون وقابض البصر فالاجزاء الحدية فرضية محضة والحد أيضاً فرض محض  
وقال الفارابى فى تعليقاته أيضاً البسائط لا فصل لها فلا فصل للون ولا لغيره من  
البسائط وانما الفصل للمركبات انتهى شيخنا الشربىنى ( قوله ولا يقتضى القسمة )  
القسمة تطلق على القسمة الوهمية وهى فرض شئ غير شئ وهى المرادة هنا وعلى  
القسمة الفعلية وهى الفصل والفك والمعنى الاول من خواص الكم وعروضه  
للجسم وسائر الاعراض التى تنقسم بواسطة اقتران الكمية فانك اذا تصورت  
شيئاً منها ولم تعتبر معه عدداً ولا مقداراً لم يمكن لك فرض القسمة فهى فى ذاتها  
تقتضى اللاقسمة والمعنى الثانى لا يقبله الكم المتصل الذى هو المقدار لان القابل  
يبقى مع المقبول والا لم يكن قابلاً له حقيقة بالضرورة وعند القطع أو الفك  
الوارد على الجسم لا يبقى الكم أى المقدار بعينه لانه متصل واحد فى حد ذاته  
لا منفصل فيه أصلاً يزول ويحصل هناك كان آخران لم يكونا موجودين بالفعل  
والا لكان فى متصل واحد متصلات بحسب الانقسامات الممكنة ولا يقبل الكم  
المنفصل أيضاً القسمة الفعلية انظر تقرير التجريد\* ثم ان كلام الشارح على تقدير  
مضاف أى ولا يقتضى قبول القسمة الوهمية لان الكم لا يقتضى نفس القسمة  
الفرضية اذ يجوز أن لا يفرضها الفارض ولا يتوهمها المتوهم ( قوله فى محله ) يحتمل  
انه حال من فاعل يقتضى ويحتمل تعلقه بالقسمة واللاقسمة والمعنى على الاول  
لا يقتضى القسمة واللاقسمة حال كونه فى محله\* ورد بانه حينئذ قيد لاطائل تحته  
\* وأجيب بأن فائدته دفع ما يتوهم من أن المعنى ولا يقتضى تصويره تصور القسمة  
فيكون مثل ما قبله فأفاد أن التوقف باعتبار التصور وعدم الاقتضاء باعتبار الوجود  
فى المحل لعدم اقتضائه القسمة واللاقسمة فى الذهن ضرورة أن تصويره لا يستلزم

اقتضاء أوليا فالعرض جنس وما بعده قيود \* نخرج بالقييد الاول الاعراض النسبية كلاضافة والفعل والاتعمال \* وبالثاني الكميات وبالثالث النقطة والوحدة عند من جعلهما من الاعراض أما عند غيره فلا حاجة الى هذا القيد ودخل بأوليا مثل العلم بالمعلومات

تصور القسمة واللاقسمة والمعنى على الثاني ولا يقتضى انقسام محله ولا عدم انقسام محله لكنه فاسد والا لم تخرج النقطة والوحدة لانهما لا يقتضيان عدم انقسام محلهما ( قوله اقتضاء أوليا ) أى ذاتيا وقيل بلا واسطة ( قوله فالعرض جنس ) قد علمت ما فيه ( قوله نخرج بالقييد الاول الاعراض النسبية ) العرض النسبي هو ما يكون معقولا بالقياس الى الغير أى لا يتقرر معناه فى الذهن الا مع ملاحظة الغير \* وأورد هنا أن خروج الاضافة من تعريف الكيف بهذا القيد ظاهر لان النسبة جزء من مفهومها \* وأما بقية الاعراض النسبية فغير ظاهر لعدم دخول النسبة فى مفهومها اذ الوضع مثلا هو الهيئة المخصوصة فالنسبة لازمة له وهكذا ( قوله النقطة والوحدة ) النقطة نهاية الخط والوحدة هى كون الشئ بحيث لا ينقسم وخروجهما بناء على أنهما ليستا من الكيف قيل وليستا من العرض لانهما فرضيتان وقيل منه لكن ليستا من الاجناس العالية وقيل من الكم قال فى الشفاء بعضهم يجعل المبدأ وذا المبدأ مقولة واحدة ويقول ان الوحدة من جملة الكم وان الواحد فى العدد والعدد كم وكذا النقطة فى الخط والخط كم لكن الحق انهما ليستا منه لان رسم الكم لا يقال عليهما ( قوله ودخل ) أى فى الكيف \* اعلم أن العلم بمعلومات لم يتعلق بمقتضى للقسمة لان الذى يقتضيهما هو الكم وهو لم يتعلق به بل بمفروضه الذى قبل القسمة تبعالا كم فيكون العلم أيضا قابلا لا مقتضيا بخلاف العلم بالبسيط فانه يتعلق بمقتضى اللاقسمة والعلم عند الحكماء من مقولة الكيف ولذا عرفوه بالصورة الحاصلة فى الذهن من الامر الخارجى والصورة لا بد أن تطابق ذا الصورة فلاجل تلك المطابقة يكون العلم بالبسيط مقتضيا لللاقسمة اقتضاء ثانويا ( قوله مثل العلم بالمعلومات ) أل فيهما جنسية أى ودخل مثل العلم بمعلومات المقتضى للقسمة فان اقتضاءه للقسمة ليس أوليا بل ثانويا تبعاً لمعلقه ودخل العلم بالبسيط فانه وان اقتضى اللاقسمة لكن ذلك تبعاً لمعلقه هذا تقرير كلامه وأنت خير بأز الاول لا اقتضاء فيه لا بالتبع ولا بالذات فالمناسب ان قوله اقتضاء أوليا

المقتضية للقسمة أو اللاقسمة وعبر كثير بدل أوليا بلذاته وفي التعبير بالملكة اشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً اصطلاحاً ما لم يكن ذلك راسخاً فيه فالشرط أن يكون له ملكة ( يقتدر بها على التعبير عن المقصود ) فيسمى من وجدت فيه تلك الملكة فصيحاً سواء وجد منه التعبير أم لا لقدرته على التعبير عن ذلك ( بلفظ فصيح ) والتعبير بلفظ دون كلام

قيد لعدم اقتضاء اللاقسمة فقط ( قوله وعبر كثير بدل أوليا بلذاته ) وبينهما فرق فان الأولى يقابله الاقتضاء الثانوى بخلاف لا يقتضى لذاته فان معناه انه يقتضى باقتضاء الغير لا باقتضاء آخر له ولذا قالوا الفرق بين الكيفيات العارضة لكم وبين العلم بالبسيط حيث كان اقتضاء تلك الكيفيات للقسمة هو اقتضاء الحل وهو الاقتضاء الأولى بخلاف العلم بالبسيط فان اقتضاه لها اقتضاء ثانوى هو ان العلم بالبسيط لما كان صورة المعلوم لزم ان يكون بسيطاً والا لم يكن صورة له فليس اقتضاه اقتضاء الحل ألا ترى أن علة اقتضاء الحل هي البساطة بخلاف علة اقتضاء العلم فانها كونه مطابقاً للبسيط وصورة له وصورة المعلوم من حقيقته بخلاف الكيفيات العارضة لكم فان الكم هو المقتضى لان تكون متكمة اما هي فليست صورة لكم حتى يثبت لها الاقتضاء الثانى التابع للاول وليس الحلول في الكم من حقيقته فليتنامل حق التأمل ( قوله اشعار بأنه الخ ) ويفهم أيضاً من قوله عن المقصود يجعل أكل الاستغراق ( قوله عن المقصود ) نخرج من له ملكة الاقتدار على بعض كالمدرح وليس له اقتدار على بعض آخر كالدم ( قوله فيسمى ) تفريع على التعبير يقتدر وعبرة المطول وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بأنه يسمى فصيحاً في حالتى النطق وعدمه ( قوله أم لا ) أى بأن لم يعبر أصلاً فيكون التعريف شاملاً لمن عنده ملكة الاقتدار المذكور ووقع منه تعبير فى أى زمن فيسمى فصيحاً حال التعبير وحال عدمه وهذا هو المراد بالشق الاول وشاملاً أيضاً للساكت الذى لم يعبر أصلاً وهذا هو المراد بالشق الثانى أى قوله أم لا \* وحاصله أنه لو قال يعبر لما اشتمل التعريف الاعلى الشق الاول وأما قوله يقتدر فبه صار التعريف شاملاً للشقين ولذلك أوجب فى المطول تأويل عبارة

ليعم المفرد والمركب وهو ظاهر والمفرد كما تقول عند التعداد دار . غلام . جارية .  
ثوب . بساط الى غير ذلك ( والبلاغة في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته )  
أى الكلام والحال هو الامر الداعى للمتكلم الى أن يعتبر مع الكلام الذى

الايضاح ونصها وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتى النطق وعدمه  
فانه يفهم منه انه لو قيل يعبر لزم أن لا يكون من له ملكة فصيحيا حالة السكوت  
وهو منتقد بأن معنى يعبر الاطلاق أى يعبر فى زمان من الازمنة لا بشرط  
الوصف أى يعبر مادام يعبر فهو أيضا مشعر بأنه يسمى فصيحيا فى الحالتين فاولهما  
بان المراد انه يسمى فصيحيا حال كونه ممن ينطق فى الجملة وحال كونه ممن لا ينطق  
أصلا فهو تعميم للمتكلم باعتبار افراده لا تعميم باعتبار حالاته فافهم ( قوله ليعم )  
لكن يكون استعمال قوله فصيح من استعمال المشترك فى معنييه معنى فصاحة  
الكلام ومعنى فصاحة الكلمة تدبر ( قوله دار الخ ) الظاهر قرأته وما بعده  
بالوقف ( قوله مطابقتها ) سيأتى له تفسير المطابقة ( قوله لمقتضى الحال ) يحتتمل ان  
الاضافة للجنس ويقتضيه كلام الفنى ويحتتمل انها للاستغراق ويقتضيه كلام  
عبد الحكيم حيث قال أى لجميع ما يقتضيه الحال أى لكل ما يقتضيه الحال  
سواء كان خصوصية أو أكثر ومن الخصوصيات عدم اشتماله على شئ عند  
اقتضاء المقام ذلك لكن المراد الجميع بحسب الطاقة بالنسبة لكلام البشر وبحسب  
الواقع بالنسبة لكلام الله ذبه عليه خسرو على التلويح ( قوله الى أن ) يعتبر  
يقتضى ان مقتضى الحال هو اعتبار الخصوصية مع أنه الخصوصية الا أن يقال  
هو الخصوصية المعتبرة \* ان قلت لا اطلاع لنا على اعتبار المتكلم وقصده \*  
قلت المراد الاعتبار والقصد حكما فانه كما للسعد فى شرح المفتاح نيط الحكم  
بما يظهر على الناس وينبئ عنه ظاهرا وهو معرفة بالصياغة قال السيد فى حواشى  
شرح المفتاح ان ما يعتبره غير البليغ لا يقال له خصوصية وليس من البلاغة فى  
شئ ( قوله مع الكلام ) أثر مع على فى اشارة الى أنه لا يجب أن تكون  
الخصوصية من قبيل اللفظ كالتقديم والتأخير أى وقد تكون لفظا كان لكن  
قال بعضهم الخصوصية هى كون الكلام مؤكدا أو معرفا وهما وفق بقولهم ان

يؤدي به أصل المراد خصوصية ما وهى مقتضى الحال وان كان فيه تسامح يعلم مما يأتى فى تعريف علم المعانى مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا فى الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال بمعنى أنه من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال

الخصوصية تعتبر اولا فى المعنى وثانيا فى اللفظ اذ المعتبر فى المعنى هو كونه مؤكدا لا لفظ ان مثلا والامر سهل (قوله خصوصية) هو كذلك مصدر سماعى كما يؤخذ من القاموس فكان اليا من بنية الكلمة ثم المراد به الامر المختص (قوله وان كان فيه تسامح) اى نظرا للاصطلاح وذلك لان موضوع علم المعانى اللفظ العربى من حيث افادته المعانى الثوانى اى الاغراض المسوق لها الكلام كدفع الانكار فالواجب ان يكون موضوع مسائل هذا العلم هو اللفظ العربى من تلك الحيثية لانه يجب أن يكون موضوع المسائل من جنس موضوع العلم فقولهم واما حذفه فلكذا وأما ذكره فلكذا فيه تسامح والمراد واما الكلام المشتمل على حذفه فلكذا واما الكلام المشتمل على ذكره فلكذا وهكذا فيلزم ان مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على الخصوصية لا نفس الخصوصية لانه المعنى بالدواعى حينئذ فهذا التفسير منظور فيه لمقتضى الاصطلاح والتفسير بالخصوصية مبنى على التسامح تبعا للقوم نظرا منهم الى الواقع دون ما عليه الاصطلاح باطنا وذلك لان الحال فى الواقع انما تقتضى اولا وبالذات نفس الخصوصية فتكون هى مقتضى الحال الا أن الاصطلاح كون مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على الخصوصية لما تقدم \* واعلم انه على تفسير المقتضى بالخصوصية تكون المطابقة بمعنى الاشتمال وعلى تفسيره بالكلام الكلى تكون المطابقة بمعنى الصدق ومن هنا تعلم أن الشارح أسقط من كلام السعد كلمة يجب ذكرها وعبارته بعد قوله كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك أنه من جزئيات ذلك الكلام يعنى ان ما قبل التحقيق من تفسير المقتضى بالخصوصية خلاف التحقيق فكان الواجب على الشارح أن يقول بدل قوله بمعنى وتحقيق ذلك \* والحاصل انه اختلف فى تفسير المقتضى والمطابقة على كل قول تفسير تدبر (قوله كلام مطابق لمقتضى الحال)

اذ الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى أنه مشتمل عليه فعنى مطابقته له صدقه عليه على عكس صدق الكل على الجزئى ( وهو ) أى مقتضى الحال ( مختلف لتفاوت مقامات الكلام ) اذ الاعتبار اللائق بهذا المقام يغير

أى مشتمل عليه فقول الشارح الآتى بمعنى انه مشتمل عليه حقه ان يذكر هنا وقوله بمعنى انه من جزئيات الخ قبله كلمة محذوفة كما علمت \* مهمة \* ليس المجاز من حيث هو مجاز ولا الكناية من حيث هى كناية ولا كنفيات الدلالة من الوضوح والخفاء من مقتضيات الاحوال التى يبحث عنها علم المعانى لانه انما يبحث عما يتوقف عليه أصل البلاغة وهذه المذكورات يحصل بها كمال البلاغة ويرشدك الى كونها ليست مما يبحث عنه علم المعانى أنهم جعلوا رعايتها متأخرة عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال كما يعلم مما ذكره فى تعريف البيان وعليه فاذا اقتضى المقام شيئا من الخصوصيات المذكورة فى المعانى وأن يؤدى الكلام بدلالة غير وضعية وجاء الكلام مشتملا على ما لا بد منه فى المعانى ولكن بدلالة وضعية حصل أصل البلاغة ولو كانت رعاية كنفيات الدلالة مما يتوقف عليه أصل البلاغة كخصوصيات المعانى لما حصل أصل البلاغة بتركها ولكن يجب رعاية كنفيات الدلالة على ما يناسب المقام بان يؤتى بالواضح فى المقام المقتضى للوضوح وبالأوضح فى المقام المقتضى لزيادة الوضوح لا لكونه مقتضى الحال لما عرفت بل لرعاية الواجب فى صناعة البيان ولما لم يكن ذلك واجبا فى أصل البلاغة لم يقع البحث عنه لا فى علم المعانى ولا فى البيان من حيث ان به يطابق اللفظ مقتضى الحال \* أقول \* الظاهر أن بما قيل فى ذلك يقال فى المحسنات البديعية تدبر فانه كثيرا ما يقع الاضطراب فى ذلك ( قوله لتفاوت مقامات الكلام ) أورد عليه ان هذا التعليل غير منتج لان اختلافها باعتبار ذواتها لا يقتضى اختلاف مقتضى فان الافراد والنوعية والتحقيق والتعظيم والتنكير والتقليل كلها تقتضى التنوين وهو شىء واحد \* واجيب بانه ينظر اليها باعتبار اختلاف اقتضاها لان التأثيرات المختلفة لا تجتمع على أثر واحد والتنوين فيما تقدم مختلف بالاعتبار ( قوله اذ الاعتبار اللائق الخ ) علة للعلمية وليس علة للعلة التى هى تفاوت المقامات لئلا يلزم

الاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام عليه الدور قاله الحنفى وغيره ووجه الدور أنه استدل أولا على اختلاف مقتضى الحال بتفاوت المقامات واستدل ثانيا على تفاوت المقامات بتغير الاعتبارات التى هى المقتضيات فقد توقفت الدعوى على نفسها وقد يقال لدور اذا الاعتبار الخ محط الاستدلال فيه اللياقة بالمقام وانما ذكر تغير الاعتبار لضرورة ذكر اللياقة وقد صار الحكم بالتغير حينئذ ضروريا انظر تقرير التجريد ( قوله ايضا اذا الاعتبار الخ ) فرع في المطول على قول التلخيص فان مقامات الكلام متفاوتة بقوله تفاوت المقامات تخالف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار الخ اه والاعتبار هنا بمعنى الامر المعبر كما أشار له الشارح بقوله وهذا عين الخ والمقام هو الحال ذاتا كما أشار اليه الشارح بقوله لان التغير الخ واذا تكون هذه العلة هى عين الدعوى المتقدمة أى قوله وهو مختلف نعم هذه ضرورة كما صرح به في المطول وتلك نظرية كما هو ظاهر من الاستدلال عليه لان الحكم عليهما بالتغير اذا لوحظ من حيث انه لائق بالمقام كان ضروريا لا خفاء فيه بخلاف ما اذا لوحظ من حيث انه مقتضى المقام لان للعنوان دخلا في البديهية والنظرية كما اذا قلنا العالم المتغير حادث فانه بديهي بخلاف العالم حادث فالتعليل معتبر فيه اللياقة بخلاف المعلن فليس من تعليل الشئ بنفسه ( قوله لان التغير الخ ) علة لمحذوف وهو الحال والمقام متحدان ذاتا ( قوله يتوهم الخ ) والتوهم الاول من حقيقة الحال والثانى من حقيقة المقام يدل عليه عبارة السعد فى شرح المفتاح وهى المراد بالحال الامر الداعى الى اراد الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر من حيث كونه بمنزلة محل ومكان سمي مقاما ولما كان الفصل هنا حيثية محضة حكم بتقارب المفهوم بخلاف الانسان والفرس وان اتحد فى القدر المشترك ﴿ تنبيه ﴾ المقصود من قول المصنف وهو مختلف ببيان تعدد مراتب البلاغة ليتبين به ما سيجىء من أن ارتناع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وان لها طرفين أعلى وأسفل قاله عبد الحكيم وقوله

فيه وفي المقام كونه محلا له ( فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر والفصل والايجاز وخطاب الذكي

بيان تعدد مراتب البلاغة أى بناء على الظاهر من انه اذا تفاوت مقتضى الحال فتارة يشتمل الكلام على مقتضى واحد مثلا وتارة يشتمل على أكثر والا فمجرد هذا الكلام لا يفيد تعدد مراتب البلاغة ( قوله فمقام الخ ) قال في المطول ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال \* وبيان ذلك أن مقتضى الحال كما سيجي اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما أن يكون مختصا بأجزاء الجملة أو بالجملة فصاعدا أو لا يختص بشئ من ذلك أما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التأكيذ أو مؤكدا استحسانا أو وجوبا تأكيدا واحدا أو أكثر أو الى المسند اليه ككونه محذوفا أو ثابتا معرفا أو منكرًا مخصوصا أو غير مخصوص مصحوبا بشئ من التوابع الخمسة أو غير مصحوب مقدما أو مؤخرا مقصورا على المسند أو غير مقصور الى غير ذلك أو الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا أو غيره أو جملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية مقيدة بمتعلق أو غير مقيدة على ما سيفصل وأما الثانى فكوصل الجملة أو فصلهما وأما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة فى بابيه وقوله مقتضيات الاحوال أى أكثرها فان بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء وبالعكس وبعضها مما يتعلق بكلمات الاستفهام التى ليست جزء الجملة كأكثر مباحث الانشاء وقوله ان مقتضى الحال الخ المقصود من هذه المقدمة التنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجه الذى يمنع تخلفه عنه ليعلم ان اضافة المقام الى التنكير وغيره معناه مقام يناسبه التنكير ليدخل فيه المحسنات وانما أطلق عليه المقتضى لان المحسن كالمقتضى فى نظر البليغ اه عبد الحكيم \* وقوله أى فى المطول اما الى نفس الاسناد الاسناد والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني المفعول وهى الحالة أى الارتباط الذى بين الكلمتين ظاهرا وبين مدلوليهما حقيقة ثم انه اختلف فى الاسناد فقيل جزء من الجملة وهو الظاهر لانه الجزء الصورى للقضية اذ لا تكون قضية



يبين مقام خلافه ) أى خلاف كل منهما فالمقام الذى يناسبه تنكير المسند اليه  
 الا به وقيل هو شرط للجمله أى شرط لحصول الكلام خارج عنه لانه صفة  
 قائمة بالطرفين \* وفيه نظر لان كونه قائما بالطرفين لا ينافى جزئيته للكلام كاهيئة  
 للسري نبه عليه شيخنا الشريفي فليتنبه له (قول المصنف يبين مقام خلافه) للخلاف  
 معنيان الاول مقابل كل المناسب له كالتعريف مقابل التنكير والتقيد مقابل  
 الاطلاق وهكذا والثانى المغاير والضمير يحتمل رجوعه لكل فى قوله ومقام كل  
 ويحتمل رجوعه لواحد الذى يدل عليه التنوين لان المعنى ومقام كل واحد فان  
 أريد به المقابل وعاد الضمير على كل أفاد ان مقام التنكير مثاليان مقام خلاف  
 كل واحد من هذه الامور فيبين مقام التعريف والتقيد وهكذا ولم يفد مباينة  
 مقام كل منها وهو فاسد لجواز أن يكون مقام يناسب التنكير وما يقابل ماعداه  
 كالتقيد والتأخير والحذف وان عاد على الواحد المقدر بعد كل أفاد أن مقام  
 التنكير مثالا يبين مقام خلاف واحد مما تقدم أى واحد كان وهو فاسد  
 أيضا لما مر وان أريد بالخلاف المغاير أفاد أن مقام التنكير مثالا يبين مقام مغاير  
 كل واحد مما تقدم ان رجع ضمير خلافه لكل وهو فاسد للزوم مباينة مقام  
 التنكير مثالا لنفسه لانه مغاير للاطلاق مثلا وان رجع للواحد صدق بمباينته لأى  
 واحد من نفسه أو غيره وهو فاسد أيضا كما هو ظاهر \* واستشكل العصام هذا  
 أيضا بوجه آخر وهو انه يقتضى أن لنا مقاما هو بخلاف كل وليس كذلك يعنى  
 أنه لما جعل المباينة بين التنكير ونحوه وبين مقام خلاف كل اقتضى ان خلاف كل  
 له مقام يقتضيه وليس هنا مقتضى يقتضى خلاف كل بل المقتضى انما يقتضى واحدا  
 واحدا من خلاف كل اذ لكل مقتض غير مقتضى الآخر \* وأجاب عبدالحكيم  
 بما يدفع ذلك كله حيث قال دخلت كل على المشيعين بعد وجود التخالف يعنى أن  
 لفظة كل انما تفيد الشمول فيما دخلت عليه وما دخلت عليه هنا محكوم فيه بالتخالف  
 المعين فان حاصله قبل دخولها مقام التنكير يبين مقام خلافه ومقام الاطلاق  
 يبين مقام خلافه وهكذا وبعد افادة الشمول لا يتغير هذا التعمين اذ لا مزيل له  
 فرجع الضمير هو كل واحد مما ذكر لكن لا مطلقا بل كل واحد معين بعقد

أو المسند يبين المقام الذى يناسبه تعريفه ومقام اطلاق الحكم أو التعلق أو المسند  
التخالف بينه وبين خلافه المعين أيضا وحينئذ فالخلاف المراد به مقابل كل المناسب  
للمقابلة به اذ الخلاف انما عقد بينهما لا بين كل ومطلق مغاير له والضمير عائد على  
كل أو الواحد المعين لما سبق وحيث كان الخلاف فى الحقيقة خلاف واحدا وهو  
ما عقد بينه وبينه التخالف يندفع كلام العصام أيضا \* اذا عرفت ذلك فالشارح  
جرى على أن الخلاف بمعنى المقابل والضمير عائد على كل وقد عرفت انه يصح عوده  
على واحد على ما تقدم \* وأما الجواب بان الكلام على التوزيع ففيه ان التوزيع  
انما يكون فى الكل المجموعى لا الافرادى لعدم الاجتماع فيه حتى يوزع الا أن  
يقدر المضاف اليه لفظ كل جمعا معرفا أى مقام كل الامور المذكورة يبين مقام  
خلاف كلها فيصح التوزيع لانه حينئذ يكون من قبيل المجموعى وحينئذ يكون  
التهيين موكولا الى السامع (قوله ومقام اطلاق الحكم الخ) عبارة المطول أو التعلق  
أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه يبين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع  
أو شرط أو مفعول أو ما يشبهه اه وقوله تقييده بمؤكد أو أداة قصر ناظر الى  
الحكم والتعلق \* مثال التأكيد فى الحكم ان زيدا قائم ومثاله فى التعلق اضرب زيدا  
كما مر \* ومثال القصر فيهما انما قام زيد انما ضرب زيد عمرا ولا تنافى بين كون  
المثالين لتقييد الحكم أو التعلق بالقصر وكونهما لقصر الصفة كما هو وقوله أو تابع  
هذا فى المسند اليه والمسند ومتعلقه وقوله أو شرط ناظر الى المسند كقوله أو  
مفعول ان أريد بالشرط أدواته فالمسند اليه المطلق كضرب رجل يتقيد بالتابع  
كضرب رجل قائم والمسند المطلق ان كان اسما كزيد طبيب يتقيد بالتابع كزيد  
طبيب ماهر وان كان فعلا كما كرمت يتقيد بالشرط نحو ان جئتني أكرمك وبالمفعول  
نحو أكرم زيدا وان كان شبه الفعل نحو زيد ضارب يتقيد بالمفعول نحو زيد  
ضارب عمرا والمتعلق المطلق كضربت رجلا يتقيد بالتابع كضربت رجلا طويلا  
وقوله وما أشبه ذلك يعنى قد يتقيد المسند المشتق بالحال والتمييز والمستثنى المنصوب  
الى غير ذلك اه (قوله اطلاق الحكم) أى الاسناد بين المسند والمسند اليه (قوله  
أو التعلق) أى النسبة بين الفعل والمفعول (قوله أو غيره) قد علمت أقسامه وأمثلتها

اليه أو المسند أو متعلقه يبين مقام تقييده بمؤكد أو غيره ومقام تقديم المسند اليه أو المسند أو متعلقه يبين مقام تأخير ومقام ذكره يبين مقام حذفه ومقام الفصل يبين مقام الوصل ومقام الایجاز يبين مقام الاطناب والمساواة ومقام خطاب الذكى يبين مقام خطاب الغبي فان الذكى يناسبه من الاعتبار اللطيفة والمعاني الدقيقة ما لا يناسب الغبي ( ولكل كلمة مع صاحبيتها ) أى مع كلمة أخرى مصاحبة لها ( مقام )

( قوله ومقام خطاب الذكى ) المقام هو الذكاء والخطاب ماخو طب به سواء أريد به الخصوصيات أو الكلام المشتمل عليها والمراد بالذكى بالذكى بالاضافة الى غيره وكذا المراد بالغبي فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباءة فى القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباءة عدم الفطنة اذا عرفت هذا فالمقابل للغبي هو الفطن الا أنه أراد به الفطن واختاره المزيد مناسبة لفظية بينه وبين الغبي ولذا لم يقل مع خلافه كما فى الاطول ( قوله مقام خطاب الغبي ) هو الغباءة ( قوله فان الذكى يناسبه من الاعتبار اللطيفة الخ ) كالتصير بطريق التقديم دون ما والا وانما ( قوله ولكل كلمة الخ ) من ضمن التفريع على تفاوت المقامات وانظر لم لم يقل هنا كسابقه ومقام الكلمة مع صاحبيتها يبين مقام تلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة فى أصل المعنى ولعله للاختصار والاشارة الى أن ماسبق كان المقام فيه لشيء واحد وما هنا للكلمتين لا للكلمة وحدها أى بشرط انضمام أخرى لها لافادتهما جميعا للمعنى فلا وجه لجعل المقام لاحداهما بشرط مصاحبة الاخرى اذا عرفت هذا عرفت أن قوله ولكل كلمة الخ ليس اعادة لما سبق من قوله فمقام كل الخ لان المقام هنالك للتعريف أو التنكير أو التقديم أو التأخير أو الاطلاق أو التقييد وهنا لمجموع الكلمتين فالخصوصية فيما تقدم نفس التعريف مثلاً وهنا مجموع الكلمتين ولذا أعرب مع ظرفاً للحصول الواقع خبراً مقدماً أو متعلق بوضع المقدر أى لوضع كل كلمة فتكون المصاحبة مشاركة للكلمة فى تعلق الحصول أو الوضع بها فيفيدان المقام لهما جميعاً باعتبار ذلك الحصول أو الوضع وليس صفة كلمة أو حالاً منها لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبيتها أو حال كينونتها

ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى . مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط له مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل أداة شرط مع

معها بل كائن للكلمة مع صاحبيتها ووجه التكرار عند من ادعاه انه لما ذكر فيما سبق ان مقام كل من الامور المتقدمة يباين مقام خلافه علم منه أن للمسند اليه مع المسند النكرة مقاما ليس للمسند اليه مع المسند المعرفة وكذا العكس وقس الباقي وقد علمت رده بان المقام هناك لشيء واحد وهنا لشيئين ( قوله ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى ) هذا الحصر على هذا الوجه مستفاد من تقديم الخبر مع كون محط الفائدة القيد أى فائدة الخبر والقيد هو قوله مع صاحبيتها كأنه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبيتها لا يتجاوزها الى الكلمة مع غير صاحبيتها وانما قيده بالمشاركة لها في أصل المعنى لانه لو كانت غير مشاركة لها فيه لم يكن ايرادها لاقتضاء المقام بل لافادة أصل المعنى والمراد بأصل المعنى القدر المشترك بين الكلمتين كالشرط والاستفهام المشتركين بين كلمتهما اهـ يجب الحكيم بزيادة يسيرة وجعل في الاطول الحصر على وجه آخر حيث قال أى المقام لها لا للكلمة تشاركها في أصل المعنى فيكون مستفادا من التقديم أيضا مع كون محط الفائدة المقيّد وهما مسدكان صحيحان والمثال على ما للاطول أن لان مع الفعل مقاما ليس لمشارك ان وهو اذا مع ذلك الفعل فمصدوق الكلمة هو ان مثلا ومصدوق الكلمة المشاركة هو اذا ومصدوق المصاحبة هو الفعل المضارع بخلافه على تقرير الشارح فقول الاطول مثلا مرفوعة في قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة لها مع الموضوعات مقام ليس المرتفعة معها لا مع الاكواب اهـ جار على مسلكه لا على مسلك الشارح فان الشارح قرر ان لكل كلمة مع صاحبيتها مقاما ليس لتلك الكلمة مع أخرى مشاركة لتلك المصاحبة في أصل المعنى والاطول قرر أن لكل كلمة مع صاحبيتها مقاما ليس لمشارك تلك الكلمة مع تلك المصاحبة بعينها فافهم ( قوله مثلا الخ ) اعلم أن قول المصنف ولكل كلمة الخ يفيد بمنطوقه أن لهذه المصاحبة مع تلك الكلمة مقاما ليس لتلك المصاحبة مع ما يشارك تلك الكلمة في أصل المعنى لدخول هذه المصاحبة في قوله

الماضى مقام ليس لها مع المضارع ( وارتفاع شأن الكلام ) الفصيح  
ولكل كلمة ودخول تلك الكلمة فى المصاحبة والى هذا أشار الشارح حيث مثل  
بهذين المثالين ( قوله فله مع ان مقام الخ ) مقام الفعل مع ان الشك ومقامه مع  
اذا الجزم والتحقيق اه سم تقول ان جاء زيد آتيك وآتيك اذا احمر البسر ولا  
يصح العكس اه جربى ( قوله الكلام الفصيح ) \* ان قلت ما المصحح لجعل ال  
مشيرة الى الكلام الفصيح ( قلت ) سبق تقييد الكلام بالفصاحة فى قوله مع  
فصاحته فالإشارة له بعد التقييد \* فان قلت وما الموجب لهذا القيد \* قلت هو ان  
لا ارتفاع لغير الفصيح \* واعلم أن المنى محتمل لمعنيين الاول ان كل ارتفاع  
للكلام بسبب المطابقة وكل انحطاط فى الحسن بعدمها الثانى ان كل ارتفاع للكلام  
بقدر ما فيه من المطابقة وكل انحطاط له بقدر ما انعدم منها وعلى الاول يقيد  
الكلام بالفصيح وعلى الثانى بالبليغ \* واعترض الاول بأن المطابقة سبب لاصل  
الحسن لا لارتفاعه وعدم المطابقة سبب لعدم الحسن \* وأجيب بأن المعترض فهم  
أن المعنى ارتفاع الكلام فى نفسه الواقع ذلك الارتفاع فى الحسن بسبب المطابقة  
وانحطاطه فيه أى فى الحسن بأن يكون حسنه أقل بسبب عدمه أى عدم نفس  
المطابقة لا ذلك القدر منها وليس كذلك بل المراد أن ارتفاعه فى باب الحسن  
سواء كان بأصله أو الزائد بالمطابقة وانحطاطه فى ذلك الباب بعدمها فالارتفاع فى  
باب الحسن هو الرقى بسبب الحسن سواء كان بأصله أو الزائد والانحطاط فيه  
وبالنسبة اليه هو النزول بسبب عدمه سواء كان عدم أصله أو الزائد بخلاف  
ما اذا كان الارتفاع فى نفس الحسن فانه يستدعى أن يكون قبله حسن فيه فانه  
يستدعى بقاء أصله \* وأجيب أيضا بان ذلك انما يرد لو كان المراد بالمطابقة أصلها  
وليس كذلك اذ للمطابقة مراتب وكذا لعدم المطابقة مراتب متعددة بحسب تعدد  
مراتب المطابقة فيجوز أن يكون المعنى ان ارتفاعه بمرتبة من مراتب المطابقة  
وانحطاطه بعدم تلك المرتبة لكن على هذا الجواب لا يكون الكلام شاملا  
لارتفاع بأصل الحسن والانحطاط بعدمه بخلافه على الاول ولعل تركهما على هذا  
الجواب لعلهما بالاولى \* ولك أن تقول يدفع الاشكال أيضا قول الشارح

(في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه) أى انحطاط شأنه (بعدمها) أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب وهو الامر الذى اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو تتبّع خواص تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعت حاله والمراد بالحسن الحسن الدائق الحاصل بالبلاغة دون العرضي لحصوله بالمحسنات البديعية

الفصيح فان أصل الحسن فيه حاصل بالفصاحة عند المصنف والتحقيق غير البليغ باصوات الحيوانات من حيث انتفاء هذا الحسن فلا ينافى بقاء حسنه من حيث الفصاحة \* فان قلت كيف تزيد مطابقة كلام على كلام حتى يرتفع \* قلت ان اكتفى في البلاغة بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحوال حتى يكون الكلام بليغاً اذا روعى فيه حال وان كانت أحوال كثيرة فزيادة مطابقة كلام على مطابقة كلام آخر مما لا خفاء في تحققها أما على ان البلاغة لا بد فيها من المطابقة لجميع مقتضيات الحال وتلك الزيادة اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتمال على المقتضيات في القلة والكثرة على حسب ما اقتضاه المقام واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فان المعتبر في البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة ( قول المصنف وارتفاع شأن الكلام الخ ) عبارة المفتاح وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مطابقة الكلام لما يليق به اه فأسقط المصنف قوله بحسب وقوله باب وزاد بعد عدمها فاذا أردت أن تجرى المتن على ما في المفتاح فسرته بالمعنى الثانى المتقدم ( قوله في الحسن ) أى في باب الحسن وقد علمت ان الارتفاع في باب الحسن هو الذى يكون بسببه أى الحسن فى السببية وليست ظرفية متعلقة بمحذوف أى الارتفاع الواقع في الحسن واحترز بهذا الفيء عن الارتفاع في باب الترغيب مثلاً فان ذلك ليس من البلاغة اذ ليس من المعانى الثوانى الزائدة على أصل المراد وان اقتضاه الحال فان مقتضى الحال المراد هو ما أفاد معنى يعتبر أولاً في المعنى وثانياً في اللفظ ( قوله الامر المعتبر ) أى فقوْلهم الاعتبار المناسب كقولهم في العلم هو حصول الصورة أى الصورة الحاصلة آخر هذه العبارة للتنبيه على أن الاعتبار لازم في ذلك المناسب كأنه نفس الاعتبار حتى أن الحاصل

( فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ) للحال والمقام أى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفيدته اضافة المصدر وهو هنا ارتفاع ومعلوم أنه انما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق أنه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع

بلا اعتبار لا تحصل به البلاغة ( قوله فمقتضى الحال ) هو الاعتبار المناسب الفاء للتفريع وهو نتيجة ما قبله وهذا ما جرى عليه الشارح وجعل الشيخ عبد الحكيم الغرض من هذه الجملة تفسير الاعتبار المناسب والفاء للتراخي في الذكر لان مرتبة التفسير بعد ذكر الشيء فانظره ( قوله أى اذا علم الخ ) حاصل ما أشار اليه الشارح ان معنا مقدمتين مقدمة معلومة من كلامهم ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف ففي الكلام اشارة الى قياس من الشكل الاول أشير الى صغراه بالمقدمة المعلومة لانها عينها والى كبراه بما قاله المصنف لا ان عينه ونظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقة الكلام وكل شيء يرتفع بمطابقة الكلام هو الاعتبار المناسب فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ( قوله على ما تفيدته ) أى بناء على ذلك والمصدر هو ارتفاع ( قوله والا لما صدق الخ ) فيبطل أحد الحصرين فيما اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلق فانه يبطل الحصر في الاخص ضرورة تحقق الارتفاع بالافراد الاخرى الاعم ويبطل كلا الحصرين فيما اذا كان بينهما تبين أو عموم من وجه فانه يصدق كل منهما بدون الآخر فيتحقق الارتفاع بمطابقة كل منهما بدون الآخر فلا يصح الحصر في أحدهما فيثبت انهما متساويان ومترادفان وفيه نظر \* وجه النظر انه يمكن المناقشة في المقدمتين وعلى تقدير التسليم لا يفيدان المصنف لان حصر حكم في شيء لا يقتضى ثبوته لكل من أفرادة حتى يبطل بذلك حصره فيما هو أخص من ذلك مطلقا ومن وجه كقولنا ليس الضحك الا للانسان وليس الضحك الا للحيوان كذا نقل عن السعد وقوله فيبطل أحد الحصرين الخ المراد ببطلان الحصر ببطلان الحكم السلبي منه كما هو المتبادر منه في صورة التباس الكلّي أو الجزئي على تقدير صدق الحصرين يبطل الحكم السلبي

## الا بالمطابقة لمقتضى الحال

في كل منهما بسبب تحقق الحكم الثبوتى فى الآخر وفى صورة العموم مطلقا  
 يبطل الحكم السلبى للحصر فى الاخص بسبب الحكم الثبوتى للاعم فيما عدا الاخص  
 فاندفع ما توهم من انه فى صورة العموم المطلق أيضا يبطل كلا الحصرين ولا يتعين  
 بطلان الحصر فى الاخص لبطلان الحكم السلبى من الحصر فى الاخص والحكم  
 الثبوتى من الحصر فى الاعم ( قوله يمكن المناقشة فى المقدمتين ) فيمكن منع  
 المقدمة الاولى بناء على أن المصدر المضاف ليس نصاً فى الاستغراق والثانية بأن  
 لمعلوم ان ارتفاع الكلام بمطابقته لمقتضى الحال لا انه لا ارتفاع الا به ( قوله  
 لا يقتضى الخ ) قال عبد الحكيم لا يخفى اندفاعه بما قررناه سابقا من أن كلا من  
 المطابقتين سبب يدور معه الارتفاع وجودا وعدما لانه اذا كان دائرا مع الاعم  
 يجب تناوله لجميع أفراد تحقيقه للدوران معه اه \* وحاصل المقام ان الشارح علل  
 انتاج الكلام السابق لكون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب بالحصرين  
 السابقين فعورض بأن لا صلاة الا بالطهور ولا صلاة الا بالنية حصران ولم يثبت  
 اتحاد المحصورين فيه وأجيب بأن ما هنا من قبيل القصر الحقيقى بدليل الدوران أى  
 ان الارتفاع دائر مع كل من المطابقتين وجودا وعدما والمعارض بهما من قبيل  
 القصر الاضافى وان المراد بهما حصر السببية فى الجملة \* ونوقش فى المقدمتين أيضا أما  
 الاولى فلان ما بنى عليه القصر فيها من اضافة المصدر ليس قطعيا لانها ليست نصا  
 فى الاستغراق وأما الثانية فلأن الحصر فيها لم يعلم من كلامهم كما تقدم \* ثم أن  
 الشارح استدلل على هذا الانتاج بقوله والا لما صدق الحصران فهو من قبيل  
 التحقيق أى اثبات الدليل بدليل وقد بين السيد عدم صدق الحصرين ببطلانهما  
 على التباين وكون العموم وجهياً وبطلان الحصر فى الاخص على كون العموم  
 مطلقا وبحث فيه الفخرى حيث قال لا يخفى ان أحد الحصرين ليس أولى من الآخر  
 فى الصدق والا لم يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين أيضا فعلم انه لا فرق بين  
 التقادير الثلاثة فى كون اللازم بطلانه أحد الحصرين أو كليهما ولا مدفع الا  
 باثبات أولوية أحد الحصرين بالصدق فى صورة العموم المطلق دون التباين



( فالبلاغة ) قولنا كلام بليغ صفة ( راجعة للفظ ) لا باعتبار أنه لفظ وضوت بل ( باعتبار افادته المعنى ) أى الغرض المصوغ له الكلام ( بالتركيب ) لان البلاغة كما مر مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال واعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار الاغراض التى يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة ( وكثيرا يسمى ذلك ) الوصف المذكور ( فصاحة أيضا ) أى كما يسمى بلاغة فحيث يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى وأيضا مصدر آض اذا رجع وهو مفعول مطلق حذف عامله كارجع الى الاخبار بكذا رجوعا أو حال حذف عاملها وصاحبها كاخبر بكذا راجعا الى الاخبار به وانما يستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ولا اختصم زيد وعمرو أيضا ( ولها )

والعموم من وجه فليأمل ، وأجيب عنه فيما مر فى بيان معنى بطلان الحصر \* ثم أن الشارح نظر فى الدليل بامكان منع مقدمتى الحصر \* وبالقدح فى الملازمة بين المقدم والتالى وقد علمت ( قوله فالبلاغة ) تفريع على تعريف البلاغة وسيأتى بيان وجه التفريع فى الشارح ( قوله بل باعتبار الخ ) فليس التعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغيرها راجعة الى الالفاظ نفسها ومن حيث هى هى ولكن يعرض لها بسبب المعانى والاعراض التى يصاغ بها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض قرب تنكير مثلا له مزية فى لفظ وهو فى لفظ آخر فى غاية القبح بل وهذه اللفظة منكورة فى بيت آخر قبيحة اه مطول ( قوله أى الغرض ) كدفع الانكار لا الخصوصيه خلافا لمن وهم فيه ( قوله بالتركيب ) أى عند التركيب وهو متعلق بافادة لا بالمعنى الذى يقصده البليغ بالتركيب على ما قيل لانه يؤهم كونه مدلولاً للتركيب وليس كذلك وانما هو مدلول لمقتضيات الاغراض لانها آثار لها والآثار تدل على المؤثر فلا دخل للتركيب من حيث هو تركيب فى تلك الدلالة لا وضعاً ولا عقلاً ( قوله لان البلاغة ) بيان لوجه تفريع كلام المتن على التعريف فالجمله الاولى راجعة الى الالفاظ والثانية لقوله

أى لبلاغة الكلام ( طرفان أعلى وما قرب منه وهما ) أى كل منهما ( جحد الاعجاز ) بأن يرتقى الكلام فى بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وتقديم ما قرب منه على حد الاعجاز أولى من تأخير الاصل له عنه لأنه يؤهم عطفه على حد الاعجاز فيكون المعنى الاعلى حد الاعجاز وما قرب من حد باعتبار المعنى ( قوله أعلى ) هو ما تنتهى البلاغة اليه أى جزئى لا جزئى فوجه ان كانت النهاية حقيقية أو نوع لا نوع فوجه وهو الاعجاز ان كانت النهاية نوعية والظاهر انه على كلام المصنف يتعين أن يراد بالاعلى الاول ( قوله وما قرب منه ) الموصول للعهد أى ما يقرب منه المتعارف بينهم وهو ما يصدق عليه انه لا يمكن معارضته ليشمل سائر مراتب الاعجاز ( قوله أى كل منهما ) عبارة شرح المفتاح حد الاعجاز المرتبة التى يعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبة تشتمل على شيئين الطرف الاعلى وما يقرب منه ثم ان المسمى بحد الاعجاز ان كان القدر المشترك الصادق على كل منهما وعليهما معا فلا يصح ان خصوص كل واحد هو المصدق بل المجموع أيضا كذلك وان كان المجموع فلا يصح أن يكون قول الشارح فكل لكل الافرادى بل لكل المجموعى وفى شرح المطول أى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه فى البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز قال عبد الحكيم قوله أى الطرف الاعلى الخ أخذ الطرف حقيقيا وأشار بإيراد كلمة مع موقع الواو الى أن اعتبار العطف مقدم على الاخبار ليصير المحكوم عليه بحد الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز لا بيان ما يصدق عليه اهـ ( قوله حد الاعجاز ) الحد بمعنى المرتبة وضافته للاعجاز بيانية هذا هو المناسب لما صنعه المتن ( قوله بأن يرتقى ) تفسير للاعجاز عند علماء البيان فهو عندهم الارتقاء فى خصوص البلاغة وسمى الارتقاء المذكور اعجازا لانه سبب عندهم كالتخرج عن طوق البشر مطلقا عند غيرهم \* أى سواء كان الارتقاء فى البلاغة أو غيرها كالاخبار عن الغيبات وصرفهم عن الاتيان بمثله والتقييد بالبشر لانه المتصدى للمعارضة وان كان اعجاز القرآن ثبت بالنسبة الى الجن والانس بقوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن الاية ( قوله لانه يؤهم ) عطفه على حد الاعجاز بل هو ظاهر العبارة لقرب المعطوف

الاعجاز وليس مراداً لأن القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الأعلى بل من المراتب العالية لأنه فسرفى الايضاح الأعلى بالنهاية ونهاية الشئ واحدة (وأسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه)

عليه والمرجع ( قوله من المراتب العلية ) وقد علمت أن الحد بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الاعجاز ليس داخلاً فيها فلا يكون من الطرف الأعلى ( قوله وفى الايضاح ) تأييد لكون ما يقرب ليس من الأعلى وهو يدل على أن الأعلى لا يتعدد وبه يندفع قول من قال المراد أن الأعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز اه على أنه فسر الحد بالنهاية والحق أنه بمعنى المرتبة لأن الاعجاز اذهاب قوة الفعل أو اظهار العجز وارتقاء الكلام فى بلاغته الى أن يخرج عن طوق البشر وهو شئ واحد ليس له بداية ونهاية والفرق بين كونه بمعنى النهاية وكونه بمعنى المرتبة انه اذا كان بمعنى النهاية كان للاعجاز فرداً أو أفراد غير تلك النهاية بخلاف ما اذا كان بمعنى المرتبة فإنه لا يخرج عنها شئ هذا \* وأورد على ما سلكه المصنف انه يلزم عليه كون الآيات متفاوتة فى البلاغة مع بلوغها حد الاعجاز \* وأجيب بتسليم ذلك اللزوم أى ان البعض المتحدى به أعلى طبقة من بعض ولا ضير فيه وذلك التفاوت اما بحسب تفاوت المقامات فى البعض كما كان لبعض عشر مقامات تقتضى عشر اعتبارات ولا آخر خمس مقامات تقتضى خمس اعتبارات وراعى المتكلم فى كل بعض جميع اعتباراته \* وكيفاً كان كان لبعض مقامات يقتضى تأكيدها شديداً بأن يأتى بتأكيدين أو ثلاثة كالانكار الشديد وللبعض آخر مقام يقتضى تأكيدها ضعيفاً كتأكيدها واحد كالانكار الضعيف وراعى كل ذلك المتكلم فقد ثبتت البلاغة لكل بعض حيث وجدت فيه البلاغة أى المطابقة لجميع ما يقتضيه حاله واما بحسب رعاية الاعتبارات أى مع اتحاد المقامات كان كان لكل من البعض عشر مقامات لكن المتكلم راعى فى أحدهما بعض الاعتبارات لضعف السامع عن فهم الكل لا لعجزه سبحانه عن الاتيان بالبعض الآخر وفى الآخر جميعها لقوته على فهم الكل وللإشارة الى تمام العجز حيث لم يقدر المعارض على الاتيان بمثل ما ترك فيه البعض

الى مادونه ) مرتبة ( التحقق ) الكلام وان كان صحيح الاعراب ( عند البليغ بصوت الحيوان ) غير الناطق يصدر من محله بحسب مايتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد ( وبينهما ) أى بين الطرفين ( مراتب كثيرة ) متفاوتة بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات .

( قوله مادونه ) عبارة الدسوقي أى الى مرتبة أنزل من تلك المرة السفلى وهى الخلو من الخصوصيات ( قوله التحقق ) أى ذلك الكلام المغير عن تلك المرة السفلى بأصوات الخ واورد على هذا التعريف انه غير مانع لانه شامل للطرف الاعلى والاوسط فان كل واحد منها يصدق عليه انه مرتبته اذا غير الكلام عنها الى ما دونها التحقق بأصوات الحيوانات لان ما كان دون الاسفل وانزل منه يصدق عليه انه دون بالسنة للاعلى والاوسط وأجيب بان هذا الايراد يدفعه ما فى ما من معنى المعلوم لان المعنى وهو ما اذا غير الى أى مرتبة دونه التحقق الخ فخرج الاعلى والاوسط فانهما ليسا كذلك اذ من جملة مادون الاعلى الاوسط والاسفل ومن جملة ما دون الاوسط الاسفل وتغيره الى واحد منها لا يلحقه باصوات الحيوانات ثم ان هذا الاعتراض انما يرد بناء على أن المراد بالدون ما كان أنزل ولو بواسطة واما لو اردنا به ما كان تحته ملاصقا له فلا يرد تأمل وعرف الحيوانات اشارة الى أن المراد بها غير الانسان اهـ ( قوله وان كان صحيح الاعراب ) فيه انه غير صحيح الاعراب ليس أولى بالالتحاق لجواز ان يكون صحيح الاعراب ضعيف التأليف معقدا مع عدم فضاحة الكلمات فالمناسب أن يقول وان كان فصيحاً وقد يقال لم يقل وان كان فصيحاً لان الضمير راجع الى الفصيح اذ التغيير انما هو من جهة الاعتبارات دون الفصاحة ( قوله بحسب مايتفق ) أى بحسب اتفاق صدورها ان كانت ما مصدرية وضمير يتفق لمصدر يصدر أو بحسب مايتفق من الاسباب ان كانت موصولة ( قوله وبينهما ) عطف على طرفان أى لها مراتب كثيرة حال كونها بينهما أو الجملة تامة معطوفة على قوله لها طرفان ( قوله بحسب تفاوت المقامات ) ككلام له عشر مقامات وآخر له خمس روى فى كل جميع مقاماته وقوله ورعاية الاعتبارات ككلامين كل له عشر مقامات

والبعد عن أسباب الاخلال بالفصاحة ( ويتبعها ) أى بلاغة الكلام ( وجوه  
 أخرى ) سوى المطابقة والفصاحة ( تورث الكلام حسنا ) فى قوله يتبعها اشارة  
 الى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج عن حد البلاغة وانما تعد  
 محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلت تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم  
 لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة ( والبلاغة فى المتكلم ملكة يقتدر  
 بها على تأليف كلام بليغ فعلم ) مما مر أمران أحدهما ( أن كل بليغ ) كلاما كان  
 أو متكلما على استعمال المشترك فى معنوية أو على عموم المجاز أى كل ما يطلق  
 عليه لفظ البليغ ( فصيح ) لان الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة مطلقا ( ولا

رعاها المتكلم كلها لقدرته وراعى آخر منها خمسة لعدم قدرته فالتفاوت بالرعاية  
 فقط عند اتحاد المقامات وقد يجتمعا ( قوله والبعد عن أسباب الاخلال )  
 فالكلام الخالى عن نحو فسبح أبلغ مما اشتمل عليه وان منع المانع سببية الاخلال  
 ( قوله سوى المطابقة الخ ) فى قوة التعليل فكانه قال انما كانت غير لازمة  
 لكونها سوى المطابقة والفصاحة وإيهام ذلك أن المطابقة والفصاحة أيضا تتبعان  
 البلاغة لاخير فيه لانهما كذلك لكونهما جزأين فهما تابعان فى الوجود لان  
 الوجود انما تعلق بالمجموع أولا وبالذات وبالأجزاء من حيث هى أجزاء تبعا  
 والوجوه تابعة فى الاعتبار بأن تعتبر فى الكلام بعد البلاغة فظهر ان قوله وتتبعها  
 لا يغنى عن قوله آخر قوله فى قوله يتبعها أى الى آخره لان الاشارة الثانية وان  
 كانت من يتبعها فقط لكن الاولى من القول بتمامه لان العلم بتحسين هذه  
 الوجوه انما يحصل بعد اجراء ( قوله تورث الكلام حسنا ) على وجوه ( قوله  
 لانها ليست مما تجعل المتكلم الخ ) أى بحسب العرف لا بحسب اللغة فان اللغة حاكمة  
 بأن من قام به معنى يشق له منه صفة ( قوله كلام بليغ ) أى كلام بليغ يقصده  
 لان النكرة الموصوفة تعم نحو أكرم رجلا عالما أى أى رجل عالم كان فتخرج عن  
 التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع خاص كالمدح دون آخر كالذم اه عبد  
 الحكيم ( قوله ان كان بليغ الخ ) فبين البليغ والفصيح عموم وخصوص مطلق

عكس ) بالمعنى اللغوى أى ليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال (و) ثانيهما ( أن البلاغة ) فى الكلام (مرجما) أى ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى ( الى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية الغرض ) والا لربما أدى الغرض بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا ( والى تمييز ) الكلام ( الفصيح من غيره ) والا لربما أورد الكلام المطابق غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها ( وهذا ) أى تمييز الفصيح من غيره ( منه )

( قوله بالمعنى اللغوى ) أى لا المنطقى اذ هو غير متعين لان الموجبة الكلية تنعكس عكسا منطقيا موجبة جزئية وعكسا لغويا موجبة كلية ( قوله ان البلاغة فى الكلام مرجعها الخ ) بيانه ان المرجع ما ذكر تمهيدا لبيان وجه الحاجة الى هذين العلمين لانه اذا علم ما يحتاج اليه فى حصول البلاغة وعلم ان بعضه مدرك بعلم آخرى وبعضه بالحس وبعضه بهذين العلمين علم ان الحاجة ماسة اليهما أفاده ابن يعقوب ( قوله عن الخطأ فى تأدية الغرض ) أى لاعتناء الخطأ فى كيفية التأدية ( قوله والا لربما ) قد علم ان البلاغة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال فلولا لم يكن الاحتراز مرجعا لها لخصت بدونه بأن تحصل مع الخطأ فى التأدية واذا كان كذلك لا يكون مطابقا وقد فرضناه مطابقا فقول الشارح فلا يكون بليغا متفرع على قوله غير مطابق باعتبار ما علم مما سبق كما يدل عليه قوله لما مر وفى العبارة الثابتة لما سبق لاعلى نفى كون الاحتراز مرجعا اذ مع عدم كونه مرجعا لها لا تكون متوقفة عليه فلا يتم الدليل \* وانما قال الشارح لربما أدى لانه لا يلزم من عدم كونه مرجعا التأدية بغير المطابق وانما اللازم جواز ذلك اه شيخنا الشريفي ( قوله تمييز الفصيح ) أى معرفته وليس المراد التمييز الفعلى وهو ان يعرف الفصيح من غيره مع الاتيان به وترك غيره فان بلاغة الكلام لا يجب ان تحصل حتى يمكن حصولها انما الواجب حصوله هو المعرفة

أى بعضه ( مايبين ) أى يوضح ( فى ) علم ( متن اللغة ) كالغرابة اذ به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعانى المفردات المأنوسة علم ان ماعداها مما يفتقر الى تنقيح أو تخريج ليس سالما من الغرابة وإنما قالوا متن اللغة أى معرفة أوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع أقسام العربية وهى اثنا عشر قسما بينها مع حدودها فى حاشية المطول ( أو ) فى علم ( التصريف ) كخالفه القياس اذ به يعرف أن الاجل خلاف القياس دون الاجل ( أو ) فى علم ( النحو ) كضعف التأليف والتعقيد اللفظى ( أو يدرك بالحس ) كالتنافر اذ به يعرف أن مستشزرات متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات ( وهو ) أى مايبين فى العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ( ماعدا التعقيد المعنوى ) اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين فى العلوم المذكورة وبعضه مدرك بالحس قيل والمراد بالحس السمع والالوه كما قال بعض المحققين الحس الباطنى أعنى الوجدان

( قوله أى بعضه ) منه تعلم أن تمييز كل له اجزاء لان التمييز المذكور إنما يتحقق بمجموع التميزات المذكورة أى لها مع الهيئة الاجتماعية ( قوله علم ان ما عداها ) وهو ما ليس فى الكتب المتداولة اذ ما فيها هو غير الغريب وما ليس فيها هو الغريب ( قوله لان اللغة قد تطلق الخ ) أى والغريب إنما يعرف من علم متن اللغة فقط ومعنى كون التمييز المذكور سببا فى علم متن اللغة انه يحصل بسبب أمر مبين فيه وهو الالفاظ المبينة فى الكتب المتداولة فان كل ما فيها غير غريب فما لا يوجد فيها غريب كما علمت فاسناديبين الى كلمة ما الذى هو عبارة عن التمييز اسناد مجازى من اسناد ما للسبب الى المسبب فاندفع قول الفنى الاولى الاولى تدبر ( قوله اثنى عشر ) قد نظمتها بقولى

معانى صديقى فى البيان بديعة      ولكن نحوناها فقالت لنا صرفا  
فأنشأت تاريخا نخطت لغائها      عروض هوأنا لا شعور له صرفا  
( قوله أو فى علم التصريف ) قيل الصواب الواو وكتب عبد الحكيم على قوله ومنه ما يبين ما نصه وكلمة مالف ومجل وما بعده نشر له والشائع فى هذا

الذى هو الذوق المدرك للامور الذوقية (يحتز عن الخطأ) فى تأدية الفرض (بعلم المعانى وعن التعميد) المعنوى (بعلم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص هما وان كانت تتوقف على غيرها من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه أشرت بقولى (وتعرف وجوه التحسين بعلم البديع) ولما كان المختصر فى علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلاثة فنون (وكثير) من الناس (يسمى البلاغة علم البيان وبعضهم) يسميها (علم البديع وبعضهم يسمى الاخيرين) أى البيان والبديع (علم البيان) والاول علم المعانى ولا تخفى وجوه المناسبة وقد أفصحت بها مع زيادة فى حاشية المطول

### ﴿ الفن الاول علم المعانى ﴾

النشركة أو كما سيجىء أى فأو بمعنى الواو فلا تصويب (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) اما وجه تسمية الاول بالمعانى فلانه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو متعلق بالمعانى لان مرجعه الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد والثانى بالبيان فلتعلقه بإيراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة فى الوضوح والثالث بالبديع فلتبحث فيه عن المحسنات ولاخفاء فى بداعتها وطرافتها وتسمية الثلاثة بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح العربى عن مافى الضمير ولا خفاء فى تعلق الفنون تصحيحا وتحسينا وأما تسمية الاخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان أى المنطق الخ أى لتغليب الفن الثانى على الثالث وأما تسميته الثلاثة بالبديع فلبداعة مباحثها وحسنها اه من بن يعقوب ويسن وغيرها

### ﴿ الفن الاول علم المعانى ﴾

(قوله الفن الاول علم المعانى) يحتمل أن يراد بكل من المحمول والموضوع المعانى أى القواعد وأن يراد بكل منهما الالفاظ وأن يراد بأحدهما المعانى والآخر الالفاظ فهذه أربع احتمالات وعلى الاخيرين يكون فى الحمل تسامح لعلاقة الدالية



قدموه على البيان لكونه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به  
ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال المعتبرة  
في علم المعانى ففيه زيادة ليست في علم المعانى والمفرد مقدم على المركب طبعاً فقدم  
على البيان وضعاً ( هو علم ) أى ملكة يقتدر بها

والمدلولة فهو مجاز مرسل قيل الصواب العكس لان العلم سابقاً علم بعنوان علم  
المعانى دون الفن وما هو معلوم أحق بالموضوعية والانسب بالحمولية ما هو  
مجهول لكن انت خبير بأن الذى علم مما سبق أن هناك فنونا ثلاثة موصوفة  
بالاولية والثانوية والثالثة وانها علم المعانى والبيان والبديع الا أن النسبة بينهما  
مجهولة اذ لم يعلم ان الفن الاول علم البيان أو البديع فقال لافادة هذه النسبة  
الفن الاول الخ فالحديث عنه هو الفن الاول والفن الثانى والفن الثالث وأما علم  
المعانى والبيان والبديع فهو محكوم ومحدث به اه من عبد الحكيم بزيادة ونقص  
وتغيير ( قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب ) فى بعض النسخ إسقاط منه  
والصواب زيادتها لان الغرض بيان ان منزلة المعانى من البيان كمنزلة المفرد الحقيقى  
من المركب كذلك وانما لم يكن المعانى مفرداً حقيقياً والبيان مركباً كذلك لان علم  
المعانى ليس معتبراً فى علم البيان لا من حيث الذات بأن تكون ذاته أى مسائله  
بعض مسائل البيان ولا من حيث المفهوم بأن تكون مفهومه وهو علم يعرف به الخ  
بعض مفهوم البيان حتى يتوقف تمقل الثانى على تعقل الاول بل نسبة المعانى الى  
البيان كنسبة المفرد الى المركب من حيث أن البيان اعتبر تعلق ما علم به بما علم  
بالمعانى ( قوله والمفرد ) أى ولو حكماً وكذا المركب ليتضح التفريع بعد ( قوله  
أى ملكة يقتدر بها الخ ) انما قيد الملكة بالتى يقتدر بها على الادراكات الجزئية  
ليفيد ان الذى يطلق عليه العلم عرفاً انما هو ملكة استحضار أمور مخصوصة  
وهى المسائل الكلية التى يستنبط منها فروع جزئية والسرفى ذلك ان حقيقة كل  
علم مسائله ومسائل العلوم قواعد كلية يستنبط منها الجزئيات وملكة استنباط  
تلك القواعد عن أدلتها متقدمة على تحققها وهى التهيؤ لاستنباطها والملكة من  
حيث استنباط الفروع بالفعل متأخرة اذ الفروع فائدة للعلم متأخرة فناسب إطلاقه

على ادراكات جزئية أو هو نفس الاصول والقواعد المعلومة

على ملكة استحضار القواعد الكلية التي يستنبط منها الفروع من حيث انها مستحضر لها لا بها من حيث استنباط الفروع وان كانت ملكة استحضارها هي ملكة الاستنباط بعينها لما عرفت ان الوصف بالاقتدار على الاستنباط انما هو لبيان ان العلم انما هو الملكة المتعلقة بقواعد الاستنباط لان حقيقة العلم مسائل كلية يستنبط منها جزئيات أو هي ثمرة العلم اه شيخنا الشريفي: والحاصل ان مراد الشارح بيان ما يطلق عليه لفظ العلم عرفا وهو الملكة الموصوفة بتلك الصفة لا الملكة بقطع النظر عن كونها يقتدر بها على تلك الادراكات فلما كان الاطلاق عليها من حيث الاقتدار وصفها به ولولاه لفهم أن العلم يطلق على الملكة مطلقا: وقوله فيما سيأتي يعرف به الخ لتخصيص العلم بعد اطلاقه على الملكة مطلقا بملك يقتدر بها على ادراكات جزئية هي تلك المعرفة وعبرة السعد في حوشي العضد العلم عبارة عن ملكة بها يقتدر على ادراكات جزئية فليس التقييد يقتدر لا اعتباره في المفهوم حتى يرد لزوم التكرار في قوله يعرف المفسر بقول الشارح بأن يستنبط مع ما اعتبر في المفهوم ( قوله على ادراكات جزئية ) المراد بها الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة في المسائل وجزئيتها الجزئية متعلقها ( قوله أو هو نفس الاصول والقواعد ) اخره لان اطلاق العلم على الملكة أكثر في العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به في التلويح فحمل اللفظ عليه أولى ولانه يحتاج الى تقدير مضاف في قوله يعرف به أى بعلمه أى العلم الناشئ من تكرره أى تكرر إدراك القواعد وذلك العلم هو الملكة\* هذا واعلم أن ملاحظة العلم اجمالا باعتبار الموضوع والغاية مثلا آلة لوضع اسم العلم والموضوع له جميع المسائل المشتركة في جهة الوحدة المستخرجة وغير المستخرجة وحينئذ لا يكون العلم الذي تزايد مسائله متحققا بجميع أجزائه في وقتها والعالم به انما سمي عالما باعتبار الملكة لا باعتبار التصديقات بالمسائل اه عبد الحكيم على القطب\* وهذا الكلام صريح في أن العلم بمعنى المسائل هو مجموع المسائل المستخرجة وغير المستخرجة وأما بمعنى الملكة فهو ملكة استحضار للمسائل المستخرجة فقط فتسمية العالم به

ولاستعمالهم كثيرا المعرفة في الجزئيات قلت كالأصل ( يعرف به أحوال اللفظ العربي ) بأن يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى أن أى فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم والمراد بها الامور العارضة للفظ من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وغيرها من الأحوال ( التي يطابق ) اللفظ ( مقتضى الحال ) بخلاف الأحوال التي ليست كذلك كالأعلال والادغام والرفع والنصب ونحوهما مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون

عالما باعتبار تلك الملكية بمعنى أن لا ملكة استحضار مادون منه لا باعتبار التصديقات بمسائله لان جميعها لم يستخرج حتى يصدق به وحينئذ يجب أن يكون المراد بقول الشارح هي معرفة كل فرد فرد الخ أى مما دخل تحت المسائل الكلية المدونة اذ ما دخل تحت ما لم يدون لا يعرف به لعدم خروجه من القوة الى الفعل فليتأمل اه شرييني ( قوله ولاستعمالهم ) أى في بعض الاصطلاحات ( قوله في الجزئيات ) أى سواء كانت مفهومات جزئية أو أحكاما جزئية وعلى هذا الاصطلاح العلم ادراك الكلى سواء كان تصور الماهية أو تصديقا بأحواله والعلم ادراك المركب سواء كان تصورا أو تصديقا وبالنظر الى هذين الاصطلاحين يقال عرفت دون علمت ( قوله بأن يستنبط منه ) مبنى على تفسير العلم بالملكية ان كانت من سببية وعلى تفسيره بالقواعد ان كانت من على بابها ( قوله ادراكات جزئية ) مقتضى قوله هي معرفة الخ ان يقول ادراكات متعلقاتها جزئيات لان المعرفة هي الادراك الجزئى لا ادراك الجزئى لكن قد علمت ان الاول لازم للثانى ( قوله كل فرد فرد ) فى الاقليد فى مبحث الحال ان العرب تكرر الشئ مرتين فيستوعب جميع جنسه اه ولا يخفأك أن الاستيعاب الناشئ عن التكرار يقتضى ان الثانى غير الاول فلا يعرب تأكيد او لا صفة نعم هنا الاستيعاب مأخوذ من لفظ كل فلا مانع من أن يعرب الثانى صفة أى كل فرد منفرد عن الآخر دفعا لتوهم التقيد بالاجتماع ويؤيده قول الشارح بمعنى ان أى فرد ولك جعل الثانى معطوفاً بالفاء ( قوله بمعنى ان أى فرد ) يعنى ان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل

بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال والمراد أنه علم يعرف به الأحوال المذكورة من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معانيها وبهذا يخرج عن تعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية \* فإن قلت فإذا كانت أحوال اللفظ هي الأمور المذكورة وهي بعينها مقتضى الحال فكيف يصح وصفها بالتى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال الذى هو عينها \* قلت قد تسامحوا فى القول بأن مقتضى الحال هو تلك الأحوال بناء على أنها هي التى بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند

وبهذا يندفع ما قيل ان أريد معرفة الجميع فهو محال لأنها غير متناهية أو البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول أو المعين فلا دلالة عليه ( قوله والمراد انه علم الخ ) وجه فهم هذا من التعريف انه مامن كلام زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ أو نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام ومقتضاه ان المقصود من قوله يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هو معرفة الأحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحيثية لا ان تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلمية مامنه الاشتقاق لان ذلك فى الوصف الصالح للعلمية ولان الحيثية هنا للتقييد لا للتعليل ( قوله لظهور انه ليس علم المعاني عبارة ) اعلم ان معرفة الأحوال اما تصورها او التصديق بأنها هي وعلم المعاني ليس ملكة ذلك انما هو ملكة التصديق بأنها مطابقة لمقتضى الحال فكلام الشارح على حذف مضاف وفيه اكتفاء ( قوله عن تعريف ) لعل ال سقطت من الناسخ والا فالصواب عن التعريف ( قوله فان قلت الخ ) اما استفسار أو منع لدعوى صحة التعريف أو استدلال على فساد له مستلزم للمحال وهو اتحاد سبب المطابقة والمطابق وعلى الاول فلا استفهام فى كيف على حقيقته وعلى الثانى فالمعنى لا نسلم صحته وعلى الثالث فلا يصح ( قوله بناء على أنها هي التى بها يتحقق الخ ) يعنى ان مقتضى الحال وهو الامر الكلى كلام مؤكد مثلاً لا يتحقق ويتحصل حقيقته الا بهذه الأمور ولا يخفى ان خصوصيات الأحوال التى فى الجزئيات من حيث كونها فيها يتحقق بها مطابقة الجزئيات للامر الكلى فانها لا تبصير من جزئيات

التحقيق كلام مؤكد مثلاً ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذى يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق عليه صدق الكل على الجزئى ، نبه على ذلك السعد التفتازانى وأطال فى إيضاحه وتخصيص اللفظ بالعربى مجرد اصطلاح لان الصناعة انما وضعت لذلك (وينحصر) المقصود من علم المعانى ( فى ثمانية أبواب أحوال الاسناد الخبرى . أحوال المسند اليه . أحوال المسند . أحوال متعلقات الفعل . القصر . الانشاء . الفصل والوصل . الايجاز والاطناب

الا بها فصح قول المصنف التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وعبارة السعد فى شرح المفتاح لما كانت المطابقة انما تتحقق بتلك الخصوصية وكان اقتضاء أصل الكلام ثابتاً وانما أثر الانكار فى اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال عليها ( قوله كلام مؤكد مثلاً ) لان موضوع علم المعانى اللفظ العربى من حيث افادته المعانى الثانوية اى الاغراض كدفع الانكار فى أن ذا قائم ولا شك فى أن الانكار متعلق بمعنى زيد قائم فيقتضى الحال ايراد هذه الجملة مؤكدة لرد الانكار المتعلق بمعناها لا اللفظ المؤكد فقط ولا بد أن تكون موضوعات المسائل راجعة للموضوع والاحوال أى الخصوصيات ليست مفيدة للاغراض كما علمت ( قوله ومعنى مطابقة الكلام الخ ) هكذا فسر علماء المعانى المطابقة بموافقة الجزئى للكل فى اشتماله على الخصوصية حتى يكون فرداً من أفراد المذكور هو ذلك الجزئى فيكون الاعتبار بالنسبة اليه وقال المنطقيون هو صدق الكل على جزئيه فالفريقان اتفقا على صدق الكل على الجزئى واختلفا فيما يسند اليه المطابقة ( قوله ويصدق ) أى الكل وكان الاولى الابراز ( قوله وينحصر ) فاعله مستتر والمقصود بدل منه \* اعلم ان المصنف كاصله جار على ان المراد بعلم المعانى ما يعم المسائل والتعريف وبيان الانحصار بدليل حمله على الفن الاول اذ المراد به ما يعم الامور الثلاثة ليصح حصر الكتاب فى المقدمة والفنون الثلاثة فقدم الشارح قوله المقصود منه لدفع منع الانحصار فى هذه الامور الثلاثة ثم المراد بالمقصود مجموع مسائل علم المعانى ومن تبعية ضيحه ( قوله أحوال الاسناد الخ ) خبر لمحذوف والجمل مذكورة على سبيل التعداد والتقدير أجدها كذا ثانياً كذا الخ

والمساواة) انحصار الكل في أجزائه لا الكلى في جزئياته . فالمقدمة وتعريف علم المعاني وتقسيم الخبر الآتي خارجة عن المقصود وان كانت من علم المعاني لأنها وان كانت مقصودة منه فليست المقصودة منه بالذات وانما انحصرت في الثمانية (لان الكلام اما خبر أو انشاء لانه) يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم

( قوله انحصار الكل ) لما عرفت أن المراد بالمقصود مجموع مسائل علم المعاني ( قوله على نسبة ) هي في الخبر الايقاع والانتزاع وفي اضرب مثلاً طالب الضرب فالطرفان في اضرب هما الضرب والفاعل والنسبة هي نفس الطلب النفسي فنسبة أحدهما للآخر اقتضاءه منه وفي نحو هل قام زيد الطرفان القيام وزيد والنسبة هي طالب فهم قيام زيد وهكذا . ثم أن تسمية الايقاع والانتزاع والطلب ونحوه نسبة انما هو لتعلقها بأمرين والحاصل ان الانشاء كالطلب لادلالة له على ايقاع ولا وقوع أما الثاني فظاهر فان قولك اضرب انما يدل على طلب الضرب لا على ثبوته للمتكلم فان ذلك انما يدل عليه اطلب الضرب أو أنا طالبه وما يفهم منه من ثبوته له فلازم عقلي فقط ولا على ثبوته طالبه للمخاطب والا لفهم منه وقوعه وأما الاول فلائنه ادراك الوقوع ولا وقوع فيه وأما الخبر فمدلوله بالذات هي النسبة النفسية وثانياً وبالعرض هي النسبة الخارجية ولذا قالوا أن الكتابة تدل على العبارة والعبارة على ما في الذهن وما في الذهن على ما في الخارج فالنسبة الخارجية في الحقيقة مدلوله للنسبة الذهنية التي هي مدلول الخبر للارتباط الكائن بين الايقاع والوقوع ولما كان الكلام المراد تقسيمه عاماً للخبر والانشاء وكان الكلام الانشائي لانسبة فيه بمعنى الوقوع أصلاً اذ هو تصور محض فان قولك قم يا زيد لا يفيد ثبوت القيام لزيد اذ لم يعلم منه وقوعه ولا يدل بنفسه وبحسب وضعه على ثبوت الطلب للمتكلم فان ذلك أمر عقلي وانما مدلوله نفس الطلب وهو الاقتضاء النفسي . لزم أن يكون المراد بالنسبة ههنا أمراً يعبرهما وهو نسبة أحد الطرفين للآخر اما بالايجاب أو السلب كما في الخبر أولاً كما في الطالب ( قوله تامة ) خرجت النسبة التقييدية ( قوله قائمة بنفس المتكلم ) أي قائمة تلك النسبة بوجودها الاصلی

وهي تعلق أحدهما بالآخر بحيث يصح السكوت عليه إيجاباً أو سلباً أو غيرهما مما في الانشاء فالكلام ( ان كان النسبة خارج ) في أحد الازمنة الثلاثة ( تطابقه ) بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين ( أو لا تطابقة ) بأن تكون

بنفس المتكلم قيام العرض بالمحل لان المتكلم بعد تصور الطرفين ينسب أحدهما للآخر كذا في عبد الحكيم ( قوله وهي تعلق ) أى تعلق وهو ثبوت أحدهما للآخر نسبت الدلالة اليه لان الجزئين بدون ارتباط لا يدلان على شئ ( قوله إيجاباً أو سلباً الخ ) فهذا المعنى أعم من الوقوع واللاوقوع أو الایتماع والافتراق وأعلم أن الوقوع يطلق على النسبة الخارجية وعلى جزء القضية على ما حققه عبد الحكيم حيث قال أجزاء القضية ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة التي هي الوقوع واللاوقوع بعينه وقد تتصور هذه النسبة في نفسها من غير اعتبار حصولها أولاً حصولها في نفس الامر بل باعتبار انها تعلق بين الطرفين تعلق الثبوت أولاً \* وقد تتصور باعتبار حصولها أولاً حصولها في نفس الامر فان تردد فهو الشك وان أذعن بحصولها ولا حصولها فهو التصديق ثم قال وزاد المتأخرون في أجزاء القضية رابعا سوى الوقوع واللاوقوع يسمونه النسبة التقيدية المشتركة بينهما وهو نسبة القيام الى زيد كما يدل عليه قولهم وقوع النسبة أولاً وقوعها والتحقيق ما ذهب اليه المتقدمون ان الجزء الثالث ثبوت المحمول للموضوع لكنه يتعلق به ثلاثة علوم اثنان تصوريان والثالث تصديقي \* وأعلم أيضا ان المراد بالوقوع الذي هو جزء القضية الوقوع من حيث قيامه بالذهن فهو الایتماع تدبر هذا ينفعك في مواضع كثيرة ( قوله ان كان النسبة خارج ) اعلم انهم اختلفوا في الفرق بين الخبر والانشاء فبعضهم عول في الفرق على اشعار النسبة بالخارج وعدمه وبعضهم عول على أن تكون النسبة حاكية أو غير حاكية وبعضهم عول على قصد المطابقة وعدمها والشيخ عبد الحكيم جعل مدار الفرق على وجود الخارج المحتمل للمطابقة وعدمه مع قطع النظر عن دلالة اللفظ والفهم منه ( قوله خارج ) خرج أقسام الطلب فانها دالة على صفات تفسية ليس لها متعلق خارجي ( قوله تطابقه أو لا تطابقه ) الخاصة هي احتمال المطابقة وعدمه وليس هو نفس المطابقة أو لا خرج

النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بين الطرفين في الخارج سلبية أو بالعكس (نخبر والا فانشاء) فان قلت المتكلم بالانشاء يتعقل معناه ثم يعبر عنه بلفظه

به مالا يحتمل المطابقة وللا مطابقة كصيغ العقود فاذا لها نسبا خارجية توجد بهذه الصيغ وليست لها نسب محتملة لان تطابقها النسب المدلولة أو لا تطابقها لانه لما كانت الصيغة موجودة له كان دائما مطابقا لانه أثر لا يتخلف فلا يتأتى فيه احتمال المطابقة وعدمها وتلك النسبة في البيع هي وقوع بيع من المتكلم أى وقوع نقل الملك للمشتري فهو متعلق الايقاع الموضوع له بيع وكذا يقال في غيره ومثل هذا ليس موجودا في الطلب مثلا فان مدلول اضرب نفس الطاب ولا يقع به في الخارج شئ وكون الامر طالبا أو الضرب مطلوبا ليس ذلك متعلقا للنسبة الذهبية وانما هو مدلول عقلي لازم للمدلول الحقيقي كما تقدم أول المبحث (قوله تطابقه) بان يكون الخبر الايقاع والذي في الخارج الوقوع أى الثبوت الحاصل فيه وبالجملة المطابقة هي ثبوت الايقاع ومتعلقه أو الانزع ومتعلقه أو انتفاها كما قال الشارح بأن تكونا ثبوتيتين الخ وليست المطابقة بين الوقوع والوقوع المفهومين من الخبر وبينهما في الخارج على ما وهم فانه مبنى على التغير الاعتباري ولا حاجة اليه اه شيخنا الشريفي (قوله فان قلت) قد عامت ان نحو اضرب من الانشاء لكونه لا خارج له وان صيغ العقود من الانشاء لانها وان كان لها خارج الا انه لا يحتمل المطابقة وعدمها وقيل هي أخبار\* ورد بأشياء منها عدم وجود خاصية الاخبار فيها وهي احتمال الصدق والكذب\* وأجاب المضد بأن ذلك لم يكن مراده الاخبار عما في الذهن مع أن مراده ذلك وحينئذ فهو خبر يعلم صدقه بالضرورة كما اذا أخبر أن في ذهنه صورة كذا\* ومنها انهم فرقوا في الاحكام بينها خبرا وانشاء ولذلك لو قال للرجعية طلقك سئل فان أراد الاخبار لم يقع الطلاق وان أراد الانشاء وقع\* وأجيب أيضا بان الفرق المذكور انما هو في الاخبار عما في الخارج وأما الفرق بين الانشاء والاخبار عن مافي الذهن فدقيق جدا\* وتحقيقه ان الانشاء في نحو بيعت معناه حدوث البيع بهذا\* والاخبار معناه حدوث البيع بما في الذهن من الكلام النفسى الايقاعى الذى عبر عنه بهذا اللفظ فالنسبة القائمة بالنفس من



فالانشاء خارج عن لفظه قلت المراد بالخارج عن الكلام ماله تحقق في أحد الازمنة الثلاثة بدون الكلام مع قطع النظر عن تعقل المتكلم وتلفظه وليس للانشاء خارج بهذا المعنى لان مضمونه انما يحصل بلفظه وان كان يعقل قبل التلفظ به واذا انحصر الكلام في الخبر والانشاء والخبر لا بد له من اسناد ومسند اليه ومسند فهذه ثلاثة أبواب والمسند قد تكون له متعلقات وهو الرابع ثم كل من التعلق والاسناد اما بقصر أو بدونه وهو الخامس والانشاء هو السادس ثم الجملة اذا اقترنت بأخرى فأما بعطف أو بدونه وهو السابع والكلام البليغ اما زائد على أصل المراد لفائدة أولا وهو الثامن ( والاصح ان الخبر ) المفهوم من الخبرى

حيث انها مدلول اللفظ مطابقة لها من حيث هي ثابتة في النفس كذا يؤخذ من السعد على المضد ولكن هذا لا يتجه الا اذا أخذت النسبة التي اعتبر لها خارج أولا من حيث انها مفادة باللفظ فقط لا من حيث انها مفادة منه حاصلة في الذهن وقد ذكر عبد الحكيم على المطول انها مأخوذة من حيث قيامها بالذهن أيضا وهو الحق المطابق لوضع الكلام للصورة الذهنية اذا علمت ذلك فحصل هذا السؤال ان تعريف الخبر غير مانع لصدقه على الانشاء فان لنسبته الكلامية خارجا وهو النسبة الذهنية \* وحاصل الجواب ان المراد بالنسبة التي لها خارج هي النسبة باعتبار كونها مفادة من الكلام قائمة بالذهن كما هو الموافق للحق من وضع الكلام للصور الذهنية فلا يصح أن يكون الخارج هو النسبة الذهنية ( قوله فبالانشاء خارج ) أى فلنسبة الانشاء الكلامية خارج هو النسبة الذهنية تارة تطابقه وتارة لا ( قوله في أحد الازمنة ) فيه اشارة الى انه لا يخرج عن ذلك نحو قولنا سيقوم زيد على ما يتوهم لان فيه أيضا نسبة ثبوتية أو سلبية بالنظر الى الاستقبال بها يعتبر صدقه وكذبه لا باعتبار النسبة الحاكية والا لزم كذب كل خبر استقبالى ايجابى لان النسبة بينهما في الحال منتفية كذا نقل عن السعد ( قوله والاصح ان الخبر الخ ) ان أراد بقوله صادق أو كاذب صادق فقط أو كاذب فقط كان المقابل قولى الواسطة وان لم يرد القيد المذكور كان المقابل ماعدا قول الراغب منهما ( قوله المفهوم من الخبرى ) يظهر انه اشارة الى دفع الدور في تعريف المصنف

( صادق أو كاذب ) وان صدقه مطابقتها أى مطابقة حكمه ( للواقع وكذبه )

رحمه الله للصدق بقوله مطابقتها أى الخبر للواقع حيث أخذ في تعريف الصدق مع أن الصدق مأخوذ في تعريف الخبر لانه الكلام المحتمل للصدق والكذب\* يعنى أن الخبر قد عرف فيما تقدم بأنه الكلام الذى لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فلا دور\* وكون المطابقة هى عين الصدق فى الواقع لا يضر فالمصنف لم يعرف الخبر بالتعريف الذى يرد عليه الدور كما توهم المعارض ومن عرفه بأنه الكلام المحتمل للصدق والكذب عرف الصدق بأنه الخبر عن الشئ على ما هو عليه والخبر فى كلامه بمعنى الاخبار أى الاعلام فلا دور عليه أيضا لاختلاف الخبرين\* وبعضهم أجاب باختلاف الصديقين فان الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور فى تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشئ بأنه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم ( قوله صادق أو كاذب ) ( ان قلت ) هل مثله المركبات التقييدية ( قلت ) لا لان النسب التقييدية ليس مراد المتكلم الاعلام بأنه مصدق لها وانما مراده التقييد بما يعلم المخاطب ليعرف محل الحكم الذى فى القضية فهو انما يلقىها من حيث انه عالم بها أى متصور لها ولا احتمال انما يعرض من جهة التصديق ضرورة انه ايقاع النسبة الخارجية أو انتزاعها فانه ان تطابق الايقاع والوقوع والانتزاع وللوقوع كان صادقا والا كان كاذبا على أن الصدق والكذب انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته أى التصديق بثبوته أو التصديق بنفيه أى انما يتوجهان الى الوقوع واللاوقوع اذا تعلق بهما التصديق ويكون توجههما الى ذلك من حيث التصديق بهما عين الايقاع والانتزاع هذا ما أشار له فى المطول ردا على قول بعضهم بعدم الفرق تدبر ( قوله وان صدقه الخ ) مقابلة الاقوال الثلاثة بعد ( قوله أى مطابقة حكمه ) أى الايقاع أو الانتزاع وقوله للواقع أى الوقوع ولللاوقوع وهو الخارج اذ لا بد لنسبة الخبر أى المفهومة منه الحاصلة فى الذهن من خارج عن مدلول الكلام أى حاصل بين الطرفين مع قطع النظر عن دلالة اللفظ والفهم منه أما اذا اعتبر دلالة اللفظ فلا يكون الخارج الا مطابقا اذ لا يدل الا على الصدق فالمطابقة بين الايقاع أو

عدمها ) وقيل صدقه مطابقتها لاعتقاد الخبر ولو كان اعتقاده خطأ وكذبه عدمها ولو كان اعتقاده خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقداً ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح وعلى القولين فلا واسطة بين الصدق والكذب وقيل بينهما واسطة وعلى القول بها قولان أحدهما قول الجاحظ ان صدق الخبر المطابقة للواقع مع اعتقاد أنه مطابق وما سواهما واسطة بينهما وهو أربعة بأن ينتفى اعتقاده المطابقة في المطابق بأن يعتقد عدمها أو لم يعتقد شيئاً وأن ينتفى اعتقاده عدم المطابقة في غير المطابق بأن يعتقدها أو لم يعتقد شيئاً وثانيهما قول الراغب ان صدق للخبر مطابقتها للخارج مع اعتقادها فان فقدنا منه كذب وهو ما فقد فيه كل منهما ومنه موصوف بالصدق والكذب بجهتين وهو ما فقد فيه واحد من المطابقة للخارج واعتقادها يوصف بالصدق من حيث مطابقتها للاعتقاد أو للخارج وبالكذب من حيث انتفت فيه المطابقة للخارج أو اعتقادها فهو واسطة بين للصدق والكذب

---

الانزعاج وبين الوقوع الخارجى أو للاوقوع معناها الاتحاد فى الكيف بأن يكون مثلاً مدلول الخبر الايقاع والخارج هو الوقوع وعدمها الاختلاف فيه كان يكون مدلول الخبر الايقاع والخارج للاوقوع ( قوله ولو كان اعتقاده خطأ ) الواو للعطف على محذوف أى سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطأ بل ولو كان خطأ أو أن لو للمبالغة أى هذا اذا كان الاعتقاد صواباً بل ولو كان خطأ فما قبل المبالغة أولى بالحكم وذلك لكون كل من النسبة الكلامية والاعتقاد صواباً كما فى قولك السماء فوقنا حال كونك معتقداً ذلك وما بعد المبالغة كقولك السماء تحتنا معتقداً ذلك فان النسبة الكلامية وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطأ

### ﴿ المطلب الاول أحوال الاسناد الخبرى ﴾

هو ضم لفظ الى آخر بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الآخر أو منفي عنه وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لان البحث إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً اليه أو مسنداً وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنهما ( قصد الخبر ) أى من هو بصدد الاخبار والاعلام والا فالجمله

### أحوال الاسناد الخبرى

( قوله أحوال الاسناد الخبرى ) هى الامور العارضة له كالتأكييد وتركه وكونه حقيقة عقلية أو مجازاً كذلك \* والمراد بالاسناد هنا ما هو عند النجاة قال الرضى الاسناد أن يخبر فى الحال أو فى الاصل بكلمة أو أكثر عن أخرى \* فالمراد بالضم فى كلام الشارح المعنى المصدى لا الحاصل بالمصدر وهو الانضمام كقيل والتأكييد والقصر لاخبار المتكلم أعنى النسبة بالمعنى اللغوى لا النسبة بمعنى الثبوت والبحث عن أحواله بحث عن أحوال اللفظ بالواسطة لتعلقه به ( قوله الخبرى الخ ) قيد به نظراً للغالب ( قوله لفظ ) آثره على كلمة ليستغنى عن قولهم أو مايجرى مجراها ( قوله بحيث يفيد ) أى الضم ( قوله بأن الخ ) تصوير للحكم وهو الوقوع أو اللاوقوع فانه فائدة الخبر كما يأتى ( قوله لمفهوم الآخر ) أورد أن المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم \* وأجيب بأن المراد بالمفهوم هنا مايقهم من اللفظ سواء كان ذاتاً أو ماهية ( قوله بحث الخبر ) مفرد مضاف فيعم \* أن قلت تقدم ان هذه الابحاث ليست خاصة بالخبر \* قلت لعل المعنى إنما قدم هذا البحث مضيفاً اياه للخبر تدبر ( قوله لعظم شأنه ) أى شرعاً لان الاعتقادات كلها أخبار ولغة فأن أكثر المحاورات أخبار ( قوله مع تأخر النسبة ) المراد بها هنا المعنى اللغوى لا الوقوع واللاوقوع ليوافق تعريف الرضى السابق للاسناد ( قوله قصد ) أى مقصود ليصح الاخبار بالافادة فأنها مقصودة لا قصد ( قوله أى من هو الخ )

الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض غير افادة الحكم أو لازمه مثل التحسر والتعجز  
في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب أنى وضعتها أنثى ( بخبره ) صلة قصد  
( افادة مخاطبه الحكم أو عامه ) الخبر ( به ) أى بالحكم والمراد به هنا وقوع

معنى الاخبار لغة الاعلام وعرفا التلفظ بالجملة الخبرية مراداً بها معناها ففرض  
الشارح أن المراد منه هنا المعنى الاول فقواه والا أى وان لم يرد المعنى الاول بل  
أردنا المتلفظ بالجملة الخبرية فلا يصح لان الجملة الخبرية الخ قال العصام ان أراد  
المتلفظ بالجملة الخبرية مراداً بها معناها فلا وجه لنفيه الصحة وان أراد مطلقاً  
فلا يحتاج الى نفيه لانه ليس من محتملات العبارة ومحجوب عنه باختيار الاول وقول  
العصام فلا وجه لنفيه الصحة. قلنا لنفيه وجه وذلك ان المعنى العرفى هو التلفظ  
بالجملة الخبرية مراداً بها معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعتق الكل فيما اذا  
قال من أخبرنى بقدم زيد فهو حر وأخبروه على التعاقب فقد عد الخبر الثانى مثلاً  
مخبراً مع عدم حصول العلم بخبره فهو ينطبق عليه المعنى العرفى دون اللغوى ونظيره  
رب انى وضعتها أنثى. فإن الخبر متلفظ بالجملة الخبرية مراداً بها معناها لكن لا  
للاعلام بل لاجل أن ينتقل منه للتحسر فهو كناية بأن استعمل اللفظ فى معناه  
الحقيقى لينتقل منه الى لازمه فالخبر بالمعنى العرفى لا ينحصر قصده فى الامرين  
الذين فى المتن فوجب ارادة المعنى اللغوى لكن لما كانت ارادة المعلم بالفعل  
يقتضى عدم صحة قوله فإن خالى الذهن الخ زاد الشارح قوله بصدد أى قصد  
تدبر. ( قوله مثل التحسر ) أى والتخشع نحو رب انى وهن العظم منى وتحريك  
الجمية نحو لا يستوى القاعدون ونحو هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون  
( قوله بخبره ) المراد بالخبر الكلام المخبر به يدل لهذا قول المصنف وتسمى الاولى  
فائدة الخبر والمراد من الافادة ما يترتب عليه \* دل على ذلك قول التلخيص لاشك  
ان قصد الخبر بخبره اذ الذى يقصد بالخبر أى منه هو ما يترتب عليه وليس الا  
علم بالحكم منه أما الافادة فليست أثر الخبر ولا تترتب عليه حق تقصده منه وانما  
هى مترتبة على الاخبار أى الاعلام ترتباً عقلياً فأن من أعلمك بشئ فقد حصل  
لك فائدة ولذا لم يراض عبد الحكيم تفسير العصام للخبر فى قول المصنف بخبره  
بالاخبار ( قوله أى بالحكم ) اشارة الى أن التسمية بالفائدة انما هو بهذا الاعتبار

النسبة لا ايقاعها لظهور أن ليس قصد المخبر افادة أنه أوقع النسبة أو أنه عالم بأنه أوقعها وكون الحكم مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع وهذا مراد من قال أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه والا فلا يخفى أن مدلول زيد قائم ان القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول اللفظ ( ويسمى الاول ) أى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته ( فائدة الخبر والثانى ) أى علم المخبر به ( لازمها ) أى فائدة الخبر لان المخبر كلما أفاد الحكم افاد أنه عالم به ولا عكس لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما فى قولنا لمن حفظ التوراة حفظت التورات وتسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه فان قلت لا يتم ان المخبر كلما افاد الحكم أفاد علمه لجواز أن يكون خبره مظلونا أو مشكوكا أو موهوما أو كذبا محضا قلت ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة الحكم

أى باعتبار انه قصد افادته ولا شك أن الحكم من حيث انه مفاد بالخبر مترتب عليه وان لم يترتب عليه من حيث ذاته فاندفع ما أورده الفنى من أن الحكم الخارجى لا يترتب على الخبر وما أجاب به من انها تسمية اصطلاحية أى خالية عن المناسبة ثم المراد ان الشأن أن يقصد ذلك ليشمل ما اذا كانت الفائدة معلومة له مخاطب ( قوله ولا عكس ) لهذا كان الثانى لازماً لا ملزوماً ( قوله وتسمية هذا الحكم ) يعنى الحكم بحفظ من كل حكم يكون معلوماً قبل الاخبار ( قوله بل حصول صورة الحكم ) أى مطلقاً سواء كان معتقداً له جازماً أو غير جازم أو لم يكن معتقداً له أضلا ليتناول جميع ما ذكر من أحوال المتكلم فالمراد من حصول صورة الحكم الادراك المطلق لا الصور المقابل للتصديق وفيه نظر لان حصول الحكم على هذا الوجه لا يعتد به عرفاً ولا يسمي فيه علماً ولا يقال أن المتكلم أفاده للمخاطب قطعاً أفاده السيد ( قوله قدس سره ) ولا يقال أن المتكلم أفاده ( أى أفاد ذلك الحصول أى لا تنسب افادة الحصول للمتكلم كما هو معنى قول الشارح أفاد انه عالم به وانما يستفيد السامع من تصدى المتكلم للاخبار اذ المتكلم انما ينسب اليه افادة مدلول اللفظ أو لازمه والحصول ليس واحداً

في ذهنه كما سرت الإشارة اليه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار (وقد ينزل) منهما . ثم قال السيد بل الحق أن العلم أريد به ههنا الاعتقاد مطلقا وتسميته علما مستفيض لغة ثم أثبت ذلك أي أن لازم الفائدة علم المخاطب بمعنى اعتقاده بما حاصله أن الذي يفيد المتكلم للمخاطب هو اعتقاد المخاطب للحكم واعتقاد الحكم لا يحصل من الخبر الا اذا اعتقد أن المتكلم معتقد للحكم فيكون لازم الفائدة هو اعتقاد المخاطب للحكم \* ورده عبد الحكيم بأن محل ذلك اذا اثبت الافادة للمتكلم من غير تقييد أما اذا كان الغرض إفادة المتكلم بالخبر كما هنا فالظاهر أن معناه أفاد به صورة الحكم وأما الاعتقاد فاستفاد من أمور خارجة عن الخبر (قوله وقد ينزل الخ ) جملة معطوفة على قوله قصد الخ والمقصود منه أن الافادة التي يعتقدها من هو بصدد الاخبار قد يكون تحقيقيا بأن لا يكون المخاطب عالما بهما وقد يكون تنزيهيا بأن يكون عالما منزلا منزلة من لا علم له بهما فيبقى أصل الكلام الى العالم الذي لا يليق به الالتقاء لتنزيله منزلة من لا علم له \* ان قلت هل يكون الكلام حينئذ جاريا على خلاف مقتضى الظاهر بأن يكون من مقتضى الظاهر أيضا كون القصد إفادة الحكم أو لازمه افادة تحقيقية ومن خلاف مقتضاه كون القصد افادة الحكم أو لازمه افادة تنزيلية \* قلت لا لان معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال أي مقتضى الحال الظاهر . ومعنى خلاف مقتضى الظاهر خلاف مقتضى الحال الظاهر ومقتضى الحال هو الوجه الذي يقضى الحال إيراد الكلام عليه فهو شيء زائد معتبر في الكلام وما هنا معتبر في نفس الالتقاء لا في الكلام فالمنظور اليه تنزيل العالم منزلة الجاهل من حيث انه جاهل فقط ولذا لم يذكر المصنف هذه الجملة في خلاف مقتضى الظاهر يشير الى الاعتراض على السكاكي حيث جعله منه وان وافقه السيد حيث جعله منه فقال : قوله وقد ينزل هذا بحث مفهومه يتناول ثلاثة أشياء . الاول تنزيل العالم منزلة خالي الذهن فيلحق اليه الجملة مجردة عن التأكيده . والثاني تنزيله منزلة السائل فتلحق اليه الجملة مؤكدة تأكيدها استحسانا والثالث تنزيله منزلة المنكر فيؤكد تأكيده على حسب انكاره فان كلامه معترض بأن العالم من حيث انه عالم لا يصح تنزيله منزلة الخالي ولا غيره

المخاطب ( العالم بهما ) أى بفائدة الخبر ولازمها ( منزلة الجاهل ) وإن كان عالماً بهما لعدم جريه على موجب العلم فإن من لم يجز على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما تقول للعالم التارك للصلاة واجبة وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطائية كثيرة فى الكلام بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت أى وما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان

لعدم النظر فى المنزل الى مقابل ما ينزل منزلته فانه لو نظر الى خصوصية كونه خالياً أو سائلاً أو منكراً فلا بد أن يكون النظر فى جانب المنزل الى مقابل ما ينزل منزلته فاذا نزل العالم منزلة الجاهل الخالى كان تنزيله من حيث انه فى الواقع غير خال وحينئذ يكون الانتقال من خصوصية الى أخرى وهكذا يقال فى المنكر والسائل فيكون ذلك داخل فى خلاف مقتضى الظاهر الآتى والكلام هنا فى تنزيل العالم منزلة الجاهل لافى تنزيل غير الخالى منزلة الخالى تدبر ( قوله العالم بهما الخ ) أى ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها لعدم جريه على موجب العلم بفائدة والعالم باللازم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم باللازم وينزل العالم بهما منزلة لجاهل بهما فالصور ثلاثة مثال تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها قولك للعالم التارك للصلاة واجبة ومثال تنزيل العالم باللازم المنزل منزلة الجاهل به أن تقول للعالم بوجوب الصلاة الغير التارك لها وبأنك تعلم انه يعلم ذلك لكنه يسار شخصاً آخر بوجوب الصلاة فى حضرتك الصلاة واجبة كذا قيل \* وفيه نظر لان قولك الصلاة واجبة ليس فيه تعرض لانه يعلم ذلك فالصواب أن يقال بدل الصلاة واجبة أنت تعلم أن الصلاة واجبة مراداً به أنى أعلم أنك تعلم ذلك لاخباره بأنه يعلم ومثال تنزيله منزلة الجاهل بهما معا هو ذلك لكن يكون تاركاً لها ( قوله وما رميت حقيقة ) لان آخر ذلك الرمي كان خارجاً عن طوق البشر وقوله اذ رميت صورة أى لمباشرة أسباب الرمي روى انه صلى الله عليه وسلم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى كفاً من حصا فى وجوه المشركين ولم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهمزوا \* واعترض هذا التأويل بأنه اذ قيد الرمي المنفى بالحقيقى والمثبت بالصورى خرج الكلام عما نحن فيه من تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اذ لا بد من اتحاد



أثر ذلك خارج عن طوق البشر وإذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ( فيدبغى أن يقتصر في التركيب على قدر الحاجة حذرا من اللغو )

مورد الاثبات والنفي حتى يحتاج الى التنزيل \* وأجيب بأن حقيقة وصورة جهتان لنفي الرمي واثباته والمنفى والمثبت أمر واحد \* كذا في بعض الحواشي أى انتهى في الحقيقة رميك الصورى أى كانه كالعدم في الحقيقة وكانك في الحقيقة مارميت صورة اذ رميت صورة فقوله حقيقة قيد للنفي لا للمعنى والا فلا تنزيل اه والمراد بالحقيقة نفس الامر والا فاسناد الرمي اليه حقيقى والمعنى على هذا والله أعلم \*

وما رميت كسبا حقيقة اذ رميت كسبا صورة بمعنى أن الرمي الثابت لك صورة كسبه لمباشرتك أسبابه منتف في الحقيقة كسبك اياه كانك في الحقيقة لم تكسبه لان كسبك الصورى له منزل منزلة عدمه لان الآثار المترتبة عليه لا تترتب على كسب البشر ولهذا فارق باقى الافعال عند من يقول بالكسب بأنها غير منزلة منزلة العدم لترتب آثارها عليها \* قال السيد وقيل مارميت تأثيرا اذ رميت كسبا وليس بشئ لجرىانه في جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره . واعترض هذا القيل أيضا بالاخراج المتقدم ولا يصح الجواب عنه بمثل ما تقدم في الاول بأن يقال التأثير والكسب جهتان للنفي والاثبات لا للمثبت والمنفى اذ لا يقال النفي في التأثير بل له ولا الاثبات في الكسب بل له وقوله قدس سره وعدم صحته الخ قال عبد الحكيم الا أن يراد بالكسب مجرد مباشرة الاسباب لا ماهو المتعارف أعنى المقابل للخلق فيكون المعنى مارميت تأثيرا اذ لا تأثير في المعجزة لقدرة العبد اذ رميت باستعمال أسبابه فيصح على رأى من ينكر الكسب انتهى لكن رد على جوابه ان الآية عليه لا تكون مما نحن فيه اذ المنفى التأثير والمثبت استعمال الاسباب وان كان النفي والاثبات لايجريان في جميع الافعال بل في خصوص المعجزة فليتأمل ( قوله في التركيب ) في معنى من ( قوله على قدر الحاجة ) فلا يزيد ولا ينقص ( قوله حذرا من اللغو ) معناه بالنسبة للزيادة فيه بأن يكون الزائد منه لاغيا فقط وبالنسبة للنقص كون الكلام جميعه لغوا لعدم افادته فاندفع مايتوهم من أن قوله حذرا الخ انما يظهر علة

( فان خلا ذهنه ) أى المخاطب ( من الحكم والتردد فيته ) بأن لا يعلم وقوع النسبة أولاً ووقوعها ولا يتردد في أنها واقعة أم لا

لعدم الزيادة لا لعدم النقص مع أن الاقتصار على قدر الحاجة معناه أن لا ينقص عنها ولا يزيد عليها اهـ شربيني ( قوله فان خلا ذهنه الخ ) قال السيد أقول المراد بالخالي من يخلو ذهنه عن التصديق بالنسبة الحكمية وعن تصور تلك النسبة وبالمتردد من تصور تلك النسبة الحكمية ولم يصدق بشئ من وقوعها ولا وقوعها وبالمشكك من صدق بما ينافي مضمون تلك الجملة الملقاة اليه ( قوله من الحكم ) أى الوقوع واللاوقوع كما فى السابق أعنى قوله افادة الحكم واللاحق أعنى قوله والتردد فيه فان التردد انما هو فى الوقوع واللاوقوع دون الايقاع ولا نزاع وكذا الانكار ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصل فيه وحصوله فيه انما هو الاذعان به ولذا قال الشارح بأن لا يعلم الخ \* واعلم أن صاحب هذا الكلام لم يفهم معنى الخلو عن الحكم الذى هو عدم الاذعان به بل فهم ان معناه أن لا يكون الوقوع واللاوقوع فى الذهن فقال انه اذا لم يكن الوقوع واللاوقوع فى الذهن لا يتأتى التردد لعدم المتردد فيه فدفعه الشارح بأن معنى خلو الذهن عن الوقوع واللاوقوع بأن لا يكون مدعياً به وانتفاء الاذعان لا يستلزم انتفاء التردد ( قوله بأن لا يعلم وقوع الخ ) فيكفى فى الخلو عن الحكم عدم تعلق العلم بالوقوع فاذا لم يتعلق بالوقوع فقد خلى الذهن عن الحكم سواء تعلق العلم بالنسبة فقط بأن تصورت النسبة باعتبار أنها تعلق بين الطرفين من اعتبار حصولها أو لا حصولها فى نفس الامر وهى التى يقال لها مورد الايجاب والسلب أو تصورت باعتبار حصولها أو لا حصولها فى نفس الامر لكن لم يتعلق العلم بأن تردد بينهما أى تردد فى انتساب أى الامرين لها فانه لا يقال حينئذ أنه علم الوقوع منتسباً اليها بل محتملاً انتسابه اليها أو لم تكن متصورة أصلاً فليتأمل انتهى شيخنا الشربيني ( قوله ولا يتردد فى أنها واقعة أم لا ) فنحوى الكلام يشعر بأنه متصور للنسبة وأصرح مما هنا قول المطول فى أن النسبة هل هى واقعة أم لا حيث ذكر لاستفهام عن الحكم بعدم النسبة والمراد بالنسبة المتصورة هى النسبة فى نفسها من غير اعتبار حصولها أو

فما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلاحاجة لذكره فاسد  
بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان

لاحصولها في نفس الامر بل باعتبار انها تعلق بين الطرفين وانما اعتبر وجود  
تصور النسبة في الخلو عن التردد لان التردد ليس علما لما قال عبد الحكيم في  
حاشية العقائد \* الشك من حيث انه تصور للنسبة من حيث هي لا نقيض له  
وهو بهذا الاعتبار داخل في العلم اما باعتبار انه يلاحظ فيه النسبة مع كل واحد  
من النفي والاثبات على سبيل التجويز المساوي خارج عن العلم فلو لم تكن النسبة  
متصورة لكان خالياً عن العلم لا عن التردد ومن هنا تعلم وجه صدق قولنا لا يعلم  
وقوع النسبة بعلم النسبة وعدمه دون قولنا لم يتردد في أن النسبة واقعة أو لا  
فمعنى الخلو عن التردد انه لم يحصل في ذهنه التردد الذي هو ناشئ من تجويز النفي  
والاثبات على السواء فالنفي هو التردد فقط بخلاف الخلو عن الحكم فانه خلو عن  
تعلق العلم بشئ خاص فهو نفى لمقيد بقيد فيصدق بانتفاء القيد والمقيد وبانتفاء  
القيد فقط \* فالكلام فيما يصدق به الخلو عن الحكم والخلو عن التردد حيث صدق  
قولنا لم يعلم الوقوع واللاوقوع بعلم النسبة وعدمه دون قولنا لم يتردد في أن  
النسبة واقعة أولا لان التردد ليس يعلم حتي يكون له متعلق آخر يصدق به لافي  
أن الشخص الذي لا تردد عنده لا بد أن يكون متصورا للنسبة وأين هذا من  
ذاك فاندفع ما قيل في كون الخلو عن التردد لا بد فيه من تصور النسبة نظر ظاهر  
نعم التردد نفسه لا بد فيه من تصورها كعلم الحكم بقولنا ان النسبة التي تفيد  
الخلو عن التردد انها متصورة هي النسبة في نفسها بمعنى الربط بين الشيئين اندفع  
التنافي بين ما هنا وبين ما كتبه على قول السيد فيما يأتي المراد بالخالي الخ من أنه  
لا يمكن تصور النسبة بدون ملاحظة الوقوع واللاوقوع لان ذلك في النسبة الحكمية  
كما سيأتي له بخلاف النسبة بمعنى الربط بين الشيئين وهو المراد بالنسبة المتصورة  
هنا فانه يمكن تصورها بدون التردد كما سيأتي له أيضا فتدبر انتهى شيخنا الشريفي  
( قوله فما قيل الخ ) قد علمت وجه هذا التفريع ومبنى هذا القيل وقوله فاسد  
أي لانتفاء التلازم بينهما ( وقوله بل التحقيق الخ ) انتقل من نفى التلازم الى نفى

( استغنى ) بينائه للمفعول ( عن توكيده ) أى الحكم لتمكنه من ذهنه لمصادفته

الاجتماع ( تنبيه ) قال السيد اعتبار هذه الاحوال فى الخطاب وإيراد الكلام على الوجوه المذكورة بالقياس الى فائدة الخبر أعنى الحكم ظاهر وأما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وبتجريد الجملة عن المؤكد \* فكما أن الخطاب اذا كان خالى الذهن عن قيام زيد يقال زيد قائم مجردا عن التأكيذ كذلك اذا كان خالى الذهن عن علمك بقيامه تقول له زيد قائم بلا تأكيذ وأما اعتبار التردد والانكار على الوجه المذكور فلا يجرى فى اللازم لاحتياجك حينئذ ان تأكد ثبوت العلم لك فنقول أى عالم أو أى العالم بقيام زيد فيصير علمك فائدة هذه الجملة الاخرى ولو قلت أن زيدا قائم أو انه قائم كان التأكيذ بحسب الظاهر راجعا الى ثبوت قيامه لا الى ثبوت علمك به اهـ وخلاصته أن فى صورة الخلو افادة اللازم لازم بين لافادة الحكم وهى المقصودة لاشئ زائد عليها فلا تحتاج الى واسطة فأمكن اعتبار التجريد بالنسبة اليها بخلاف صورتى التردد والامكان فانه وان كان افادة اللازم فهما لازما بينا أيضا الا أن تأكيذ أسرار زائد يحتاج الى رجوعه اليه الى واسطة مقدمة هى أن اعتقاده بالحكم يتبع مطابقة الحكم فاذا كان مطابقته مأكدا قويا عنده كان اعتقاده أيضا كذلك ( قوله استغنى عن توكيده ) أى بمؤكد من المؤكدات وهى أن واللام وكذا اسمية الجملة فانها تقييد الثبوت بنفسها ودوامه بالقرآن لكن قد يقصد بالاسمية افادة أصل المعنى بقطع النظر عن الثبوت والتجدد فلا تكون من المؤكدات فالتأكيذ بها عند اقتضاء المقام اياه وتكرير الجملة ونونا التأكيذ وأما الشرطية وحرفا التنبيه وهما اما والا الاستفتاحيتان وحروف الصلة \* ان قلت لم يحكموا بزيادتها مع دلالتها على التأكيذ ولم يحكموا بزيادة إن ونحوها \* قلت التأكيذ عرض منها لاموضوعة له \* والحاصل ان هذه الحروف وضعت لاجل غرض وفائدة تترتب على ذكرها فى الخارج بسبب زيادتها هى قوة الحكم ووثاقته وليست موضوعة لفهام معنى القوة والوثاقة بخلاف نحو ان واللام من الحروف لمعنى التأكيذ ويدل على ذلك ان حروف الزيادة قد تورد لمجرد تحسين اللفظ مع انه لا يجوز اخلاء اللفظ عن

خاليا ( وان تردد ) المخاطب ( فيه ) أى فى الحكم حالة كونه ( طالبا له ) بأن  
حضر فى ذهنه طرفا الحكم وتحير فى أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها  
( حسن توكيده ) أى بمؤكد ليزول تردده ويتمكن من الحكم ( وان أنكره  
وجب توكيده بحسب الانكار ) أى بقدره قوة وضعفا ازالة له كما قال تعالى  
حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام حين أرسلهم الى انطاكية اذ كذبوا

المعنى مطلقا ( قوله وان تردد ) قال فى الاطول ومما لا بد من التنبيه عليه ان المراد  
بالتردد فى خصوص الحكم ولا يعتبر التردد اجمالا بأن يكون سؤاله مجملا لو فصل  
وقع الجواب من تفاصيله كما فى قولك كيف زيد فانه مجمل تفصيله أهو اسود أو  
ابيض أو صحيح أو سقيم لكن لم يوجد تردده فى خصوص الصحة مثلا فلا  
يقال فى الجواب انه صحيح بل صحيح بلا تأكيد والمراد بحسن تقويته انه لو  
تركه المتكلم لا يكون الا فى ترك الاولى ولا يخطأ وبما ذكرنا اندفع توهم انه يلزم  
من هذا الكلام أن لا يحسن فى جواب كيف زيد صحيح وأن لا يتم قولهم ان  
الجواب عن سؤال السبب الخاص تقتضى التأكيد دون السؤال عن السبب المطلق  
( قوله وجب توكيده ) دل على شيئين أحدهما أن يكون زائد على قدر تأكيد  
المتردد اذ من المعلوم ان الانكار أقوى من التردد وثانيهما انه يتفاوت بحسب  
المقامات فالمعنى وجب تأكيد زائد على توكيد المتردد وان يتفاوت بحسب الانكار  
فاذا تعارضا التأكيد والانكار تساقطا فبقى أصل الخبر مفيدا ( قوله قوة وضعفا )  
أى لا عددا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين مثلا  
ثلاث لقوتيهما وللثلاث أربع لقوة الثلاثة كما فى الآية الآتية فان التأكيدات  
أربع والانكارات ثلاث لقوتها قاله بعضهم انتهى بنائى ( قوله اذ كذبوا الخ )  
ظرفا لقال أو الحكاية اذ قول الله والحكاية ليستا وقت التكذيب بل هو ظرف  
للقول المدلول عليه بحكاية فانها نقل قول الغير والتقدير كما قال تعالى ناقلنا عن  
رسل عيسى قولهم اذ كذبوا قال السعد وقوله اذ كذبوا مبنى على أن تكذيب  
الاثنين تكذيب الثلاثة والا فالمتكذب أولا اثنان وقال فى الاطول والمراد اذ

في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بأن والجملة الاسمية وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم مرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغه المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء ان أنتم الا تكذبون (ويسمى) الوجه (الاول ابتدائياً) لوقوعه ابتداء (والثاني طلبياً) لان المخاطب طالب للحكم فيه (والثالث انكارياً) لانه منكره (ويسمى اخراج الكلام عليها) أى على الوجوه الثلاثة المذكورة وهى الخلو عن التأكيد

كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقائل واحد منهم ثم ذكر ان توجيهه هذا يحتاج الى اعتبار وقت تكذيب لائنين ممتدا الى وقت قول الثلاثة ليندفع ما يقال لا يصح جعل اذ كذبوا طرفاً لقوله الذى هو فى ضمن الحكاية لان قولهم المذكور لم يتحقق الا بعد تكذيب لائنين فى المرة الاولى اذ وقته هو انه الذى حصل فيه مع ما اتصل به عرفاً وهذا القول مترخ (قوله فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون) قال عبد الحكيم مبنى على أن قوله تعالى \* فقالوا انا اليكم مرسلون معطوف على قوله تعالى فكذبوها فعززنا والفاء للتعقيب فهذا القول صادر عن الثلاثة بعد تكذيب لائنين والتعزير بثالث كما هو طريقة المتكلم مع الغير من كون المتكلم واحداً والغير متنقماً معه فلا يرد ان شمعون كان سداً كتناً مخفياً حاله فكيف يقال ان قوله تعالى انا اليكم مرسلون صادر عن الثلاثة فيكون كلاماً مع المنكرين فجاء مؤكدا بأن واسمية الجملة وقوله تعالى . ربنا يعلم انا اليكم مرسلون بعد تكذيب الثلاثة المبين بقوله تعالى . قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا الآية فجاء مؤكدا بالتأكيدات وأما قول صاحب الكشف فأن قلت لما قيل أولاً انا اليكم مرسلون وانا اليكم مرسلون آخر قلت لان الاول ابتداء أخبار والثانى جواب عن انكار انتهى فبنى على انه معطوف على قوله اذ جاءها المرسلون وانه تفصيل للقصة المذكورة اجمالاً لقوله تعالى اذ جاءها المرسلون الى قوله تعالى فعززنا بثالث فالفاء للتفصيل فقوله تعالى . انا اليكم مرسلون بيان لقوله تعالى . اذ أرسلنا اليهم اثنين فيكون ابتداء أخبار صدر من الاثنين فأتوا بصيغة الجمع تقريراً لشأن الخبر باتفاق جماعة عليه والمتكلم واحد منهما وقوله تعالى قالوا ما أنتم الا بشر

في الاول والتوكيد استحسنانا في الثاني ووجوب التأكيد في الثالث بحسب الانكار  
( اخراجا على مقتضى الظاهر ) وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه  
مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى حال من غير عكس كما في صور  
اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون  
على مقتضى الظاهر ( وكثيرا ما ) ينصب على الظرف والمصدر أى حيناً وأخراجا  
كثيرا أعني كثيرا في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى  
الظاهر قليلا ( يخرج ) الكلام ( على خلافه ) أى خلاف مقتضى الظاهر

مثلنا الآية . بيان لقوله تعالى . فكذبوهما وقوله تعالى قالوا ربنا يعلم انا  
اليكم المرسلون الآية بيان لقوله تعالى . فعززنا بشاك فان البلاغ المبين هو  
اثباتهم الرسالة بالمعجزات وهو التعزيز والغلبة ولا يخفى حسن هذا التفسير لموافقته  
للقصّة المذكورة في التفاسير وملائمته لسوق الآية فانها ذكرت أولا اجمالا بقوله  
واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية ثم فصلت بعض التفصيل بقوله تعالى اذ جاءها  
المرسلون الى قوله تعالى فعززنا بشاك ثم فصلت تفصيلات اما بقوله تعالى فقالوا  
انا اليكم مرسلون الى قوله خامدون وعدم احتياجه الى جعل الفاء في قوله  
فكذبوهما فصيحة بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله فانه يحتاج الى تقدير فدعو  
الى التوحيد والله أعلم بكتابته انتهى ( قوله في الاول ) أى في الالتقاء الاول لا  
الوجه الاول والا لزم ظرفية الشئ في نفسه ونظيره يأتي فيما بعد ( قوله اخراجا  
على مقتضى الظاهر ) قال الشريف الصفي في شرح الفوائد تحقيق المقام ان الحال  
بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كما مر وقد يكون أمرا يعتبره المتكلم بتبذيل  
شئ منزلة غيره والاول يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراج الكلام على  
مقتضى ظاهر الحال والثاني خلاف ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراجه على خلاف  
مقتضاه ( قوله لان معناه الخ ) أى وليس معناه مقتضى ظاهر الامر أى الامر  
الظاهر سواء كان حالا أو غيره والا كان بينه وبين مقتضى الحال العموم والخصوص  
الوجهي لاجتماعهما فيما اذا كان الداعي هو الظاهر أى الثابت في الواقع وتحقيق  
مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان الكلام على وفق الظاهر الذي لا يكون داعيا

( فيجعل غير السائل ) أى وهو هنا خالى الذهن ( اذا قدم له ما يلوح ) أى يشير له ( بالخبر ) بحيث يكون كمتردد طالب له ( كالسائل ) نحو ولا تخاطبني في الدين ظالموا أى لا تدعنى يابوح في شأن قومك باستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح

كما لو زلت المنكر كغير المنكر وأكدت الكلام على وفق مقتضى الظاهر أى الامر الظاهر أى الثابت في الواقع وهو الانكار فان التأكيد وان كان على وفق الامر الظاهر الا انه ليس على وفق مقتضى الحال أصلاً لان الحال كما مر عبارة عن الداعي الى اعتبار خصوصية في الكلام زائدة على ما يفيد أصل المعنى ولا داعي للتكلم ههنا سوى الخلو لادعائي وهو يقتضى ترك التأكيد لا التأكيد وتحقق مقتضى الحال بدونه فيما اذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير الظاهر أى الغير الثابت في الواقع بل حاصل على سبيل التنزيل اه عبد الحكيم ( قوله فيجعل الخ ) هذا لجعل هو عين الاخراج فالقاء للتفصيل ان لم نؤول لاجراج بأرادته قال السيد أقول غير السائل بحسب مفهومه يتناول خالى الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو الاول لان تقديم الملووح انما يعتبر بالقياس الى الخالى واما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما كما في تنزيله منزلة الخالى الا انه ههنا يعتبر ظهور علامات التردد والسؤال وسيجيء الكلام في تنزيل المذكوران شاء الله تعالى انتهى وقد علمت أن تنزيل العالم منزلة الجاهل ليس من الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر على ما حققه عبد الحكيم فالسيد جار على ما تقدم له ان أراد بقوله فراجع الى تجهيله انه من خلاف مقتضى الظاهر وان أراد الخ انه ليس من خلاف مقتضى الظاهر خالف كلامه فيما مر ووافق عبد الحكيم ( قوله اذا قدم له ) وقد يكون في غير ذلك كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعداً أو التنبيه على غفلة السامع انتهى عبد الحكيم لكن هذا انما يظهر في الخالى المنزل منزلة المتردد لا في المنكر والعالم فهذا مما يوجه به تخصيص الطرف المذكور بالذكر لانه مشترك بين الثلاثة ثم انه قد يقال أى حاجة الى التنزيل في ذلك فان الاستبعاد مثلاً كان في الاتيان بالمؤكد فافهم شيخنا الانبائي وقد يقال الحاجة



بالخبر ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا فقليل أنهم مغرقون مؤكدا بأن ( و ) يجعل ( غير المنكر اذا لاح ) أى ظهر ( عليه شئ من أمارات الانكار كالمنكر ) نحو انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بأن وان كان مما لا ينكر

كون التأكيدي حينئذ يكون مقتضيه مقاما من المقامات الثلاثة التي عدت مقتضيات للتأكيدي ( قوله بالخبر الخ ) أى شخصه كما في الآية المذكورة مع انضمام قوله واصنع الفلك فان صنعه للخلاص من الفرق وأما بدونه فلموح الى جنس الخبر أى كونهم محكوما عليهم بالعذاب كما قال الشارح فهذا كلام الى قوله ويشعر الخ ومن التلويح بجنس الخبر قوله تعالى وصل عليهم فان فيه تلويحا الى جنس الخبر وهو أن في صلاته عليه الصلاة منفعة لهم وقوله تعالى في الحج اتقوا ربكم أى احفظوا أنفسكم عما يضركم في الآخرة فان فيه تلويحا الى أن في الآخرة عقوبة على الاعمال ومن جملتها ان زلزلة الساعة أى الاحوال التي في تلك الساعة شئ \* ان قات حيث كان الملوح به هو الجنس يكون التردد فيه فيكون التأكيدي فيه كأن يقال أنهم معذبون لا بالشخص حيث قيل أنهم مغرقون \* قلت اذا لوح الى جنس الخبر فالنفس اليقظة تكاد تتردد في الخبر بخصوصه بناء على علمها أن الجنس لا يوجد الا في فرد بخصوصه فتصير كأنها مترددة بين وقوع هذه الخصوصية وعدمه فهذا الذي قدم اليه الملوح لما طلب الخصوصية كانه ناظر لها كأنه متردد في وقوعها فالملوح اليه هو الجنس والمتردد فيه هو الشخص فصيح كون المأكد الشخص لا الجنس ( قوله فصار المقام مقام أن يتردد الخ ) أى فبالنظر الى الملوح صار المقام مقام أن يتردد المخاطب وان لم يكن عنده تردد فيه بالفعل ولا طلب له بل وان لم يلتفت للملوح \* ان قلت ان التفت اليه وتردد هل يكون الكلام على مقتضى الظاهر \* قلت يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان ايراد التوكيد ليس لطلبه أو ترده بل للملوح الذي من شأنه أن يصير المخاطب طالبا أو مترددا كذا نقل عن السعد ( قوله ويجعل غير المنكر الخ ) قال السيد أريد بغير المنكر الخالي من الدهن والسائل والعالم جميعا لان ظهور شئ في أمارات الانكار مشترك بين الكل

لان تماريهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعد الموت من أمارات الانكار ( وعكسه ) أى يجعل المنكر كغيره ( اذا كن مع المنكر ما ) أى شئ من الدلائل والشواهد ( ان تأمله ارتدع ) عن انكاره ومعنى كونه معاً أن يكون معلوما له كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق بلا تأكيد لان معه دلائل على حقيقة الاسلام ( وكذا ) أى مثل اعتبارات الاثبات ( اعتبارات النفي ) من تجريد الحكم عن المؤكد في الابتدائي وتقويته به استحسانا في الطلبى ووجوب تأكيده بحسب الانكار في الانكارى يقال خلأى الذهن ما زيد قائما وليس زيد قائما ولا طالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم ( ثم الاسناد )

( قوله أى يجعل المنكر كغيره الخ ) قال السيد فان نزل منزلة خالى الذهن لم يؤكد ما يلقى اليه أصلا وان نزل منزلة السائل أكد تأكيده هو دون تأكيده انكاره ويكون اشارة الى أن الخبر الملقى اليه مما لا يليق بالعاقل انكاره بل غاية ما يتصور منه أن يتردد فيه ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم في لقاء الخبر اليه ( ضابطة ) قد علمت انحصار أحوال المخاطب بالجملة الخبرية في العلم والخلو والسؤال والانكار فالعالم لا يتصور معه اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضاه أن لا يخاطب بما يعلمه فاذا خوطب به فقد نزل منزلة غيره من الثلاثة وخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر وكل من الخالى والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان فان نظر في خطابه الى حاله في نفسه كان لقاء الخبر اليه اخراجا على مقتضى الظاهر وان نزل في ذلك منزلة أحد الاخيرين اذ لا معنى لتنزيله في الخطاب منزلة العالم كان اخراجا على خلاف مقتضاه فانحصر اخراج الكلام في اثني عشر قسما ثلاثة منها اخراج على مقتضى الظاهر وتسعة على خلافه ثلاثة في العالم وستة في غيره انتهى وقوله قدس سره فقد نزل منزل منزلة غيره من الثلاثة تقدم لعبد الحكيم هذا وانه لم ينظر في تنزيله لخصوصية الخلو والتردد والانكار اذ لا خصوصية له من حيث انه عالم حتى ينزل منزلة من اتصف بمقابلها من تلك الخصائصات فتقوله وخراج الكلام الخ مردود والاقسام تسعة وتمط ثلاثة مقتضى الظاهر وستة خلافه فتأمل اه قال شيخنا الشريفي ( قوله ثم الاسناد ) ان قلت لم يقل ثم هو قلت : الضمير اذا عاد على مقيد بقيد

انشائيا كان أو خبريا ( منه حقيقة عقلية ) ويسمى أيضا حقيقة حكمية وحقيقة  
ثبوتية واسنادا حقيقيا لتعلقها بالحكم وبإثبات الاسناد ( وهى اسناد فعل أو  
معناه ) كمصدر واسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة واسم تفضيل وظرف

يكون الظاهر اعادته اليه بقيده فعدل الى الظاهر ليفيد أن المراد بالاسناد غير  
الاول وكذا يقال فى كل معرفة تقدمت مع قيد يخصصها بخلاف ما اذا كانت المعرفتان  
بلا قيد نحو ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا فانه لا يوجد فيه تلك القرينة  
( قوله انشائيا أو كان خبريا ) يعنى عليه تعميم آخر وهو نسبة ناقصة كان أو تامة  
بقرينة ادخال اسناد المستغاث فى تعريف الحقيقة والمجاز وانما اقتصر على ذلك  
التعميم لدفع توهم التخصيص بالخبرى ( قوله منه ) أى بعضه فمن مبتدأ وما بعده خبر  
لانه محط الفائدة اذ المجهول هو كون بعض الاسناد حقيقة عقلية وأما كون الحقيقة  
بعض الاسناد فمعلوم وعبر بمن دون اما لان الاسناد قد لا يكون حقيقة ولا مجازا  
كما فى الحيوان جسم ( قوله لتعلقها بالحكم الخ ) الضمير للحقيقة والحكم هو النسبة  
التامة ولعل المعنى لانها قد تتعلق بالحكم فنسبت الى أشرف مواقعها وقوله وبإثبات  
الاسناد المراد بالاثبات لا انتساب فيشمل صورة النفي وتأمل هذا التعليل تنبيهه  
تقدم لنا مهمة فى تعريف البلاغة تفيدك ان نحو المجاز اذا اقتضاه الحال لا يكون  
من المقتضيات التى تتوقف عليها أصل البلاغة وهى المبحوث عنها فى المعانى  
واذا فاتيان المصنف بهذا المبحث هنا مبشكلا ( قوله اسناد فعل الخ ) فى المطول انه  
انما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو أن الحقيقة العقلية هى الكلام المفاد به  
ماعند المتكلم من الحكم فيه لأمور منها انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا  
يطابق لاعتقاد سواء يطابق الواقع أم لا لانه ترك التقييد بقولنا فى الظاهر ثم قال  
وجوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هى الكلام المفاد به ماعند  
المتكلم أعم من ان يكون عند المتكلم فى الحقيقة أو فى الظاهر بل دلالة على الثانى  
أظهر لعدم الاطلاع على السرائر انتهى وقد أخذ عبد الحكيم من هذا الجواب  
ان توضيح قول المتن الى ما هو عند المتكلم فى الظاهر أن يقال ان ما هو محتمل  
للأمرين أن يكون هو له فى الواقع وأن يكون عند المتكلم فاذا قيد بقوله عند

( الى ما ) أى شىء ( هو ) أى الفعل أو معناه ( له ) أى لذلك الشىء كالفاعل فيما بنى له كضرب زيد عمرو والمفعول فيما بنى له كضرب عمرو ( عند المتكلم )

المتكلم صار نصا فيما عنده فيدخل ما يطابق لاعتقاد فقط ثم بعد التقييد به يحتمل أن يكون عند المتكلم فى الحقيقة وأن يكون فى الظاهر فبعد التقييد بقوله فى الظاهر صار نصا ودخل فيه ما لا يطابق لاعتقاد فى الحقيقة انتهى\* ووجه الاخذ انه جعل عند المتكلم أعم من أن يكون فى الحقيقة أو فى الظاهر واذا كان عند المتكلم أعم من ذلك كان ماهو له أعم من أن يكون له فى الواقع أو عند المتكلم فى الحقيقة أو الظاهر اذ لا فرق بينهما فى التبادر وعدمه وفهم السيد من كلام المطول هنا ان توضيح المقام أن يقال ماهو له يتناول ما يطابق الواقع أو لاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق لاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما فاذا زيد عليه قوله عند المتكلم كان المطابق لهما باقيا على حاله خارجا عن الحد فاذا زيد عليه قوله فى الظاهر دخل به فى الحد ما لم يطابق لاعتقاد فقط وما لم يطابق شيئا منهما انتهى وتعبير شارحنا كالسعد بالدخول والخروج ظاهر فيما قاله السيد وعلى ما فهم عبد الحكيم يكون معنى قول شارحنا وبه يدخل فى الحد ما يطابق لاعتقاد دون الواقع وبه يستفاد التنصيص على أن المراد ما يطابق الاعتقاد دون الواقع ( قوله الى ماهو له ) لفظة ما عبارة عن ملابس أى فاعل نحو أو مفعول اذ لا معنى لاسناد الفعل الى ما لا تعلق به أصلا نخرج المبتدا وبقوله ماهو له أى الفعل كائن وحقه أن يسند اليه خرج المجاز لانه اسناد الى فاعل أو مفعول نحو غير ماهو له وحقه أن يسند اليه وقولنا نخرج المبتدا أى فى نحو قولها فانما هى اقبال وأدبار مما وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر فهو عند المنصف ليس بحقيقة ولا مجاز قال السيد وقد وجه هذا المذهب بأن الفعل يشتمل على النسبة فان اعتبر أن نسبته فى مكانها فسميت حقيقة أو غير مكانها فسميت مجازا وأما المشتق فى نحو زيد ضارب فنسبته الى ضميره توصف بهما بخلاف نسبته الى المبتدا لكونها خارجة عنه وكذا الجملة الفعلية فى نحو زيد يضرب فان النسبة بين أجزائها توصف بهما دون نسبتها الى المبتدا كما ذكره

والمصدر لقوة اقتضائه النسبة صار في حكم ما دخلت النسبة في مفهومه والنسبة في الافعال وما في معناها ملحقه بالاسنادية وان كانت خارجة عن مدلولاتها ولا يخفى عليك انه تعسف انتهى ( قوله هو له ) ضمير هو عائد الى الفعل فالتبادر أن يكون ذلك الفعل قائما به ووصفا له فيلزم خروج الحقائق المنفية لعدم كون الفعل فيها وصفا لما أسند اليه لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان أريد أعم من أن يكون نفس الفعل وصفاً من حيث الاثبات أو من حيث النفي شمل تلك الحقائق لكون الفعل من حيث النفي وصفاً لما أسند اليه لكن تدخل المجازات المنفية في تعريف الحقيقة وجرا به اما باختيار الشق الاول والمراد نفي الفعل عما الفعل وصف له على تقدير التجرد عن النفي والاداء بصيرورة الاثبات وهو جواب ظاهر الا انه يستلزم كون صورة النفي حقيقة ومجازا باعتبار اثباتها بأن يكون المجاز والحقيقة انما هو في صورة الاثبات فقط وتسمية النفي مجازا بطريق التبع وأما باختيار الشق الثاني وهو كون المراد ما نفي الفعل وصف له وينظر الى ما قصد بالنفي فان اسناده الى ما هو له كما في مارجحت التجارة بل التاجر حقيقة فان الذي يقصد بالنفي في هذا المثال انتفاء نفي اسناد الربح للتجارة وان كان الى غيره نحو فما ربحت تجارتهم فمجاز فان النفي كناية عن خسرت وليس الفعل من حيث النفي بمعنى خسرت وصفا للتجارة فلا تدخل المجازات المنفية وخلاصته كما قال عبد الحكيم ان في صورة النفي ان أريد نفي الاسناد فقط فحقيقة وان أريد به اسناد النفي بأن جعل كناية عن اسناد فعل يقتضيه اسناد النفي كان مجازا فما ربحت تجارتهم ان أريد به نفي الربح فقط كان حقيقة وان أريد به اثبات الخسران كان مجازا وكذا أمثاله انتهى وهذا الجواب تحقيقى فانه يفيد كون صورة النفي حقيقة ومجاز في نفسها لكن باعتبارين أى باعتبار ما تضمنه النفي وباعتبار نفس النفي بالمعنى السابق فاليفهم ( تنبيه ) قيل هذا الاشكال والجواب يجريان في الانشآت أما الاشكال فيقال ان تعريف الحقيقة لا يصدق على نحو أقام زيد فان اسناد القيام الى زيد ليس الى ما هو له لا في الحقيقة لان المتكلم لم يعلم قيامه في الواقع ولا في الظاهر للاستفهام عنه المقتضى انه غير ثابت فان أريد هو له من حيث لاستفهام

متعلق به وبه يدخل في الحد ما يطابق الاعتقاد دون الواقع ( في الظاهر ) متعلق  
 به أيضاً وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد ما ذكر الى ما هو له عند  
 المتكلم فيما يفهمه ظاهر حاله بأن لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده  
 ومعنى كونه له ان معناه وصف له وحقه ان يسند اليه سواء صدر عنه باختياره  
 كضرب ام لا كعرض ومات فأقسام الحقيقة العقلية اربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد  
 جميعاً كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت  
 الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها  
 منه خلق الله الافعال كلها وما لا يطابقهما كقولك جاء زيد وانت دون المخاطب  
 تعلم انه لم يجيء ( ومنه ) اي الاسناد ( مجاز عقلي ) ويسمى ايضاً مجازاً حكيمياً  
 ومجازاً اثباتياً

الذي لا يفيد الثبوت له دخل نحو أصام نهارك فانه له من حيث الاستفهام الذي  
 لا يفيد الثبوت وكذا يقال في التمني والترجى والعرض لان جميع ذلك لا يفيد  
 الوقوع فهو مثل النفي وكذا القسم فانه يفيد الوقوع نحو وصوم العام لا فعلن  
 كذا أى يلزمنى أن أصوم العام عند فعل كذا لكن الصوم لم يقع فهو مثل النفي  
 والجواب ظاهر وفيه لان الواجب في الاستفهام عن ثبوت شئ لا آخر أن يلاحظ  
 النسبة الثبوتية بينهما ثم يستفهم فالجواز والحقيقة يكون كل منهما في الاسناد  
 وقت تلك الملاحظة ومثل الاستفهام غيره فالحق ان معنى قوله وكذا الكلام الخ  
 ما أشار له المحشى من انها ليست مجازات في انفسها بل باعتبار الاثبات انتهى  
 عبد الحكيم ( قوله وبه يدخل في الحد ) أى نصاً على فهم عبد الحكيم يعنى زيادة  
 على ما كان داخلاً نصاً وهو ما طابقهما وكذا يقال فيما بعد وقد علمت أن الدخول  
 على ظاهره بناء على ما فهمه السيد ( قوله حكيمياً الخ ) أى منسوباً الى حكم العقل  
 بأن النسبة فيه لغير ما هو له سواء كانت تامة أو ناقصة أو الى الحكم بمعنى  
 النسبة التامة فهو منسوب الى أشرف أفراده أو بمعنى مطلق النسبة ( قوله ومجازاً  
 اثباتياً ) عبارة السعد في شرحه ومجازاً في الاثبات قال عبد الحكيم أى في النسبة  
 مطلقاً أو لكونه في النفي فرع الاثبات

واسنادا مجازيا ( وهو اسناده ) اى الفعل او معناه ( الى ملابس له غير ماهو له )  
 اى غير ما الفعل او معناه له اعنى غير الفاعل فى المبني للفاعل وغير المفعول به فى  
 المبني للمفعول سواء كان الغير غيرا فى الواقع أم عند المتكلم فى الظاهر ( بتأول )  
 متعلق بأسناده

( قوله واسنادا مجازيا ) أى منسوباً إليه النسبة بوقوعه فيها أو الى أشرف أفراده  
 ( قوله اسناد الفعل ) أى الاصطلاحى فقوله الى ملابس أى معمول ( قوله أعنى غير  
 الفاعل الخ ) أى هذا التوزيع مبنى على مشهور متقرر من ان ما هو له فى المعلوم  
 هو الفاعل فيكون غير ماهو له فيه هو الفاعل أيضا اذ لا تعلق له بالمفعول وكذا  
 يقال فى المجهول فما قيل ان الضمير المجرور فى اسناده وله فى الموضوعين راجع الى  
 الاحد كما هو قضية أو فيصدق على اسناد ضرب بالبناء للفاعل الى زيد انه  
 اسناد أحد الامرين الى ملابس غير الملابس الذى أحد الامرين له وهو معنى الفعل  
 فى أمضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس بشئ اذ الغير معتبر فيه بقاء النسبة  
 فى المسند على حالها انتهى شيخنا الشريفي ( قوله بتأول ) اعلم ان المجاز العقلى  
 بخلاف المجاز اللغوى فان مراد المتكلم فى الاول الحقيقة العقلية والقرينة فيه  
 لتنقل السامع منه اليها ومراد المتكلم فى الثانى هو المجاز والقرينة فيه لتنقل  
 السامع اليه من الحقيقة اللغوية انتهى شيخنا الانبائى وان التأول حقيقة طلب أول  
 الشئ اللازم له طلب ما يؤول اليه كالحقيقة هنا ومعناه الكنائى نصب القرينة  
 إذا طلب ما يؤول اليه الاسناد أى صرفه عن ظاهره الى حقيقة تابع للقرينة  
 الصارفة فالطاب من المتكلم لتوقف صحة التجوز منه وعليه لا من المخاطب كما  
 قيل وكل من المعنى الحقيقى والكنائى مراد هنا من التأول فقولك جرى النهر  
 عند قصد اثبات الجرى له حقيقة كلام لغو لانه لا يصلح حقيقة لوجود القرينة  
 وان لم ينصبها المتكلم ولا يصلح مجازاً لعدم المعنى الحقيقى المتأمل لقصد اثبات  
 الجرى للنهر حقيقة فلا يكون حقيقة ولا مجازا فاعتراض الفنى على التعريف  
 بأنه غير مانع لان القول المذكور يصدق عليه انه اسناد الى ما هو له يتأول لان  
 قرينة المجاز منصوبة وهى استحالة قيام الجرى بالنهر مع انه حقيقة وان كان

ومعنى تأول الشئ يتطلب ما يؤول اليه من الحقيقة أو الموضع الذى يؤول اليه من العقل وحاصله ان تنصب قرينة صارفة عن أن يكون الاسناد الى ما هو له فخرج به نحو ما امر من قول الجاهل أنبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له فى الواقع لكن لا تأول فيه لانه معتقده وتبعت الاصل فى التعبير بقولى منه حقيقة ومجاز تنبيه على أن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة

---

كلاما كاذبا مبنى على ان المراد بالتأول المعنى الكنائى فقط وقد علمت ان المراد المعنيان وان القول المذكور انتهى فيه المعنى الحقيقى فالتأول الذى هو تابع ورديف مراد هنا أيضاً مع المعنى الكنائى لانه لا بد منه إذ لولاه لا يجوز الاسناد الى غير ما هو له من حيث انه غير ما هو له لانه لغو لا يصدر عن عاقل فاندفع قول الفخرى أيضا ان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلبس عليه المقصود من الكلام بغير المقصود منه والتأول انما يحتاج اليه لتصحيح أصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون أحدهما حاصل الآخر لما عرفت من كليهما لتصحيح أصل الكلام وليس أحدهما حاصل الآخر ( قوله ومعنى الخ ) أى المعنى الحقيقى كما عرفت ( قوله من الحقيقة أو الموضع ) اعلم ان المجاز العقلى هو اسناد الفعل أو معناه لغير ما هو له ونصب القرينة طلبا لاسناده لما هو له وهذا الاسناد الحقيقى انما يكون اذا كان للفعل حقيقة حتى يكون اسناده فى موضع حقيقيا وفى آخر مجازيا كما فى أنبت الربيع البقل أما اذا كان وهما كما فى قولك أقدمنى بلدك حق لى عليك فانه انما صور القدرم بصورة الاقدام وألحق بصورة المقدم ولا اقدام فى الحقيقة أصلا فنصب القرينة لا يتأتى كونه طلبا للحقيقة وانما هو طلب للموضع الذى يؤول اليه من جهة العقل وذلك الموضع هو القدرم للحق فان العقل يحكم بأنه لا اقدام هنا ولا متقدم وان ذلك من صنيع الوهم حيث صور الحق لكونه سببا فى القدرم بصورة المقدم وتبعه تصوير القدرم بصورة الاقدام فالموضع الذى يرجع اليه ذلك الاسناد عند العقل حيث حكم بأنه ماصنعه الوهم مجرد تصور لاحقيقة له هو القدرم للحق فمعنى كونه موضعا يؤول اليه الاسناد ان ذلك الاسناد صورة له فقط \* فالحاصل ان المآل المطلوب اما أن



ولاجاز كقولنا الحيوان جسم والانس اذ حيوان (وملا بساته) بفتح الباء أى الفعل أو معناه ( شتى ) أى متفرقة جمع شتيت كريض ومرضى ( كفاعل ومفعول به ومصدر وزمان ومكان وسبب ) كعيشة راضية فيما بنى للفاعل وأسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم فيما بنى للمفعول وأسند الى الفاعل لان السيل هو الذى يفعم أى يملأ مادخله وجد جده فى المصدر ونهاره صائم فى الزمان ونهر جار فى المكان لان الشخص صائم فى النهار والماء جار فى النهر وبنى الامير المدينة فى السبب وخرج بالمذكورات المفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل أو معناه

يكون اسناد ذلك الفعل أو معناه بعينه الى فاعل حقيقى وذلك اذا كان الفعل حقيقيا وله فاعل حقيقى واما أن لا يكون اسناد ذلك الفعل أو معناه بعينه لعدم كونه حقيقيا وعدم فاعل له أصلا بل موضع ذلك الاسناد والمبتدأ من عند العقل لعدم الحقيقة لعين ذلك الاسناد فى الواقع . مثلا اذا قال الموحداً نبت الربيع البقل فطلب المآل فيه هو طلب اسناد الانبات لله لانه حقيقة ذلك الاسناد فى الواقع بخلاف ما اذا قلت أقدمنى بلدك حق لي عايك فانك لا تطلب نسبة الاقدام الى شىء آخر اذ لا تجد فى قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق الا انك صورت القدوم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم وانما تطلب الموضع الذى حل فيه هذا الاسناد وصار صورة له وذلك الموضع مبتدأ من العقل اذ ليس عندك ان فى الخارج اقداً منسوباً الى شىء حقيقة نقلت اسناده منه الى الحق وانما العقل يذهب الى أن محل هذا الاسناد الذى صار الاسناد صورة له هو القدوم للحق اه شيخنا الشريينى ( قوله أى الفعل أو معناه ) ان قلت معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملاساً لنفسه قلت لا يازم من القول بملاسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملاسة كل منهما لكل منها بل التفصيل فيه مو كول الى السامع العالم بالقواعد اه فزى وقد أخذ عبد الحكيم من جعل المصدر من جملة الملاسات ان المراد بها الالماظ التى هى ملاسات اصطلاحية لا معانيها التى هى ملاسات حقيقية لان المصدر بمعنى الحدث ليس ملاساً للفعل لان ملاسة هذه الاشياء للفعل الاصطلاحى انما هى باعتبار معناها الحدث والمصدر هو المعنى المحدث

لا يسند اليها بقاء معناها ( وأقسامه ) أى المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما ( أربعة لأن طرفيه ) وهما المسند والمستند اليه ( أمّا حقيقتان ) لغويتان كانت الربيع البقل ( أو مجازان ) لغويان كأحيا الارض شباب الزمان اذ المراد باحياء الارض تهيج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بأنواع النبات لا الاحياء الحقيقى وهو اعطاء الحياة التى هى صفة تفتضى الحس والحركة الارادية وشباب الزمان زمان ازدياد قوتها النامية وهى فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان

( قوله لا يسند اليها مع بقاء معناها ) لقوات المعنى المقصود منها عند الاسناد اليها ( قوله باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما ) أى جميعهما أو مجموعهما ليدخل ما اذا كان أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا وقوله ومجازيتهما أى مجازية جميعهما وقوله جميعهما هذه صورة وقوله أو مجموعهما أى أو بعضهما تحته صورتان والصورة الرابعة أشار لها بقوله أى مجازية هذا ويجوز العكس كما هو ظاهر \* واعترض حصر الاقسام فى الاربعة بالكناية وأجيب بانها داخله فى الحقيقة قال السكاكى التحقيق فى المفرد والكناية مشتركان فى كونهما حقيقتين ويفترقان بالتصريح وعدم التصريح اه ومبناه على انهم لم يعتبروا فى الحقيقة الا الاستعمال فى الموضوع له واما أن لا يكون غير الموضوع له مرادا فلا وقد حقق عبد الحكيم ان مذهب الاصل موافق لمذهب السكاكى وحمل التجويز فى قولهم مع جواز ارادته على الامكان العام واعترض الحصر أيضا بأن اللفظ اذا أريد به نفسه وأسند اليه أو معناه كان مجازا كما فى قولك سرتنى ليلى اذا أردت لفظ ليلى فانه مجاز لان المسر من تلفظ بها وليس طرفه أعنى ليلى حقيقة ولا مجازا لان اللفظ اذا أريد به نفسه لا يتصف بحقيقة ولا مجاز كما صرحوا \* وأجيب بأن اللفظ انما يكون علما على نفسه اذا أريد به نفسه من حيث هو مجرد اللفظ اما اذا أريد من حيث هو مستعمل فى معناه فلا يكون علما على نفسه وهو كذلك لان معنى قول القائل سرتنى ليلى سرتنى هذا اللفظ لكن لا من حيث انه مجرد اللفظ بل من حيث انه مراد به معناه فى كلام المتكلم الاول وان لم يرد ذلك فى قول القائل سرتنى ليلى فهو حين استعماله المتكلم الاول علم على معناه لا على نفسه والاعلام حقيقة على الصحيح

تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة ( أو مختلفان ) بكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا كانت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجازواحياء الربيع الارض في عكسه ووجه الانحصار في الاربعة على طريقة الاصل ظاهر لانه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو مافى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة أو مجاز فالجواز في نحو زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وفي نحو الحبيب أحياني ملاقاته المجاز اسنادا حيا الى ملاقاته لا اسناد الجملة الفعلية الى المبتدا وأما على طريقة السكاكى فمشكل واعلم ان أقسام الحقيقة العقلية أربعة أيضا وأمثلةها أمثلة المجاز اذا صدرت من الدهرى لمن يعرف حاله ( وهو ) أى المجاز العقلى ( فى القرآن ) قدم على ما بعده الاهتمام

( قوله مشكل الخ ) وذلك لان الكلام المشتمل على اسناد جملة الى المبتدا يوصف عنده من حيث هو مشتمل على ذلك الاسناد بالمجاز والحقيقة العقلية وفي كون تلك الجملة من حيث هي جملة مجازا لغويا أو حقيقة لغوية عنده اشكال لانه صرح في تعريفهما بالكلمة ولم يأت المجاز اللغوى قسما مفردا ومركبا لكنه مثل في الاستعارة التى هي مجاز لغوى مما مركب بنحو قولك أراك تقدم رجلا وتأخر أخرى فان نظر الى ما يقتضيه تعريفه من انحصار المجاز والحقيقة اللغويين فى المفردات لم ينحصر المجاز والحقيقة العقلية فى تلك الاقسام الاربعة وان نظر الى مقتضى تمثيله كان الانحصار فيها ظاهرا على مذهبه أيضا قاله السيد ويمكن ارجاع التعريف الى التمثيل بأن الكلمة حقيقة أو تأويلا ونهاره صائم وان كان جملة الا ان اسناده غير مقصود وانما المقصود الاسناد بين زيد وصيام النهار وقد أفاد عبد الحكيم ان فى كلام السكاكى ما يصرح بأن الحقيقة والمجاز العقليين صفتان لاسناد كلمة الى أخرى لا لاسناد جملة الى شىء فى قولنا زيد صائم نهاره بناء على أن صائم مبتدا ثان ونهاره فاعل أغنى عن الظاهر المجاز هو اسناد الصوم الى النهار وبعد ذلك الاسناد لا مجاز فى اسناد صوم النهار الى زيد لانه فى معنى زيد صائم فى نهاره اذ المجاز انما هو طريق الالة على المعنى الحقيقى غير مقصود لذاته واذا كان كذلك فلا وجه لوصف اسناد جملة نهاره صائم الى زيد لكون مجازا عقليا حتى يقول به

( كثير ) أى فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة كقوله تعالى واذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً أسند الزيادة وهى فعل الله الى الآيات لكونها سبباً وكقوله يذبح أبناءهم نسب التذبيح الذى هو فعل الجيش الى فرعون لانه سبب أمر ( وهو غير مختص بالخبر ) كما يتوهم فى ذكره فى أحوال الاسناد الخبرى بل يجرى فى الانشاء أيضاً نحو باهامان ابن لى صرحا فان البناء فعل العملة وهامان سبب أمر

### ﴿ المطاب الثانى ﴾

#### أحوال المسند اليه

أى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم أحواله على أحوال السكاكى تدبر ( قوله كما يتوهم فى ذكره ) فى نسخة صحيحة من ذكره وعلى هذه النسخة فى سببية تدبر ( قوله ابن لى صرحا ) أى قصرا ويجوز أن يكون مجازا لغويا أى الأمر بالبناء فهو مرسل تبعى

### ﴿ أحوال المسند اليه ﴾

المقصود ان الامور المذكورة فى هذا الباب عارضة للمسند اليه فالمراد بأحوال المسند اليه خصوص ما هنا لا كل ما كان حالاً له حتى يحتاج الى التقيد بما يخرج الدفع فان كثيراً من الاحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج من القوة الى الفعل ولم يدون ( قوله من حيث انه مسند اليه ) أخذه من اضافة أحوال المشتق وهو المسند اليه فانه يؤذن بعالية مبدأ الاشتقاق أى الامور الراجعة اليه. العارضة لذاته بأن لا يكون لها واسطة فى العروض فخرج الاحوال العارضة له بواسطة الحكم أو المسند مثلاً ككونه مسنداً اليه لحكم مؤكداً ومتروك التأكيد وكونه مسنداً اليه لمسند مقدم أو مؤخر معرف أو منكر ونحو ذلك فان الكون وان كان حالاً للمسند اليه لكن بواسطة المسند أو الحكم فلا يعد من الاحوال

المسند لتقدم المسند اليه على المسند ذاتا وأصلا لان المسند محمول عليه ووصف له من حيث المعنى فقدمت أحواله على أحواله ( أما حذفه ) قدمه على بقية الاحوال لانه عدم وهو سابق على الوجود

المترجم لها هنا والواسطة في العروض أن يكون شيء عارضا لشيء ذاتا وحقيقة ثم بواسطة بعروضة لا أمر آخر بنوع من العلاقة مجازا كالحركة اللاحقة لجالس السفينة بواسطة كالعارض للمسند اليه بواسطة الحكم أو المسند فان التأكيده وتركه وتقديم المسند انما هي قائمة على الحقيقة بالحكم والمسند ووصف المسند اليه بها على التجوز \* ان قلت ينافي كون الاحوال المذكورة هنا عارضة لذات المسند اليه كونها عارضة لاجل كونه مسندا اليه ( قلت ) قد علمت ان المنافي هو الواسطة في العروض بخلاف الواسطة في الثبوت وهي قسمان أن يكون كل من الواسطة وذى الواسطة معروضا حقيقيا للصفة بأن يكون اتصاف الواسطة بتلك الصفة سببا لاتصاف ذى الواسطة بها فالصفة قائمة بها حقيقة ولها وجودان باعتبار القيام بهما والالزام قيام عرض واحد شخص بمجاليين متغايرين ذاتا ووجودا وقيل قائمة بالمجموع من حيث هو مجموع وذلك كالحركة اللاحقة للمفتاح بواسطة اليد وأن تكون الواسطة فيه سببا لثبوت الصفة لذى الواسطة من غير اتصاف نفسها بها وانها لها حظ من السببية فقط كالوجود العارض لزيد مثلا بواسطة الامكان والظاهر أن ما هنا من القسم الثاني فقول الشارح العارضة من حيث انه مسند اليه فان حذفه وذكره وهكذا لم تعرض له باعتبار كونه مجرد لفظ بل باعتبار وصفه بأن يلاحظ موصوفا به وهو لاجراج الواسطة في العروض قال فالحيثية للتقييد لا للتعليل ( قوله لتقدم المسند اليه الخ ) وذلك يقتضى تقدم أحواله ( قوله اما حذفه ) الحذف باق على حاله وليس مؤولا بالانحذف فان عروضها للمسند اليه بمعنى تعلقها به لا يتأتى كونها صفات لمتكلم وهي المعللة بالدواعى اما هى للافعال لا لأثرها كالانحذف ( قوله لانه الخ ) أى الحذف فى الاصطلاح وان كان لفظه من مفهومه اللغوى أعنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاثبات ولذا اختير على لفظ الترك إشارة الى انه ركن أعظم كانه أسقط انتهى : عبد الحكيم و مراده

( فلما احتراز عن العبث ظاهرا ) لدلالة القرينة عليه كقوله

قال لي كيف أنت قات عليل سهر دائم وحزن طويل

لم يقل إنا عليل للاحتراز عما ذكر ( أولغيره ) أى لغير الاحتراز عما ذكر ( كتمينه )  
نحو خالق لما يشاء فاعل لما يريد أى الله ( وادعاء تعينه ) نحو وهاب الالوف أى

دفع ما ذكره الحفيد والعصام من أن الحذف ينفي عن حدوث العدم بعد الاتيان  
وحاصله أن التقديم نظرا لمعناه لاصطلاحى لا ينافي اختيار اللفظ المشعر نظرا  
لمعناه اللغوى لحدوث العدم للاشارة المذكورة لبنائها التخيير دون الواقع  
( قوله ظاهرا ) حالا من العبث أى حال كون العبث مبنيا على ما هو الظاهر من  
اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة ونفس الامر أى فذكره فى الحقيقة لا يكون  
عبثا وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كالتذكر فى التنصيص على ما  
هو المقصود الالهم اه عبد الحـكمـ ( قوله من حيث الظاهر ) نقل عن السعدا  
قالوا من حيث الظاهر لان التعميل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر أيضا على  
شهادة العقل إذ الالفاظ ليست الا امارات يوضعها الواضع مختلفة باختلاف  
الامواضع لا شهادة لها فى انفسها ولا دلالة بحسب ذواتها وكتب شيخنا الانبائى  
ما نصه قوله من حيث الظاهر متعلق بالدلالة أى واما بالنظر الى الحقيقة فالاعتماد  
على دلالة العقل واللفظ معا لانه بعد وجود اللفظ لا يحصل الفهم منه وكون  
معناه مرادا أم لا صحيحا أم لا الا بالعقل فالاعتماد على اللفظ أولا وعلى العقل  
أخرا ( قوله على دلالة العقل ) لم يقل من حيث الظاهر وان كان اللفظ عند الحذف  
له مدخل اشارة الى كثرة مدخلية العقل عند الحذف فكأنه مستقل بالدلالة  
ووجه مدخليته عند الحذف أن الاعتماد عليه أولا وأخرا فالاعتماد عليه أولا من  
حيث انه يستدل بالعقل بمعونة القرائن على اللفظ المحذوف الدال على ذات المسند  
اليه والاعتماد عليه أخرا من حيث إنه لا يفهم منه المعنى ولا كونه مرادا وغير  
مراد صحيحا أو غير صحيح الا بالعقل ( قوله لاستقلاله الخ ) يفيد ان العقل  
يستقل بالدلالة عند الحذف منع أن اللفظ له مدخل فى الدلالة عند الحذف  
والجواب انه ليس المراد انه يستقل فيما نحن فيه بل المراد لاستقلاله فى الجملة

السلطان ( وتخييل المدول الى أقوى الدليلين في العقل واللفظ ) اذ الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لاقتدار اللفظ اليه وانما قيل تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن نحو قال لي كيف أنت قلت عليل لم يقل انا عليل للتخييل المذكور وان كان للاحتراز عن العبث ايضا كما مر (واما ذكره) أى ذكر المسند اليه (فلا يكونه) أى الذكر (الاصل) ولا مقتضى للمدول عنه (أو لغيره كتمظيمه) لكون اسمه مما

أى فى مواضع غير ما نحن فيه كما فى العقلية الصرفة كدلالة الاثر على المؤثر وكدلالة الدخان على النار (قوله وانما قيل تخييل) يعنى أن المدول ليس محققا لان كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا فى الدلالة عليه وليس كذلك أى وأما كون العقل أقوى من اللفظ فهو أثر محقق لا تخييل فيه فالخيل انما هو المدول (قوله لكونه الاصل الخ) الاصل لغة ما ينبنى عليه الشئ وهو هنا الحذف فأنه المقابل للذكر المعمل بهذه العلة وانما كان مبنيا على الذكر لان الحذف مع القرينة انما هو بدل عن الذكر لانه الاصل فى الافادة اذ هو ثمرة اقدار الله الخلق على الصوت وتقطيعه على وجه يدل على ما فى النفس بسهولة لانه كيفية للنفس الضرورى اه شيخنا شريبنى ان قلت سيأتى ان هذا كله مع قيام القرينة والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتضى للمدول قلت المقتضى قصد لاحتراز بالعقل لوجود صحة ذلك المقصد ولا يخفى أنه غير لازم اه فبرى وانما اشترطوا انتفاء مقتضى المدول لان كونه الاصل متحقق فى حال الحذف أيضا فلو كفى وحده نكتة للذكر لصح الذكر فى مقام الحذف والمقصود خلافه ولذا قال عبد الحكيم يعنى كونه أصلا لا يكتفى نكتة للذكر لانه متحقق فى حال الحذف أيضا فلا بد من عدم المقتضى للمدول لكونه مرجحا للذكر على الحذف اه ومن كلامه هذا يعلم رد ما ذكره السيد فى توجيه تقديم الحذف على الذكر وادعائه أنه أولى حيث قال أى السيد الذكر لكونه أصلا لا يوجب نكتة زائدة على كونه أصلا والحذف لمخالفته الاصل يوجب نكتة باعثة عليه معتد بها فالحذف أعرف وأقوى فى اقتضاء المعاني الزائدة على أصل المعنى التى هى المقاصد فى علم المعاني

يدل على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو اهانتة) لكون اسمه مما يدل على  
الاهانة نحو السارق اللئيم حاضر وكالاتياط لضعف التعويل على القرينة أو  
التنبيه على غباوة السامع أو زيادة ايضاح وتقرير (واما تعريفه)

فلذا يقدم الذكر (قوله لضعف التعويل على القرينة) قد ينافيه ما يستفاد من قوله  
أو تخييل حيث فهم منه أن القرينة هي مستند العقل حيث كان أقوى من اللفظ  
كانت هي أيضا أقوى كذا قيل وفيه نظر فإن ذلك لو كانت قوة العقل باستناده  
إليها وليس كذلك بل بكونه يمكن استقلاله عن اللفظ واللفظ لا يستقل عنه كما صر  
للشارح ولأن سلمنا فالقرينة تكون ضعيفة إذا يكن المخاطب من الأذكياء (قوله  
أو التنبيه على غباوة السامع) أي تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أي المقصود  
بالسماع وحاصله أنه يذكر المسند إليه مع العلم بأن السامع فاهم له بالقرينة لأجل  
تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أما لقصد افادة أنها صفة أو لقصد اهانتة فيقال  
في جواب ماذا قال صمرو صمرو قال كذا ولو كان لا يجوز على ذلك السامع غفلة عن  
سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيهها على أنه غبي ولا ينبغي أن يكون الخطاب  
معه إلا هكذا اه (قوله أو زيادة ايضاح) إنما جعل الداعي هو الزيادة لأن  
أصل الايضاح حاصل بالقرينة قال السعد في المطول ومنه \* وأولئك هم المفلحون \*  
وإنما لم يقل كقوله تعالى إشارة إلى أنه ليس مما نحن فيه من كل وجه لأن ما نحن  
فيه ذكر المسند إليه لزيادة ايضاحه وتقريره فإن أصل ايضاحه وتقريره حاصل  
عند الحذف بسبب وجود القرينة الدالة وهذه الآية لم يوجد فيها ذلك بل  
الموجود فيها إنما هو ايضاح كامل وتقرير كامل للمسند إليه بل لغرض آخر بذكر  
المسند إليه ثانيا لئلا يفتى أنه لو حذف لم يكن مقدارا في الكلام ولا مدلولاً  
عليه بشيء لأنه عند عدم ذكره يكون هم المفلحون معطوفاً على قوله على هدى  
من ربهم والمسند إليه هو أولئك الأول ولم يكن هناك ايضاح وتقرير لهذا  
الغرض أصلاً وذلك الغرض هو للتنبيه على أن كلام الهدى والفلاح مميز لهم من  
عدائهم وكاف في مدحهم ومستقل فيه وهذا التنبيه لا يحصل إلا بذكر المسند إليه ثانياً  
اذل لم يذكر لا محتمل أن يتميز من عدائهم إنما هو مجموع هذين الأمرين وأنه لا يكفي



## أى إيراد المسند اليه معرفة ( فبالاضمار

في مقام مدحهم أحدهما لما علمت أن هم المفلحون حينئذ يكون معطوفا على قوله على هدى ( قوله أى إيراد المسند اليه معرفة ) حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك أى من حيث تعيينه عنده فالشار اليه التعيين والمعرفة ما يشار بها الى أمر متعين أى معلوم عند السامع من حيث أنه كذلك اه عبد الحكيم بزيادة وقوله حقيقة التعريف أى في نحو قولهم حرف التعريف وهو لا ينافي قول المطول وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج مختص اشارة وضعية إذ هو بيان للتعريف في نحو عرف الواضع وما في الشرح معنى مجازى وانما عدل عن تعبيره بجعله معرفة لان الجمل على المتبادر منه انما هو من الواضع ( قوله فبالاضمار الخ ) عبارة المطول بعد أن بين معنى التعريف والمعرفة هكذا فتعريفه لافادته أتم فائدة ثم قال ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة أشار اليها بقوله فبالاضمار اه ومنه يؤخذ أن المصنف لم يتعرض أى صريحا لنكتة التعريف العامة وان الغاء تفصيلية لاجزائية اذ لو كانت جزائية لكان تقريره مهما يكن من شئ فتعريفه بالاضمار لكذا وليس ذلك مقصود المتكلم بل مقصوده أن التعريف بالاضمار يلزمه أن يكون لكذا لان المقصود بيان داعي الاضمار وعلى كون الغاء تفصيلية يكون المعنى اما تعريفه فلافادة المخاطب أتم فائدة فبالاضمار لكذا وبالعلمية لكذا فتكون الغاء لعطف جملة تعريفه بالاضمار لكذا على جملة أما تعريفه الخ لكن كون ذلك تفصيلا لهذا الجمل يقتضى أن يكون المعنى فبالاضمار لافادته أتم فائدة بوجه الاضمار لكون المقام للتكلم ولا يخفى بعده وعدم إنسياق الدهن اليه ومع بعده اختاره عبد الحكيم ليكون في كلام المصنف اشارة الى النكتة العامة للتعريف قال وفي بيان النكتة العامة للتعريف اشارة الى أن ارتفاع شأن الكلام ان لا يغفل عن نكتة العام لعمومه وعن نكتة الخاص لخصوصه اه أى فلا بد أن يكون الداعى للتعريف بالاضمار مثلا هو افادة المخاطب أتم فائدة بوجه الاضمار لا كون المقام للتكلم أو الخطاب فقط \* (تنبيه) \* عرف في المطول المعرفة بما وضع ليستعمل في شئ بعينه قال السيد أقول

المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فأن لفظة انا مثلا لا تستعمل الا في أشخاص معينة اذ لا يصح أن يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منهما والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد والا لكانت مشتركة موضوعة أوضاعا متعددة بعدد أفراد المتكلم فوجب أن تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد فيكون الغرض من وضعها استعمالها في افراده المعينة دونه هذا ما توهمه والحق ما أفاده جماعة من الفضلاء من انها موضوعة لكل معين وضعا واحدا مما فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها والا لاشترك وتعدد الاوضاع ولو صح ما توهموه لكانت انا وانت وهكذا مجازات لاحقائق لها اذ لم تستعمل هي فيما وضعت لها من المفاهيم الكلية بل لا يصح استعمالها فيها أصلا وهذا بعيد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف فيها أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفي الاستلزام الى أن يتمسك في ذلك بأمانة نادرة اه وببحث فيه بعض المحققين بأن المراد بقولنا انها موضوعة للمفهوم الكلي ليستعمل في جزئياتها انها موضوعة للمفهوم الكلي من حيث تحققه في جزئي من جزئياته لالذالك المفهوم من حيث هو فيكون استعماله في كل جزئي حقيقة واستعماله في المفهوم الكلي من حيث هو مجازا ولهذا ظهر ان لا اختلاف بين الرئيين لفظي لان من قال بالوضع العام أراد أن المفهوم الكلي آلة للملاحظة الجزئية ووجه لمعلوميتها وقد تقرر في موضعه ان العلم بالشئ بالوجه في الحقيقة علم بوجه الشئ بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات والفرق اعتباري فانه من حيث حصوله في الذهن علم ومن حيث اتحاده بذلك الشئ معلوم فلواضع إذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلي فالمعلوم دال الوضع ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحاده بتلك الجزئيات فيكون الموضوع له ذلك المفهوم من حيث اتحاده بتلك الجزئيات اذ لا علم له بتلك الجزئيات الا من هذا الوجه وهذا مراد من قال بالوضع للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات قال بعض الافاضل وفيه نظر اما أولا فلان هذه الارادة بعيدة من اللفظ وأما

لان المقام للتسكلم ) نحو أنا ضربت ( أو الخطاب ) نحو أنت ضربت ( أو الغيبة )  
لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا

ثانيا فلاءنه لو كان النزاع لفظيا لما احتاج أصحاب الرأي الاول أى وضع تلك  
الالفاظ للمفهوم السكلى الى تأويل تعريف المعرفة بماوضع لشيء بعينه بأن المراد  
ماوضع لمعنى ليستعمل فى شيء بعينه سواء كان ذلك الشيء عين الموضوع له  
أولا كما لم يحتج اليه أصحاب الرأي الثانى أى وضعاً للجزئيات وأما ثالثا فلان  
الواضع ان لاحظ اتحاد المفهوم بالجزئيات فهناك معلوم غير المفهوم السكلى والا  
فالموضوع له يكون نفس المفهوم ويكون الاستعمال فى الجزئيات مجازا وأما  
رابعا فلان من القائلين بالرأى الثانى من فرق بين العلم بالشيء من الوجه  
كالشريف فى شرح المواقف فلا يصح هذا التأويل من قبلهم فالحق أن النزاع  
معنوى اه ( قوله لان المقام للتسكلم الخ ) أورد عليه ان مقام التسكلم متحقق  
فى قول الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الاضرار وان الخطاب أعنى  
توجيه الكلام الى الحاضر لا يقتضى التعبير بضمير الخطاب كما تقول فى حفرة  
جماعة كلاما لا مخاطب واحدا منها وأن الغيبة وهى كون الشيء غير متسكلم به  
ولا مخاطب لا يستدعى الاضرار فأن الاسماء الظاهرة كلها غيب انتهى وأجيب  
بأن العبارة مؤولة والحيثية مراده فقوله للتسكلم الخ المراد للتعبير عن المتسكلم  
من حيث أنه متسكلم والمخاطب من حيث أنه مخاطب والغائب من حيث انه غائب  
تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما فتأويل اندفع ما قيل ان المقام هو التسكلم فيلزم  
ان يكون الشيء داعيا الى نفسه وبارادة الحيثية اندفع الايرادات الثلاثة فوجه  
رد الاول ان المقام فى قول الخليفة ليس مقام المتسكلم من حيث انه متسكلم بل  
مقام التعبير عن المتسكلم من حيث انه امير المؤمنين فأنه المناسب للمساعدة فى  
الامتنال ووجه رد الثانى ان الكلام فيما إذا كان المقام مقتضيا للتعبير عن المخاطب  
من انه مخاطب ووجه رد الثالث ان الكلام فيما إذا اقتضى المقام التعبير عن الغائب  
من حيث انه تقدم ذكره والاسماء الظاهرة ليست كذلك فانها موضوعة للغيبة مطلقا  
لا باعتبار تقدم الذكر ومعنى وضعها للغيبة انها تعامل معاملة الغائب بأن يقول

أو تقديرًا وأما معنى لدلالة لفظ عليه أو قرينة حال وأما حكما ( وأصل الخطاب )  
ان يكون ( لمعين ) واحدا كان أو أكثر لان وضع المعارف على أن تستعمل لمعين  
مع ان الخطاب توجيه الكلام الى حاضر

المتكلم المسمى بزید الحاكی عن نفسه زید ضرب ولا يقول زید ضربت وكذا  
لا تقول للمسمى بزید زید ضربت فلا منافات بين ما هنا من انها موضوعة للغيبة  
وبين ما قبل من انها موضوعة بقطع النظر عن الغيبة والحضور لثلاث تكون مجازا  
في احدهما واعلم ان معنى التعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم الخ التعبير عنه  
بعبارة تفيد انه متكلم بتلك العبارة والتعبير عن المخاطب بعبارة تفيد انه مخاطب  
بتلك العبارة والتعبير عن الغائب بعبارة تفيد انه غائب تقدم ذكره لفظا أو تقديرًا  
أو حكما وليس معنى الحيثية انه يعبر عنه بعبارة تفيد انه متكلم بكلام ما ومخاطب  
بخطاب ما او انه شخص اتصف بالغيبة تقدم ذكره أولا كما وهم حتى يردان لفظ  
المتكلم والحاضر والغائب يفيد ذلك لان هذه الالفاظ كما عرفت من قبيل لاسم  
الظاهر الموضوع للغيبة بالمعنى المتقدم فلا تصلح لهذا المقام المختص بأن الغيبة  
فيه نفس التكلم او تقدم المرجع أو الخطاب وليس المراد ان المقام مقام افادة  
التكلم والخطاب والغيبة كما وهم ايضا اذ ليس ذلك مقصود بالافادة بل المراد ان  
المقام اقتضى ان تكون العبارة الحكم المقصود بالافادة حكاية عن نفسه من  
حيث انه متكلم بتلك العبارة وهكذا ولا يصلح لذلك سوى الضمير ( قوله  
أو تقديرًا ) بأن يكون المرجع في تقدير التقديم لكونه في رتبته نحو في داره  
زید ( قوله لدلالة اللفظ عليه ) نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى لتقدم اللفظ لدال  
عليه وهو اعدلوا ( قوله او قرينة حال ) نحو حتى توارت بالحجاب فإن ذكر العش  
والتوارى بالحجاب وسياق الكلام يدل على الشمس ( قوله واما حكما ) المراد  
بالحكمى ما حكم بأن رتبته التأخير لكن قدم لنكتة لضميرى رب والشأن فإن  
التقديم لنكتة البيان بعد الابهام فالمرجع في حكم المتقدم ( قوله وأصل الخطاب  
ان يكون لمعين ) اى اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع اه عبد الحكيم  
فإذا استعمل لغيره كما فى الآية كان مجازا او الظاهر ان العلاقة الاطلاق

( وقد يترك ) أى الخطاب مع معين ( الى غيره ) أى غير معين ( ليعم ) الخطاب ( كل مخاطب ) على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا قصد الى تفضيع حالهم أى تناهت حالهم فى الظهور لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء وحينئذ فلا يختص بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من تتأى منه الرؤية له مدخل فى هذا الخطاب

والتقييد ( قوله وقد يترك الخ ) قال فى الاطول لا يخفى ان خطاب غير المعين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للعدول الى غير معين بل هو عند التحقيق من قبيل وضع المضمحل موضع المظهر فأن قوله ولو ترى الظاهر فيه لو يرى كل احد فمقتضى الظاهر ان لا يذكر هنا بل ذكره هنا يخل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر اهـ والجواب ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر ان يورد الكلام بخصوصية على خلاف الخصوصية التى يقتضيها ظاهر الحال لمطابقة الحال الغير الظاهر واستعمال اللفظ فيما وضع له وضعا اوليا وان كان هو لاستعمال الظاهر لا يقال انه مقتضى الحال لان مقتضى الحال هو الخصوصية المشتمل عليها الكلام الزائد على اصل المعنى فما هنا ليس خلاف مقتضى الحال الظاهر وان كان خلاف ما يقتضيه الامر الظاهر أو الوضع الاولى فإنه لا يحتاج اللفظ باعتباره فى دلالة على معناه الى واسطة او قرينة وكذا ليس وضع المضمحل موضع المظهر مجرد صحة اقامته مقامه اذ كل مضمحل يصلح لذلك بل ان يكون المقام مقام المظهر فأقيم المضمحل مقامه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب ( قوله اى الخطاب الخ ) انما جعل ضمير يترك واجبا الى الخطاب دون المعين لان الكلام فيه وضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لابهامه انه قد يترك الخطاب الى غير الخطاب او يترك المعين فى الخطاب الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأثى به وليس بشيء ( قوله فلا يختص الخ ) ويكنى كون حالهم فى غاية الظهور اعتبار صحة رؤيه كل من يتأى منه الرؤية ولا يحتاج الى وقوع الرؤية فاقبل ان صدق الشرطية لا يقتضى وقوع مقدمها بل كلمة لو تدل على امتناع وقوعه فلا يدل على كون حالهم فى

غاية الظهور في غاية السقوط لان تحققها في نفسها وكونها في غاية الظهور لا ينافي امتناع رؤية المخاطب لها لكونها فظيمة هائلة انتهى عبد الحكيم ( فائدة ) تقدم ان المعرفة هي ما أشير به الى خارج مختص اشارة وضعية وحقق السيدان المراد بالخارج ما قابل الذهن والتحقيق ان المراد به نفس الشئ مع قطع النظر عن كونه موجودا فالتعريف جعل لاسم مشاراً به الى نفس الشئ من حيث اختصاصه وتعينه اللاحق له باعتبار ملاحظته في ذاته وهو ما اعتبره الواضع لاتعينه باعتبار وجوده الذهني المشترك ذلك للتعين بين المعرفة والنكرة والاشارة الحسية هي تعين الشئ بمعونة الحس وربما يعبر عنها بمقدار موهوم أخذنا من المشير الى المشار اليه والاشارة العقلية هي تعين العقل للشئ بدون معونة الحس قال السيد وانما قلنا مختص احترازاً عن الضمائر العائدة الى ما لم يختص بشئ قبل الحكم نحو رجل قائم أبوه ونحو ربه رجلاً ونعم رجلاً فأن هذه الضمائر كلها نكرات إذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم اهـ اى فيكون استعمالها في ذلك مجازاً وفي عبد الحكيم وتحقيق المقام على ما قاله المحققون ان حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك من حيث تعينه عنده فالمشار اليه المتعين وان المعرفة ما يشار بها الى امر متعين اى معلوم عند السامع من حيث انه كذلك وان النكرة ما يشار بها الى امر متعين من حيث ذاته فالاشارة الى ذاته لا الى تعينه وان كان في نفسه متعيناً فاندفع ما قيل إما ان يعتبر الحضور الذهني في اسماء الاجناس النكرات أولاً وعلى الاول لافرق بينها وبين المعارف بلام الحقيقة وعلى الثانى يلزم الخطاب بما لا يعلمه المخاطب ووجه الاندفاع انه لا يقصد ملاحظة تعينه وان كان متعيناً معهوداً متعيناً في نفسه فأن بين مصاحبة التعين وملاحظته فرقا بيناً وهو اعتبار التعين في الثانى وعدم اعتباره في الاول وليس عدم اعتباره اعتباراً لعدمه حتى يرد الاشكال السابق وتحقيق ذلك ان فهم المعاني من الالفاظ انما هو بعد العلم بالوضع فلا بد ان تكون المعاني متميزة متعينة عند السامع فإذا دل الاسم على معنى فأن كان كونه متميزاً ومعهوداً عند السامع ملحوظاً مع ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ملحوظاً معه يكون نكرة ثم ذلك التعين

المشار اليه في المعرفة إن مستفاداً من جوهر اللفظ فهو علم اما جنسي ان كان  
المعهود جنساً واما شخصي إن كان حصّة اى فرد او الأ فلا بد من قرينة خارجية  
يستفاد منها ذلك فأن كانت الاشارة الحسية فهي أسماء الاشارة وإن كانت في  
الخطاب اى توجيه الكلام الى الغير اى السامع سواء كان حكاية عن النفس وهو  
التكلم او عن الغير وهو الخطاب او النية فهي المضمرات وان كانت نسبة فأما  
الخبرية فهي الموصولات واما الاضافية فهي المضاف الى أحدهما وان كانت  
حرف التعريف فأما حرف النداء فهو المنادى بناء على ان العلم عرف بالنداء بعد  
ازالة العلمية واما اللام فهو المعروف باللام ثم المرف باللام ان أشير به الى حصّة  
معينة من مفهوم مدخولها فهو المعروف بلام العهد اى الخارجى وان أشير الى  
نفس مفهومه فهو الجنس وأما القسمان الباقيان وهما العهد الذهني والاستغراق  
فهما فرعا للجنس لانه ان أريد في ضمن جميع الافراد فالاستغراق او فرد مبهم  
فالعهد الذهني لعهد الحقيقة ولا فرق بينه وبين النكرة الا بأن الفردية  
في النكرة من اللفظ وفيه من قرينة خارجية وانما لم يجعل العهد الخارجى كاللهنى  
والاستغراق راجعا الى الجنس لان معرفة الجنس غير كافية في تعيين شىء من  
افرادهم\* إذا تقرر هذا فنقول إن ما سوى العلم لما كان تعينه مستفاداً من خارج  
ففيها نوع صوم فلا يخلو اما ان يقال انها موضوعات لمفهومات كلية بشرط  
استعمالها في الجزئيات المتعينة عند السامع من خارج واليه ذهب المتقدمون  
والشارح رحمه الله تعالى واما ان يقال انها موضوعة لتلك الجزئيات لكن بملاحظة  
اصركلى آلة لموضوعه الوضع عام والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون  
كالقاضى عضد الدين والسيد الشريف والخارج المتقدم لخصوص الاشارة للمشار  
اليه المعين عند الاستعمال وخصوص التكلم بخصوص المتكلم عنده وخصوص  
الصلة عنده ايضا بضرب او قتل مثلاً اما عند الوضع فالواضع انما يعتبر مفهوم  
الاشارة والتكلم ومضمون الصلة فأما ان يلاحظ حال الوضع فيكون الموضوع  
له الكلى واما ان يلاحظ الخصوص حال الاستعمال فيكون الموضوع له معانى  
جزئية داخلية تحت المفهوم الكلى الذى هو آلة لوضعها سواء كانت مشخصة أم لا

والتحقيق ايضا أن الوضع في المعارف أعم من الافراد كما في سوى المعارف باللام والنسب والتركيب او المنزل منزلة الافراد كما في المعارف باللام فإن لام التعريف حرف وضع لمفهوم كلى هو تعيين مدخوله بشرط الاستعمال في الجزئيات أو لتلك الجزئيات على اختلاف الرأيين واسم الجنس موضوع لمعناه اعنى الماهية أو الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين والمجموع موضوع بالوضع التركيبي أو الوضع المنزل منزلة الافراد للمعين عند السامع هو مفهوم مدلوله او حصته منه بشرط الاستعمال في الجزئيات اولئك الجزئيات من حيث هو معين عنده فالمعرف بلام الجنس مثلا من حيث انه معرف بلام الجنس موضوع للمفهوم الكلى وهو مفهوم مدلوله للمعين عند السامع بشرط الاستعمال في الجزئيات أو لتلك الجزئيات الملحوظة بالمفهوم العام في المعارف بلام الجنس مشكل وأن الوضع في المعارف أعم من الشخص في النوع سواء كان بنفسه كما في المعارف باللام المستعمل في معناه الحقيقي أو مع القرينة كما في المجازات المعرفة باللام نحو لقيت الاسد في الحمام فإنه موضوع مع القرينة بالوضع النوعى لمفهوم كلى أعنى الرجل الشجاع يستعمل في شئ معين عند السامع وبما حررنا لك انكشف لك ان تعريف المعرفة بما وضع ليستعمل في شئ بعينه وما وضع لشيء بعينه على اختلاف الرأيين لا بد فيهما من اعتبار الحيثية اى من حيث هو بعينه ليخرج النكرات وأن الشئ في التعريف الاول اعم من أن يكون نفس الموضوع له كما في العلم او فردا منه كما في سائر المعارف وان الضمير الراجع الى النكرة وعلم الجنس داخلة في الحد وان قول الشيخ الرضى حقيقة التعريف جعل الذات بحيث يشار بها الى خارج اشارة وضعية معناه جعل الاسم بحيث يشار بها الى أمر خارج عما يثبت في ذهن المخاطب من مدلول الاسم وهو كونه معلوما عنده اشارة يكون للوضع فيها مدخل فخرج بقوله الى خارج النكرات كلها وبقوله اشارة وضعية النكرة إذا أشير بها الى مفهوم معلوم للمخاطب من انه كذلك فإن ذلك يكون فيها بالقرينة لا بالوضع فالإشارة الى ما في ذهن المخاطب ثابتة بحسب الوضع في النكرة والمعرفة الى الخارج مختلفة بالمعرفة ففيها اشارتان وضعيتان تشاركان في احدهما النكرة وتختلف



(وبالعلمية) أى تعريف المسند اليه بأمراده علم شخص

بالأخرى وليس المراد بالخارج ما يرادف الأعيان فإنه يلزم أن يكون المعرفة بلام الجنس وكذا المعرفة بالإضافة للجنس بل الموصول والمعرفة بالإضافة إليه إذا كان مدلولهما ممتنع الوجود والضمير الراجع إلى الماهية من حيث هي والراجع إلى النكرة الموصوفة والمعرفة بلام العهد الخارجى إذا كان المشار إليه الجنس أو النكرة الموصوفة والعهد الذهني وعلم الجنس معرفة حقيقة بل لفظا والشيخ المذكور وإن قال به فلا يقول في جميعها وكذا الخارج عن الذهني سواء كان في الأعيان أو في الذكر فإنه وإن أدخل المعرفة بلام العهد والضمير الراجع إلى النكرة والجنس في التعريف وخروج المعرفة بلام الجنس وعلم الجنس والعهد الذهني لا يضر لأنها غير داخلية في المعرفة عنده لكنه لا يشمل الموصول الذي أريد به الممتنع نحو قولنا الذي هو شريك الباري ممتنع وكذا ليس معنى عبارته جعل الذات مشاربها بتوسط أمر خارج وهو القرينة إشارة وضعية فإنه لا يصح في العلم هذا هو الكلام المحصل في هذا المقام وللفضلاء تدقيقات وتحقيقات تركتها مع زيادات سنحت لي مخافة الاطئاب اه عبد الحكيم (قوله أى تعريف الخ) مبتدأ وقوله لاحضاره خبر وهذا يؤيد ما تقدم من أن الفاء تفصيلية لاجزائية فهذه الجملة معطوفة على قوله فبالاضمار الخ فكان المصنف قال أما تعريفه فلا فائدة المسند اليه أتم فائدة فتعريفه بالاضمار لأن المقام الخ وتعريفه بالعلمية لاحضاره الخ (قوله بأمراده) الباء للتصوير والعلمية الكون علما فسرهما بالايراد المذكور لأن كلامنا فيما هو من صنع البليغ وهو الايراد المذكور لا ما هو من صنع الواضع وهو الكون علما والياء للمصدرية والظاهر أن الباء للملابسة (قوله علم شخص) إنما قيد بذلك منع كون العلمية شاملة لعلم الشخص وعلم الجنس لأن علم الجنس كالمعرفة بلام الجنس إلا أن التعيين فيه بجوهر اللفظ كما تقدم فالذى فيه هو نكتة التعريف بلام الجنس من الإشارة إلى نفس الحقيقة المعينة ذهنا من حيث تعيينها لا الاحضار بالمعين فعلم الجنس داخل في تعريف المعرفة لما وضع لشيء بعينه لأنه وضع لشيء معين تعيينا جنسيا وخارج عن تعريف العلم بما وضع لشيء مع جميع مشخصاته

لان الشخص جزئى بمعنى أنه يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه ومدلول علم الجنس كلى بمعنى أنه لا يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه وان كان معيننا تعيينا جنسيا وادعى بعضهم دخول علم الجنس في تعريف علم الشخص المتقدم لان الوضع لنفس الماهية الحاصلة في الذهن لا يقتضى كونه غير موضوع لشيء مع جميع مشخصاته بل هو موضوع للماهية مع جميع مشخصاتها وهو وحدتها وعدم تعددها وحيث أن الاعلام الجنسية اعلام شخصية واعتبار هذا الشخص لا يمنع اشتراكها بين كثيرين لان جهة الوحدة غير جهة الكثرة فانها ليست عارضة للكثير من حيث هو كثير حتى يحصل التناقض بل هي عارضة للكثير من حيث ذاته وهو تكلف لان الوضع لشيء مع جميع مشخصاته معناه على ما هو الظاهر المنساق اليه الفهم ان الواضع اعتبر تلك الشخصيات قيما في الموضوع له لا أنه وضع لمشخص في نفسه وإن لم يعتبره على أن الوحدة وعدم التعدد لا تميز بها لشيء عن شيء فانها موجودة في جميع الاجناس وأيضا هذا انما يسمونه الواحد لا بالشخص لا الواحد بالشخص كما في المواقف وغيرها ورده السيد أيضا بأنه يستلزم امتناع إطلاقها على الافراد الخارجية قال عبد الحكيم وذلك لان الماهية المأخوذة مع مشخصات خارجية اى وهى الفرد تبين الماهية المأخوذة مع مشخصات الذهنية لتبين الشخصيات الذهنية والخارجية اى ويلزمه تبين الشخصيات اللازم له من الماهيتين ولا يجوز اطلاق لفظ احد المتباينين على الآخر حقيقة وهو ظاهر ولا مجازا الا بعد اعتبار علاقة مصححة بينهما وإطلاق الاعلام الجنسية على الفرد الخارجى يكون حقيقة باعتبار مطابقتها للماهية فهو في الحقيقة اطلاق على الماهية لان معنى هذا الاعتبار ان يطلق عليه مجردا من الشخصيات الخارجية كما قال الاندلسي ويكون مجازا إذا أريد ذلك منها بخصوصه باستعمال المطلق في المقيد لا باعتبار العلاقة بين المقيد واستعمال المطلق في المقيد بأن يطلق العلم الجنسى اولا عن الشخصيات المتعبرة في وضعه للماهية الذهنية ثم يستعمل في المقيد بالشخصيات الخارجية إذ لو أخذ مع التقييد الشخصيات الذهنية لاجتمعت الشخصيات الذهنية والخارجية فيحصل التناقض

## وهو ما وضع لمعين في الخارج

وإذا أطلق العلم عن الشخصيات المعتبرة في وضعة للماهية الذهنية لم يكن المستعمل في الفرد الخارجى هو علم الجنس لثوال شرط العلمية الجنسية فثبت انه يمتنع اطلاقه على الافراد الخارجية إذ الاطلاق باعتبار مطابقة الماهية اطلاق على الماهية لا على الفرد الخارجى والاطلاق على الفرد بخصوصه ليس لما هو علم الجنس وقد صرح ابن الحاجب القائل بهذا القول بأن علم الجنس يستعمل في الفرد الخارجى يعنى مجازا كما قال الرضى وعلى القول بأنه موضوع للماهية مع جميع الشخصيات الذهنية يلزم امتناعه انتهى زيادة من تقرير شيخنا الشربيني (قوله وهو ما وضع لمعين) تقدم ان التعيين فيه مستفاد من جوهر اللفظ وقد أشير اليه هنا بعدم التقييد بالقرينة فبهذا يخرج بقية المعارف ما عدا علم الجنس فيخرج بقوله في الخارج وقد استشكل المصام قولهم العلم ما وضع لشيء بشخصه بأن العلم ليس موضوعا لشيء بعينه ملحوظا بعينه لان الموضوع للشخص من وقت حدوثه الى فنائه لفظ واحد والتشخص الذى لو حظ حين الوضع يتبدل كثيرا فلا محالة يكون اللفظ موضوعا للشخص بكل تشخص ملحوظ بأمر كلى فالعلم كالمضمر اى فيكون الوضع عاما والموضوع له خاص والمدهى خلافه ثم قال بقى ان العلم لو كان موضوعا لشخص بعينه لما صح وضعه لما لم يعلم بشخصه والوضع لما لم يعلم بشخصه كثير إذ الآباء يسمون ابناءهم المتولدة في غيبتهم م بأعلام وان الوضع فى اسم الله يشكل حينئذ لعدم ملاحظته بعينه وشخصه عين الوضع ولعدم العلم بالوضع له بشخصه للمخاطبين به وانما يفهم منه معين مشخص فى الخارج بعنوان منهصر فيه وقد أجاب عما ذكر فانظره واعترض بعضهم أيضا على تعريفه بما وضع لشيء مع جميع شخصاته بأن من الشخصيات حال التسمية ما يتبدل بعدها فيلزم ان يصير اللفظ مجازا عند تبدلها وأجيب بأن الشخصيات أمارات للتشخص المعتبرة فى الوضع لاعلى موجبات له لان التشخص هو الوجود على النحو الخاص اى على الصفة الخاصة فالذى به التشخص هو الفاعل وقيل التشخص حالة تثبى الوجود اى تمارنه فالذى به التشخص هو الوجود لاني تلك الحالة هي

كون الشيء بحيث يتمتع فرض اشتراكه على كثيرين او كوني الشيء محتازا عما عداه  
والشكل والكيف والسكم اعراض وجودها هو وجود ما في موضوعها فكيف  
تكون علة لوجوده على النحو الخاص وإذا كانت أمارات فتبدلها لا يوجب  
تبدل الشخص بتبدل تشخصه فالماهية لا تنفك عن الشخص الباقي ببقاء الوجود  
ضرورة أنه الوجود على النحو الخاص أو حالة تتبعه وذلك الشخص يعرف بعوارض  
بعد الوجود فان العقل يأخذ تلك العوارض المتبدلة أمارات يعرف بها الشخص  
لا يقال كان المناسب ان يقول مع تشخصه بدل ان يقول مع جميع مشخصاته  
حيث ان المعبر في الوضع هو الشخص لانا نقول في الشخص ثلاثة أقوال  
أحدها انه أمر وجودي زائد على الذات لانه جزء الموجود وجزء الموجود  
موجود وعليه فالشخص جزء الموضوع له والثاني أنه نفس الذات بأن يكون  
تعين الاشخاص بذواتها والثالث أنه أمر عدمي أي امر انتزاعي ليس موجودا في  
الخارج بل ثبوته واتصاف الشخص به انما هو في العقل وعليه ما لا يصح ان  
يكون جزءا إذ لا مقارنة في الاول لاستدعائها امرين ويلزم انعدام الشخص في  
الثاني بناء على ان حقيقة الشخص مركبة من النوع والشخص ولو قال مع  
تشخصه لا وهم أنه جزء على كل قول ( فان قلت ) علم من هذا ان طريق اعتبار  
الشخص هو العلم بالعوارض واذا كان كذلك لزم ان الموضوع له العلم كلي لأن  
العلم بالعوارض كلي اجيب بمنع لزوم ( ان قلت ) يلزم ان يكون وضع العلم عاما  
( قات ) العوارض مختصة بالشخص في الخارج وان كانت في انفسها يمكن فرض  
اشتراكها فلا يشكل بلفظ الله بناء على علميته بالوضع ولا بالاعلام الموضوع  
عند غيبة الموضوع له لانه يمكن تصويره بوجه مختص به في الخارج كصوره  
تعالى بكونه واجبا خالقا لما سواه وككون الولد ولد في مكان كذا ومكان كذا  
في جهة كذا وبهذا كله اندفع ما أورد على التعريف من لزوم التبدل بالتبدل  
وكون الصواب مع تشخصه ولزوم دخول الشخصيات في مفهوم الشخص  
واشكال وضع لفظ الله والاعلام الغائبة وشمول التعريف بقية المعارف وانما  
اندفع الاخير لان المعنى ان الوضع مع اعتبارها من الواضع بأن علمها واعتبرها

( لاحتضاره بعينه ) أى شخصه وخرج به احتضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى ( فى ذهن السامع ابتداء ) أى أول مرة وخرج به نحو هو راكب

حال الوضع بخلاف غير العلم فأن تعين مشخصاته الى المتكلم والواضع انما اعتبرها بمفهوم عام فانه عند وضع اسم الاشارة مثلاً قال وضعته للمشار اليه المتعين بالاشارة الحسية والاشارة الحسية مفهوم صادق بأشارة زيد وعمر وأما شخص الاشارة فأنما هو عند الاستعمال وقد مر ذلك فتدبر ( قوله لاحتضاره ) أى قد يكون لاحتضاره وقال الفنى لعل المراد بأحضار المسند اليه ما يكون سبباً للالتفات اليه فى الجملة ولا شك ان النفس إذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضراً فيها فلا يرد أنه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه فى ذهن السامع لم يوجد به احتضار اه وفيه أنه اذا كان المراد أن المسند اليه فى المثال حاضر فى ذهن السامع ولا يعلم المتكلم بحضوره فى ذهنه فلا يخفى أن ذلك لا يضر ولا معنى لا يراده على المصنف حتى يحتاج الى جوابه وان كان المراد أنه حاضر فى ذهن السامع مع علم المتكلم بحضوره فى ذهنه فلا يخفى أنه فى هذه الحالة لا يورده إلا لداع آخر فلا معنى لا يراد ذلك على كلامه حتى يحتاج الى ما ذكر كذا قيل وأقول قد يقصد المتكلم الاحتضار مع علمه بالحضور لنسكتة ( قوله بعينه ) حال من مفعول المصدر والمراد به نفس الشيء وذاته المعينة ( قوله أى شخصه ) اشارة الى ان المراد به غير ما ذكر فى قولهم فى تعريف المعرفة ما وضع لشيء بعينه فأن المراد به هناك الماهية المعروضة للتعين سواء كان بمعنى التميز وهو التعيين الجنسى او ما به يمتنع لاشتراك وهو التعين الشخصى والمراد به هنا خصوص الثانى ( قوله باسم جنسه ) كان الانسب فى مقابلة قوله بعينه أى بشخصه ان يقول بجنسه وان كانت المناسبة حاصلة على ما وضع إذ الاحتضار له باسم الجنس احتضار له بالجنس أى متلبساً به وخرج به ( نحو هو راكب الخ ) لا يخفى عليك ان لاحتضار هنا كالجنس فالخارج بابتداء يكون هو الاحتضار بعينه لا ابتداء يرشدك الى ذلك سابق الكلام ولا حقه فالغرض هنا وخرج الاحتضار بعينه الى ذلك الاحتضار بضمير الغائب اذا المرجع معرفة علماً أو غيره فأن فيه الاحتضار بعينه لا ابتداء ( ان قلت ) إذا كان المرجع

فى جاءنى زيد وهورا كب ( باسم مختص به ) أى بالمسند اليه نحو الله أحد وخرج  
احضاره بضمير المتكلم أو المخاطب أو باسم الإشارة أو الموصول أو المعرف بلام  
المعهد أو الأضافة ( أو لغيره ) أى غير ما ذكر من احضاره بما مر ( كتمعظيم  
غير علم لم يكن هناك احضار بعينه اى شخصه وقد أريد بالعين الشخص فيما  
تقدم ( قلت ) تلك الارادة أخذت من المقام وليس الغرض بها التقييد ولذا لم  
يزيدوا فى المحترز على الإخراج باسم الجنس والأصح أن ماخرج بقوله باسم  
مختص به تحقق فيه القيدان الأولان أما اذا كان المرجع نسكرة فلا يكون  
الضمير محضرا له لأولا ولا ثانيا فالخاصل ان الاحضار بالعين ابتداء لا يمكن  
بضمير الغائب بحال من الأحوال اما بقية المعارف فيمكن الاحضار بها ابتداء  
وهو ظاهر والاحضار ثانيا نحو هذا الرجل فعل كذا أو الرجل مصيب فى فعله  
أو الذى فعله جاء الى زيد أمس فأكرمه أو غلام زيد فعل كذا أو غلام زيد  
مصيب فى فعله ومن هنا تعلم نكتة لاقتصار فى الإخراج بابتداء على الاحضار  
بضمير الغائب ونكتة اخراجهم بما بعده احضار ماعدها فيندفع عنك ماشوشوا  
به فى هذا المقام من الاعتراضات نعم قال السيد الظاهران المرف بلام المعهد  
الخارجى كالمضمر الغائب فى الاحضار ثانيا لتوقف كل منهما على تقدم الله كتحقيقا  
أو تقديرا فيخرج بهذا القيد كما أشير اليه فيما بعد فالاولى ان يحترز لهذا القيد عنه  
أيضا ومنع عبد الحكيم توقف المرف بلام المعهد على التقدم المذكور بأن  
مدلوله الحصنة من الحقيقة الممودة بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم ذكرها  
أولا قال ومنشؤه اى اعتراض السيد عدم الفرق بين الحضور فى ذهن السامع  
أولا المعتبر فى المرف بلام المعهد والاحضار من المتكلم أولا فى ذهن السامع  
المعتبر فى ضمير الغائب فالمحقق فى المرف باللام حضور واحضار ( قوله باسم  
مختص به ) أى بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع فدخلت الاعلام  
المشتركة ( قوله نحو الله أحد ) لم يمثل كالاصل بقل هو الله أحد للاختصار ولان  
الآية لا تكون مثالا لما نحن فيه الاعلى جمل هو ضمير الشأن ولفظ الجلالة مبتدأ  
اما على جملة خبرا فلا ( قوله وخرج احضاره بضمير المتكلم الخ ) أى فإنه يمكن

احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه  
معين اه مطول قال عبد الحكيم اما في الثلاثة الاول فظاهر واما في الاخيرة فلان  
الشرط فيها تقدم العلم به لا تقدم الذكر وانما قال يمكن لانه قد يكون الاحضار  
بها مرة ثانية بان ذكر اول مرة ما يعبر عنه باحد المعارف الست المذكورة لكن  
تقدم ذكره ليس بشرط في شيء منها اه وقوله في المطول لكن ليس شيء منها  
مختصا بالخ علل بان كلا منها يطلق على غير مدلوله الذي اريد منه في هذا  
الاستعمال باعتبار الوضع الواحد سواء كان الوضع فيها للكل او لجزئياته اما  
على الاول فظاهر واما على الثاني فلان الوضع فيها عليه ايضا واحد غاية الاصران  
الجزئيات مستحضرة بقانون كل فافهم نحو ركب على وهرب مماوية التمثيل صحيح  
سواء كان اسمين او لقبين (قوله ليكون المخاطب الخ) اعلم أن المسند قال في شرح  
المفتاح في جميع هذه الاعتبارات لا بد من مصحح وصرح به واقصر المصنف  
كامله على المرجح لانه بحث لنوى اما في المفتاح فتد ذكر المصحح والمرجح في  
الموصول وترك المصحح فيما قبله وعبارته في الموصول واما الحالة التي تقتضى  
كونه موصولا فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة  
الانتساب الى مشار اليه وانفصل باحضاره بهذا الوجه غرض مثل أن لا يكون لك  
منه امر معلوم سواء اه فقوله واتصل ذكر المرجح وما قبله ذكر للمصحح وقد  
اعتذر السيد عن السكاكي حيث لم يذكر المصحح في الاضمار والمعية فانه بعد  
ان قال فلا بد في المضمير من صحة احضار المسند اليه بطريق الاضمار ومن ان  
يتصل بذلك أحد الامور الثلاثة كون المسند اليه متكلما او مخاطبا أو غائبا  
مذكورا أو في حكمه وقس على ذلك قال له اعتذر بقوله ولما لم يكن في هذا  
التفصيل مزيد فائدة أعرض عنه بخلاف التفصيل في الموصول واسم الإشارة فإن  
المصحح فيها معنى محصل والمرجح معنى آخر واما في المضمير والعلم فكأن  
المرجح هو المصحح اه وبيان كلامه أنه لا بد في المضمير من صحة احضار المسند  
اليه بطريق الاضمار بأن يكون الآتي بضمير المتكلم حاكيا عن نفسه وبضمير  
المخاطب حاكيا عن المخاطب وبضمير الغيبة حاكيا عن غائب فهذا هو المقام الذي

أو اهانة ) نحور كب على وهرب معاوية أو ( تبرك ) نحو الله الهادي ومحمد الشفيـع  
( وبالموصول ) أي تعريف المسند إليه بإيراده اسما موصولا ( لـكون الخاطـب  
لا يعلم من أحواله غير الصلة ) كقوله الذي كان معنا أمس رجل عالم ( أولغيره )  
أي غير ما مر

يصح فيه الاتيان بالضمائر الثلاثة وقوله من أن يتصل الخ ببيان المرجح كما بينه  
السكاكي في الموصول بقوله واتصل باحضاره الخ فرجع الاتيان بضمير المتكلم  
كون المسند إليه متكلما أي كون المقام مقام التعبير عنه من حيث كونه متكلما  
وكذا الباقي كما تقدم فكون الآتي بضمير المتكلم حاكيا عن نفسه هو المصحح  
وكون المقام مقام الحكاية عن نفسه من حيث أنه متكلم هو المرجح ولا شبهة في  
تفاريها لـكن لما كان المرجح هو كون المقام مقام المصحح كان كأن المصحح هو  
المرجح فكأننا قلنا وأما الاتيان بضمير المتكلم فلان المقام مقام التعبير عن المتكلم  
من حيث هو متكلم وحاصل ذلك أن المقام مقام الاتيان بضمير المتكلم فلما كان  
المصحح ليس مسمى محصلا يتعقل بانفراده عن المرجح أجملة ولم يفصله اذ لا حاصل  
له ألا كون المقام مقام المصحح ومثل ذلك يقال في العلم بخلاف الموصول مثلا  
فأن المصحح فيه معرفة الخاطب للصلة والمرجح عدم علمه بغيرها أو الاستمجان  
أو زيادة التقريب الخ ما ذكر فيه وكما أمور منفصلة عن المصحح لا تعلم منه ومثل  
الموصول غيره فافهم ( قوله لـكون الخاطب لا يعلم من أحواله غير الصلة )  
هذه النكتة موجهة لإيراده موصولا لانه والحالة هذه لا يمكن إيراده نكرة  
لان كلامنا على تقدير كون المسند إليه معرفة أي بأن يكون المقام مقتضيا لإفادة  
الخاطب أنهم فائدة لما تقدم أنه لا بد أن يكون هناك مقتضى للمام وهو مطلق  
التعريف ثم بعد ذلك لا بد من مقتضى للخاص كالموصول ولا علما ولا معرفا بال  
ولا مضافا لعدم المبدء له وعدم معرفة كونه مسمى باسم اذ الغرض عدم العلم  
بأحواله سوى الصلة ومن الأحوال المختصة كونه مسمى باسم كزيد وما قيل أنه  
منتقض بمثل قولنا مصاحبنا رجل عالم فلا بد من أمر آخر مرجح فليس بشيء  
لانه لا يلزم بمبدءه بالملة عهده بالإضافة لتغاير الطريقين لان طريق الاضافة



( كاستهجان التصريح باسمه أو زيادة التقرير ) أى تقرير الغرض المسوق له الكلام  
إحضار المجهود بعنوان النسبة الإضافية المفيدة لاختصاص المضاف بالمضاف اليه  
كما أشار اليه الرضى بقوله لا يقال غلام زيد الا لاليق علمانه بهذا الاسم لكونه  
أعظمهم أو أخصمهم به وبالجملة لأشهرهم بفلاميته حتى كان غيره ليس غلاما بالنسبة  
اليه اه ولا شك أنه يقصره المخاطب بانتساب صحبة التكلم اليه ولا يعرف أنه اخص  
أصحابه ولا أشهرهم بها فتدبر ولم يتمرض لما لا يكون للمتكلم أول كليهما علم بغير  
الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا عرفهم أو لا تعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وقلة  
وقوعه لان الغرض أن لا علم للمتكلم بشئ من الاحوال المختصة به سوى الصلة  
فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم ألا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل  
الجدوى لان الاغلب العلم بخلاف ما إذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فأن  
المتكلم يجوز أن يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام  
كثير الجدوى وما قيل إن في قولنا الذين في بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس  
بشئ لان فيه العلم للمتكلم بحال تختص بهم سوى الصلة وهو الزهد ( قوله  
كاستهجان التصريح باسمه الخ ) أعلم أن السعد ذكر في شرح المفتاح أن هذه  
النكات يكفى فيها مجرد المناسبة حيث قال عند قول صاحب المفتاح وأما الاحوال  
آخر مناسبة ما نصه وصف الاحوال بكونها مناسبة إشارة الى أن المناسبة هي  
المعتبرة في هذا الباب وليس بالازم أن لا يحصل ذلك الفرض الأهم هذه الخصوصية  
من أحوال الانفط ولا أن ينحصر المقتضى لها فيما يذكر من الوجوه فاحفظ هذا  
الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بأن المقتضى قد يكون أصرا آخر سوى ما ذكر  
أو أن ذلك المقتضى قد يترتب على حالة أخرى اه فلا يرد أن كثيرا من الاغراض  
قد يتحصل بغير المسند اليه الموصول مثل الشئ الذى حارت البرية فيه وراودته  
المرأة التى فى بيتها والله الذى سملك السماء ونحر ذلك اذا عرفت ذلك فاعلم أن  
الاستهجان نكتة صريحة لا يازم فيها لا طراد ولا نهكاس فلا يرد أن مجرد استهجان  
التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية بجواز أن يعبر بطريق آخر لاستهجان  
فيه كان يقال راودته حابسته مثلا ( قوله أى تقرير الغرض المسوق له الكلام )

نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه أي خادعة ليواقعها فعدل الى الموصول  
عن التصريح باسمها وهو زليخا لاستهجانها وفيه زيادة تقرير الغرض وهو نزاهة  
يوسف عليه السلام وطهارة زيله اذ المذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا  
لأنه اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في الزهادة  
(وبالاشارة) أي تعريف المسند اليه بإيراده اسم اشارة (لتمييزه أكمل تمييز) لغرض  
من الأغراض نحو هذا زيد فردا في العلم (أو لغيره كالتعريض بغباوة السامع)  
حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقول الفرزدق

أولئك أبائي جئني بهم لهم اذا جمعتنا يا جريير المجامع

أختاره على تقرير المسند اليه لأن المقصود من الكلام افادة الغرض المسوق هو له  
وكل من المسند والمسند اليه إنما أتى به لأفادة ذلك الغرض فيحصل التقرير على  
تقريره أولا (قوله نحو وراودته التي هو في بيتها الخ) مثال للاستهجان والزيادة  
وراود من راد وأصل راد رود قلبت الواو النما لتحركها وانفتاح ما قبلها فلما جاءت  
الف المفاعلة رجعت العين الى أصلها فن قال أصل راود راد وزيدت الواو لبيان  
المفاعلة فقد سهوا بينا (قوله أي خادعته) عبارة المطول وكأن المعنى خادعته قال  
شيخنا الشربيني لم يجزم لاحتمال التردد منها في طلب الواقعة ويكون ذلك صراحا  
بالمراودة (قوله زليخا) وجدته مضبوطا بفتح الزاي وكسر اللام (قوله أكمل  
تمييز الخ) وهو التميز بالقلب واليمين فإنه لا تميز أكمل منه ولا يحصل ذلك الا باسم  
الاشارة وهذا لا ينافي أعرفية غيره لأن الأعرفية مدارها على عدم التناول بحسب  
الوضع والاستعمال ومدار أكمل التمييز على الاقتران بالاشارة الحسية عند  
الاستعمال وبهذا ظهر أن هذه النكتة موجبة لا مرجحة فتدبر (قوله لغرض من  
الأغراض) أنظر ما مراد بهذه العبارة (قوله فردا في العلم) نصب على المدح أو  
على الحال والمامل في الحال معنى التفضل المستفاد من اسم الاشارة أو حرف  
التنبيه أي أشير اليه وانيه عليه فردا (قوله يا جريير) في النداء بصيغة نداء البعيد  
تربية غباوته كأنه قيل لا تعرف أنك المخاطب مالم تناد ولا تحسب قريبا لبلادك  
ولا تزال تعدد بعيدا وفي التعبير بالمجامع المفيدة كثرة حاضريها اشارة الى أنه

( أو بيان حاله ) أى المسند اليه ( في القرب أو البعد أو التوسط ) كقولك هذا أو ذلك أو ذاك زيد ومثل هذه المباحث ينظر فيها علم اللغة من حيث تبين ان هذا مثلا القريب وذلك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث انه اذا أريد بيان قرب المسند اليه يوثق بهذا

بعيد عن الانصاف مكابر جدا حتى لو لم تكن كثرة المشاهدين بالحق لدعى ما شاء قاله في الاطول ( قوله أو بيان حاله ) قيل أفادة اسم الإشارة منردا وصرحنا مع الكاف أو اللام القرب أو التوسط أى البعد لانه وضع للقرب وللحضور بأنه للمشار اليه حسا ويشار بالإشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذى يصلح أن يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا أخرجه من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في مواد مخصوصة فلما أوردت الكاف في الإشارة معنى النبية وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والنبية وهذا حال التوسط واذا أردت التخصيص على البعد جئت بعلامة وهي اللام ( قوله ومثل هذه المباحث الخ ) جواب عن سؤال ذكره في المطول بقوله فأني قلت كون ذاك للقريب وذلك للبعد وذلك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي أن يتعلق به نظر المعاني لانه إنما يبحث عن التوائد على أصل المعنى المراد قلت ان اللغة ينظر فيها من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني الى آخر ما في الشارح اه قال السيد وفيه بحث لانهم أرادوا بالتوائد على أصل المراد المعنى التوائد على أصل المعنى الوضعي للفظ الذي عبر عن المقصود للمعنى التوائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يعبر به في هذا المقام أى كما هو مآل كلام الشارح اذ ربما كان هذا التوائد من المعاني الوضعية لما وقع البعد بها فيكون بحثنا عن المعاني الاصلية للاتفاظ ( فان قلت ) لعله أراد ان لفظ هذا مثلا يدل بالوضع على ذات المسند اليه مع ملاحظة القرب وأما ان المتكلم قصد بذكر هذا بيان قربه فأصر خارج عن المفهوم الوضعي أى وحيثئذ فان خصوصية مى ايراد اسم الإشارة للقريب والداعي هو بيان أى تبين القرب للمخاطب فكل من الخصوصية والداعي اليها ليس معنى وضيمنا ( قلت هذا ) جار في

وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئٍ يوجب تصويره على أى وجه كان

الالفاظ كلها فأن زيدا مثلا موضوع لشخص معين وأما أن المتكلم قصد بذكره تفهيمه للمخاطب فإنه خارج عن مدلوله وضماو أيضا يلزم أن يكون قوله وهو زائد على أصل المراد الخ مستدركا في البيان أى بيان جواب السؤال ومحملة أن هذا الجواب يؤول الى جعل الزائد على أصل المراد المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يعبر به في هذا المقام وهو خلاف ما أرادوا به فأن أول ورد عليه جريانه في الالفاظ كلها فيلزم أن كل معنى وضعى للفظ البحث عنه داخل في اثنين من حيث أن قصد المتكلم بيانه زائد عليه وورد أيضا لزوم استدراك قوله وهو زائد الخ واختار عبد الحكيم الشق الثاني في كلامه المشار له بقوله فأن قلت الخ وضع جريانه في الالفاظ كلها وضع الاستدراك فقال المقتضيات والدواعى أى الاغراض التى تبين في علم المعاني بعضها مدلولات وضعية الالفاظ كالتكلم والخطاب والاحضار بمعينه أى والترب والبعيد وبعضها في مستتبعات التركيب تدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط النطق السليم فإذا قصد البليغ أفادة المعاني الوضعية أورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرى الكلام عن الكيفية الزائدة وكان الداعى اليها أى الى تلك الالفاظ افادة معانيها الأصلية أى لاقتضاء المقام أياها وحينئذ فمعنى زيادتها على أصل المراد أن اختياره هذا اللفظ بخصوصه على لفظ آخر مريبك له في افادة الحكم على ذات المسند اليه بالمسند مثلا لاجل افادة ذلك المعنى المخصوص بمعينه وإذا قصد افادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة في الالفاظ كالتعظيم والتحقير والتنبيه على الفباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على أصل المراد أن اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريده عنها لافادة تلك الخصوصية اه بزيادة يسيرة وقوله إن اختياره معنى زيادتها على أصل المراد انها المقصودة للبليغ بخصوصها لاقتضاء المقام لها لا أنه أتى بها اتفاقا وكذا اختيار اللفظ المخصوص على ما يشاركه في افادة الحكم على الذات وليس المعنى الزائد هو الاختيار

المذكور لاجل الافادة كما يعلم من المفتاح وصراده حل قول الشارح من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد فان مرجع الضمير يؤتى بهذا اذا اريد بيان قرب المسند اليه فقوله ان اختياره هذا اللفظ بيان لقول الشارح يؤتى بهذا وقوله لاجل افادة هذا المعنى بخصوصه بيان لقول الشارح بيان قرب المسند اليه وحينئذ فالخصوصية في هذا الكلام هو كون اللفظ بخصوصه مختاراً للبليغ دون غيره والفرض الزائد هو كونه مورد الافادة ذلك المعنى بعينه لاستدعاء المقام له لانه اورد كيف اتفق وهذا معنى زائد على المعنى اللغوي الذي هو الاشارة للقريب يدل عليه التركيب دلالة عقلية دلالة الاثر على المؤثر اذ لو قصد ذلك المعنى بعينه لما اختاره البليغ على غيره اذا عرفت ذلك عرفت ان معنى قول الشارح وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصويره ايا كان ان افادة قرب المسند اليه بعينه المدلول عليه باختيار هذا اللفظ دون غيره زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصويره ايا كان وذلك الشئ هو ما يفيد ما قصده غير البليغ باللفظ الدال على القرب مثلاً فانه لعدم قصده افادة مدلوله بعينه يكون لفظ هذا وزيد عنده سواء فليس هذا بياناً للمزيد عليه انه ذات المسند اليه دون القرب بل بياناً للتمايز بين استعمال البليغ للفظ هذا مثلاً واستعمال غيره بأن البليغ يورده قاصداً افادة خصوص معناه بخلاف غيره فانه انما يورده مستعملاً في معناه لكن لا من حيث خصوصه بل من حيث انه من جملة ما يدل على ذات المسند اليه اه من تقرير شيخنا الشريفي ثم قال عبد الحكيم فظهر ان ما ذكره الشارح رحمه الله لا يجري في الالفاظ كلها وان قوله وهو زائد على أصل المراد ليس مستدركا فتدبر اه وقوله فظهر الخ قال شيخنا المذكور اختيار للجواب الذي ذكره السيد بقوله (فان قلت) الخ ومنع لقوله هذا جار في الالفاظ كلها بأنه انما يجري في القسم الأول من القسمين المذكورين إذ ليس المقصود في الثاني افادة خصوص معناه اللغوي بل افادة ما هو زائد عليه وقوله وان قوله وهو زائد

على أصل المراد ليس مستدركا الخ أى قوله وهو زائد على أصل المراد الخ كما ذكره السيد فان معنى كلام السيد انه اذا كان الزائد قصد بيان القرب لا حاجة الى اعتبار ان المزيد عليه هو الحكم على المسند اليه المعبر عنه بشئ يوجب تصويره ايا كان فان قصد بيان القرب زائد على الحكم على المسند اليه المعبر عنه بخصوص لفظ هذا ومحصل جواب المحشى انه ليس الزائد قصد بيان القرب بلفظ هذا مطلقا ولو كان غير مقصود بخصوصه حتى يكون اللفظ الدال على القرب وغيره عند المتكلم سواء بل الزائد افادة هذا المعنى بخصوصه باختيار هذا اللفظ دون غيره مما يشاركه فى افادة الحكم على ذات المسند اليه التى تكون مقصودة لغير البليغ من استعمال لفظ القرب فليتمأمل اه وفى تقرير شيخنا المذكور على التجريد مانصه قوله فظهر ان ما ذكره الشارح لا يجرى الخ حاصله ان قول السيد هذا جار فى الالفاظ كلها اذ كل لفظ أورد لافادة معناه انه يلزم على ذلك ان كل لفظ أورد فى موضع وان لم يراع فيه اسر زائد ولم يقتضه المقام يكون بليغا لاشتماله على المعنى الزائد وهو ممنوع وحاصل الرد انا لا نقول ان الايراد مطلقا فيه المعنى الزائد بل ان ايراد اللفظ تحتها من بين الالفاظ بالايراد لخصوص معناه الذى لا يوجد فى غيره مما يشاركه فى افادة الحكم على المسند اليه بالمسند فان زيد قام بشارك هذا قام فى ذلك لكن ليس فيه خصوص معناه وهذا الذى مر لا يجرى فى نحو قولك قام رجل عند عدم اقتضاء المقام اياه فظهر انه لا يجرى فى جميع الالفاظ ( قوله وان قوله وهو زائد الخ ) حاصله انا نختار الثانى ولا نسلم انه مستدرك لما عرفت أن مقتضيات والدوامى قسمان قسم زائد على أصل المراد الذى هو الحكم على ذات المسند اليه بالمسند وهو ما كان الداعى معنى وضعيا وقسم زائد على أصل المراد الذى هو المعنى الاصلى الوضعى للفظ وهو ما كان من مستتبعات التركيب المستفاد بهذا زيد والتعظيم المقاد بذلك او للعكس بحسب القرينة والتنبيه على الغباوة بايراد اسم الاشارة كما مر وما هنا من القسم الاول فقوله وهو زائد الخ محتاج اليه لبيان معنى الزيادة ومعنى أصل المراد هنا فانه يتعين الايراد به هنا المعنى الوضعى بل شئ آخر خاص بهذا القسم ولا بد

(وباللام) أى تعريف المسند اليه باللام ( للمهد )

من بيانه وهو الحكم على المسند اليه الخ ومع كون ذلك المعنى زائدا على اصل المراد بالمعنى الذى ذكره الشارح وبينه عبد الحكيم هو زائد على المعنى الوضعى لما عرفت انه كون اللفظ مختصا بالاياد وانما بينه الشارح بالحكم على المسند اليه المذكور الخ لانه عند تجريد الكامة عن الكيفيات الزائدة لا يقصد منها فى ذاتها شيئا مما تورد ليحكم عليها فيكون اصل المراد بالنسبة للكلمات المجردة عن الكيفيات هو الحكم على المسند اليه الممير عنه بأى لفظ كان بخلاف الكلمات المشتقة على الخصوصيات فان اصل المراد بالنسبة لها هو أصل مدلولها بقطع النظر عن تلك الخصوصيات لانها حين الحكم عليها يقصد منها ما دل عليه الخصوصيات ولا دخل للحكم فى ذلك اه (قوله وباللام الخ) حاصل ما مشى عليه المصنف أن اللام قد كان لام العهد الخارجى ولام الحقيقة فلام العهد تحتها ثلاثة أقسام لأن معهودها اما صريحى اى تقدم ذكره صريحا او كناية اى تقدم ذكره كناية او علمى اى لم يتقدم له ذكر لكن للمخاطب علم به اى سواء كان حاضرا أو لا فهى للعهد العلمى فى الصورتين والنحويون يسمونها اذا كان مدخولها معلوما حاضرا بالام العهد الحضورى واذا كان غير حاضر بالام العهد الذهنى فلام العهد الذهنى عند النحويين غيرها عند البيانين اه دسوقى ولام الحقيقة تحتها اربعة لأن مدخولها اما الحقيقة من حيث هى وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة أو من حيث وجودها فى ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهد الذهنى أو من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقى او بحسب العرف وتسمى لام الاستغراق العلمى وتسمى أى الجميع واختلف فى الاصل والحقيقة فقول لام الحقيقة اصل ولام العهد الخارجى اصل آخر وقيل الاصل لام العهد الخارجى وقيل لام الاستغراق وقيل الجميع أصول وقال الحفيد التحقيق ان معنى اللام الاشارة الى ما دخلت هى عليه فأن كان اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة فالاصل لام الحقيقة وسائر الأقسام من فروعها حتى العهد الخارجى ولهذا احتاج الى القرينة اعنى تقدم الذكر او علم المخاطب وان كان

أى الإشارة بها الى مفهوم أى حصة من الحقيقة معهودة بين المتخاطبين وذلك موضوعا بازاء فرد ما فالاصل لام الذهن وسائر الاقسام من فروعها بحسب المقامات والقرائن اه ملخصا وقوله فان كان اسم الجنس موضوعا الخ لم يتبين وجه هذا البناء لأن اللام موضوع لمفهوم عام هو تعين مدخوله بشرط الاستعمال فى الجزئيات او لتلك الجزئيات سواء كان ذلك المدخول ماهية او غيرها كما هو عند عبد الحكيم وقوله ولهذا احتاج الى القرينة يفيد انه مجاز حينئذ وسياقى عن عبد الحكيم رده وقوله وسائر الاقسام من فروعها أى على سبيل الحقيقة باعتبار تحقق الحقيقة فى الافراد وقوله وسائر الاقسام من فروعها أى ولوعلى سبيل المجاز ( قوله أى الإشارة بها الى مفهوم ) اشارة الى أن العهد مؤل بالمعهود ولما كان المعهود يتناول الحقيقة فسر به الحصة والحصة هى الفرد عند علماء المعانى وان تباينا عند المنطقيين لأن الفرد عندهم هو المركب من الطبيعة وما ينضم اليها من الشخص بناء على انه جزء من الشخص وإن نازع فيه السيد صاحب المواقف والحصة هى الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد خارج عن حقيقتها بأن يعتبر التقييد بما هو تقييد لا بأن يحصل الالتفات اليه بالذات بأن يعتبر من حيث انه أمر مع الطبيعة لئلا يرجع الى ان يصير هو قيدا وصراده بقوله والفرق الخ دفع ما يقال ان معنى قول الشارح واحدا الخ سواء كانت الحصة واحدا أى فردا واحدا أو فردين أو جماعة واذا تباين مفهومهما هما لا تكون الحصة فردا ولا فردين ولا افراداً ثم ان المراد بالفرد المقدر فى عبارته هنا والمذكور فى عبارة شرح المفتاح التى نقلها المحشى هو المسمى المتبادر الشائع فى الاستعمال وهو الشخص الواحد والا فلا معنى للتنبية والجمع والاستدلال بها انما هو على اتحاد معناهما من جهة دخول التقييد وهذا باق لا يضره ارادة معنى الشخص الواحد تدبر وبعبارة الحصة عبارة عن الطبيعة مع التقييد بالاضافة لوجود زيد او التوصيف بقيد جزئى كالوجود الذى لزيدا وكلى كالوجود الخارجى لكن بحيث يكون التقييد متعلقا فى الممنون وجزءاً له والتقييد خارجا عنه ولما كان التقييد أمراً اعتبارياً وهو جزء للحصة كانت أمراً اعتبارياً لا وجود لها الا فى ظرف الذهن



سواء كانت الطبيعة اعتبارية أو لا لا استلزام اعتبارية الجزء اعتبارية الكل والشخص عند القدماء على عكس الحصة فالمقيد معتبر في مضمون الشخص عندهم دون التقييد وهو لا يلزم أن يكون غير مستقل حتى يلزم اعتبارية الشخص واما على رأى المتأخرين فالتقييد داخل عندهم في عنوانه لافى مضمونه والا كان فردا اعتباريا مع أنه من الافراد الحقيقية الموجودة خارجا عندهم والحصص لكون التقييد متعبرا في مضمونها متغايرة بالذات وبينها وبين السكلى تغاير ذاتى لكن لا يبطل الاتحاد النوعى فان التمايز بينهما ليس الا بدخول تقييدات مخصوصة ولما سقطت تلك التقييدات لم يبق الا الطبيعة الواحدة وجميع الحصص متفقة فيها ولا نعى بالاتحاد النوعى الا هذا كما أن الافراد الشخصية عند المتقدمين القائلين بجزئيات الشخص متغايرة بالذات ومغايرة للطبيعة الكلية الا انها متحدة نوعا بالمعنى الذى ذكرنا وبه ظهر الفرق بين الحصة والشخص على المذهبين واما الفرد عندهم فيطلق باطلاقين الاول ما يكون التقييد والتقييد كلاهما داخلين فيه فى الملحوظ وهو بهذا المعنى قسيم للشخص والحصة والثانى المعنى الاعم من الشخص والحصة ولذا يقولون افراداً حصصية أفراداً شخصية كذا فى حاشية الفاضل صمد الدين على حواشى الحاشية الواهيدية لرسالة القطبية مع زيادات من حاشية لها أخرى وقوله وهو لا يلزم أن يكون اعتباريا يفهم منه أن المقيد الذى هو الشخص غير الوجود على النحو الخاص وقد صرنا عند عبد الحكيم للشخص هو الوجود على النحو الخاص او حالة تتبعه وان الرضى صرح بذلك ويمكن الحمل عليه ويكون قوله وهو لا يلزم معناه انه على القول بأن الوجود لا يكون اعتباريا فليتأمل وفى حواشى المولوى محمد يوسف على شرح سلم العلوم التفصيل أن المقيد يتصور على انحاء أربعة الاول ما يكون التقييد والمقيد كلاهما خارجين وهذا هو الشخص كما هو التحقيق أن الشخص ليس بجزء بل الشخص هو الماهية الكلية المعروضة للشخص أى الماهية لامن حيث عروض الكلية بل من حيث عروض الشخص وذهب بعض المتقدمين الى جزئيته فالشخص عندهم عبارة عن المقيد الذى يدخل فيه المقيد والثانى ما يكونان

لتقدم ذكره صريحا أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى فالأنثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى رب انى وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا أمير واحد

داخلين فيه وهو الفرد ولا وجود له فى الخارج لجزئية التقيد الذى هو اعتبارى والثالث ما يكون التقيد خارجا والتقيد داخلا ولم يسم بازائه اسم وعند النفر هو الشخص والرابع ما يكون التقيد داخلا والتقيد خارجا وهو الحصة واعتباريتها ظاهرة اه وقوله لجزئية التقيد أى وأما الشخص ففيه خلاف كما تقدم فى كلامه والتقيد هو عروض الشخص ( قوله لتقدم ذكره ) قيل هو قرينة لارادة الحصة وفيه انه يقتضى أن يكون مجازا وقيل قرينة لتعيين المراد لاشتراك اسم الجنس بين الحصة والحقيقة وفيه أن اسم الجنس مع اللام موضوع للحصة المعينة بتقدم الذكر كما مر فهو شرط شرطه الواضع حين الوضع فيكون شرطا لصحة الاستعمال بخلاف قرينة المشترك فانها لم يشرطها الواضع إذ قد تعدد ( قوله رب انى وضعتها انثى ) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى ما هو لانه دارين المرجع والحال التى هى بمنزلة الخبر اعنى انثى فرعايته أولى اه عبد الحكيم ( قوله لكنه ليس بمسند اليه ) لانه مجرور فهو تنظير مناسب ( قوله فى كناية ) المراد بالكناية هنا ما يقابل الصريح وذلك لان كلمة ما وقعت على الذكر ما لا فلا كناية اصطلاحية بل كناية بمعنى عبارة عن شئ فى فهمه خفاء وقيل المراد الكناية بالمعنى المصطلح عليه على رأى الخطيب من أنها اللفظ المراد به لازم ما وضع له لان الذكر لازم للمحرر فهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة كما فى قولك كناية عن الانسان هو مستوى القامة عريض الاظفار وعلى هذا فالمعنى المراد من قولها انى نذرت لك ما فى بطنى محرراً انى نذرت الذكر الذى فى بطنى فيحتاج قولها انى وضعتها الى استخدام ( قوله وقد يستغنى الخ ) كأنه

( أو للحقيقة ) أى وللإشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم اللفظ من غير اعتبار مصادقه من الافراد كقولك

مقابل قوله السابق لتقدم ذكره صريحا أو كناية ( قوله اذا لم يكن في البلد الخ )  
 فالقرينة حالية وهى افراده ( قوله او للحقيقة ) اعلم أن لام الجنس تطلق على لام  
 الحقيقة من حيث هى ومن حيث الوجود فى ضمن بعض الافراد ومن حيث  
 الوجود فى ضمن الجميع باتفاق ولام الطبيعة خاصة بالتسمم الأول باتفاق  
 والخلاف انما هو فى لام الحقيقة فتقبل مرادفة للام الجنس وقيل مرادفة للام  
 الطبيعة ( قوله ومفهوم اللفظ ) لما كان المعنى المشهور للحقيقة هو الماهية المتحققة  
 فى ضمن افرادها الموجودة فى الخارج وهذا القسم اعني المهرف بالام الجنس  
 لا يختص بالحقيقة التى لها افراد موجودة فى الخارج بل يطلق على الحقيقة التى  
 لا أفراد لها أصلا كالعنقاء فان ال فيها للجنس مع أن العنقاء لاحقيقة لما بل  
 لها مفهوم أى أمر يتصور من ذلك اللفظ وهى طائر عظيم الخلق جدا له وجه  
 كوجه الانسان وأجنحة كثيرة وفيه من كل حيوان شبه وقيل مفهومه طائر له  
 أربعون رأسا أشار الشارح بالمعطف التفسيري الى أنه ليس المراد بالحقيقة هنا  
 هذا المعنى بل المراد بها معناها الآخر وهو مفهوم مسمى لأن المفهوم هو  
 الكلى باعتبار تعقله فى الذهن سواء كان له أفراد موجودة فى الخارج أم لا  
 وقال الشهاب القاسمى قوله ومفهوم المسمى كانه دفع لان يتوهم أن المراد  
 بالحقيقة الهوية الخارجية اه أى التى هى الحقيقة الجزئية كما ذكره السيد قدس سره  
 فى شرح المواقف وهى مجموع الماهية والتشخص وتطلق الهوية على التشخص وعلى  
 الوجود الخارجى أيضا كما ذكره الخيالى فى حواشى شرح العقائد النسبية عند  
 قولها حقائق الاشياء ثابتة ( قوله من غير اعتبار مصادقه ) اعلم أنهم صرحوا بأن  
 لام العهد الذهنى ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة فان كان قوله من غير  
 اعتبار الخ قيذا فى المقسم اقتضى تحققة فى كل قسم فيرد عليه أن لأم العهد  
 الذهنى ولأم الاستغراق من أقسام لام الحقيقة على ما صرح مع اعتبارا لما صدق  
 فيها ويحاجب بأن المراد من غير اشتراط اعتبار وذلك لا ينافى وجود الاعتبار

الرجل خير من المرأة (أو الواحد) أى للإشارة الى واحد من أفراد الحقيقة ( باعتبار عهديته فى الذهن )

ولذلك أن تجعل قول المصنف أو للواحد وقوله أو للاستغراق ذكر قسيمين لقوله أو للحقيقة فيكون قوله هنا من غير اعتبار لتحقيق القسم الاول وقوله فيما يأتى مع اعتبار الخالف منته تحقيق القسم الثانى وهكذا وهذا لا ينافى أن الثلاثة أقسام للام الحقيقة التى لم تقيد بقيد من هذه القيود تدبر ( قوله الرجل خير الخ ) فيه أنه لا وجه لجعل اللام فى المثال للجنس والحقيقة من غير التفتات الى ما صدق عليه من الافراد وذلك لان الخيرية لا تعرض لمفهوم الرجل من حيث هو بل من حيث تحققه فى ضمن الافراد فليس المراد أن جنس الرجل من حيث هو خير من جنس المرأة كذلك بل المراد أن جنس الرجل من حيث تحققه فى ضمن الافراد مطلقا أى من غير تعرض لبيان كميته كلاً أو بعضاً خير من جنس المرأة من حيث تحققه فى ضمن الافراد كذلك فالحق أن اللام فى المثال ليست لاحد المعانى الأربعة التى ذكرها المصنف بل للجنس من حيث تحققه فى ضمن الافراد مطلقاً وهذا معنى خامس للام أثبتته المحققون وان كان غير مشهور فيكون هذا القسم من أقسام لام الجنس كالاستغراق والعهد الذهني الا أن أهل العربية لم يمتثلوا له بل عدوا معانى لام التعريف أربعة لانهم أدرجوه فى لام الجنس ولذلك مثل جم غفير منهم اللام الجنس بهذا المثال الا أنه لم يقيدوه بعدم الالتفات الى ما صدق عليه من الافراد لما عرفت أن الخيرية لا تعرض لمفهوم الرجل من حيث هو بل من حيث تحققه فى ضمن الافراد فعلم أن مرادهم المعنى الذى ذكرناه وهذه المناقشة وان كانت فى المثال الا أنها متضمنة لبيان المعنى الخامس الذى أهمله الكثير افاده انطربوطى فى حواشى شرح العوامل الجديد ومن أثبت هذا المعنى الجديد حيث قال قد يعتبر فى المعرف بلام الجنس وجود الحقيقة فى ضمن الافراد غير متيدة بالبعضية أو السكية كما فى القضية المهمة اه والسمرفندى حيث قال يجوز أن يراد بالمعرف الجنس من حيث الوجود سواء كان فى ضمن البعض أو الجسيم أى من غير اعتبار للبعضية والسكية أصلاً اه

لمطابقته للحقيقة وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث وجودها في ضمن بعض الافراد لا كلها كقولك ادخل السوق حيث لاعهد في الخارج وهذا في المعنى كالنكرة

وقال شيخنا الانبائي الخيرية هنا باعتبار المنزلة عند النفوس فليست باعتبار الثواب حتى يقال المصنف بالخيرية انما هو الفرد (قوله لمطابقته للحقيقة) فالفرد لاعهد له من حيث ذاته انما عهده لمطابقته للحقيقة المعهودة ومعنى المطابقة اشتمال الواحد عليها أو صدق الماهية عليه واعلم أن اسم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعمد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع كذا في المطول فانطبق تعريف المعرفة على المعرف بلام الحقيقة اعني ماوضع ليستعمل في شيء بعينه فان الماهية الحاصلة في الذهن أمر واحد لا تعدد فيه في الذهن انما يلحقها التعمد بحسب الوجود كذا في عبد الحكيم وهو يفيد أن اللفظ مستعمل في الماهية الموصوفة بالوحدة في الذهن المعينة فيه لكن من حيث وجودها الخارجي في ضمن بعض الافراد وذلك لا يقتضي كون اللفظ مجازا لانه موضوع للماهية المعينة في الذهن بقطع النظر عن خصوص أحد الوجودين وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه ثم أن مفهوم الماهية المعينة في الذهن من حيث الوجود الخارجي في بعض الافراد لا باعتبار كونه فرداً من الافراد بل باعتبار وجود الماهية فيه الذي هو المستعمل فيه اللفظ لا تعدد فيه لكن الواقع أن الماهية متى وجدت خارجا لا تكون الا متعددة وفرق بين المستعمل فيه اللفظ وبين ما لزم من خارج فالمستعمل فيه اللفظ ماهية معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن بعض مبهم لامن حيث خصوصه والمفهوم من خارج فرض مبهم بخصوص كونه فردا مبهما والتناهي مدلول النكرة بخلاف الاول إذ مدلول النكرة هو البعض المبهم والاول هو ما في ضمنه اه شيخنا الشريفي (قوله في ضمن بعض الافراد) فيطلق حينئذ المعرف بلام الحقيقة على فرد موجود من الحقيقة لكن لامن حيث خصوص كونه فردا من الافراد بل من حيث أن الحقيقة موجودة

وان كان في اللفظ تجري عليه أحكام المعارف وانما قالوا كالنكرة لما بينهما من تفاوت  
ماوهو ان النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة  
فيه فالفردية ليست مما أطلق عليه اللفظ أصلا وان لزمنا باعتبار القرينة الدالة  
على اعتبار الوجود فان الوجود ليس الا الفرد \* واعلم أن اسم الجنس غير المعرفة  
ماعدا المصادر موضوع عند السعد لواحد من آحاد جنسه وعند غيره للجنس  
والبعضية مستفادة من خارج كالتنوين وتاء الوحدة فعلى مختار السعد الفرق بين  
اسم الجنس والنكرة فاسم الجنس مالا دلالة فيه على البعضية كالمصادر فان  
مدلولها الماهية اجماعا كما نص عليه في المفتاح والنكرة مافيه دلالة على البعضية  
وضعا وعلى مختار غيره لافرق والكل أسماء أجناس نكرات والبعضية في بعضها  
مستفادة من القرينة فتدبر وأورد السيد على ما جرى عليه السعد أن اسم الجنس  
عنده اذا كان موضوعا لواحد من آحاد جنسه فاذا عرف بلام الحقيقة وأريد  
به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كما ذكره فقد استعمل  
في جزء معناه فيكون مجازاً قطعا سواء فهم هناك تعدد باعتبار الوجود أو انضمام  
للقرينة كما في نحو ادخلوا السوق أو لم يفهم كما في مقام التعريف اه وانما لم يرد  
هذا على كلام القوم من أن المرف بلام الجنس حقيقة في الماهية من حيث هي  
لانه اذ كان كذلك لاشك أن استعماله في المفرد لوجود الحقيقة فيه لا بخصوصه  
يكون حقيقة لان استعمال المطلق في المقيد من حيث أنه مما يصدق عليه لا باعتبار  
خصوصه قال السيد جوابا عن الاشكال السابق الا أن يدعى أن المجموع المركب  
من اسم الجنس واللام موضوع في إزاء الحقيقة وضعا مغايرا لوضع مفرديه  
وفيه اه ولم يستبعده عبد الحكيم (قوله وان كان في اللفظ الخ) غاية للتعميم  
أي سواء جرى عليه في اللفظ أحكام المعارف أولا فقوله في اللفظ قيد لبيان  
التقسيم ولذا قال عبد الحكيم فعلى تقدير عدم اجراء أحكام المعرفة عليه في اللفظ  
كما في (ولقد أمر على اللثيم يسبني) كونه في المعنى والنكرة أولى وليس المراد انه  
تعريف لفظي لما عرفت أن اللام فيه للإشارة الى نفس الحقيقة وأن القرينة جاءت  
من قرينة خارجية (قوله معناه نفس الحقيقة) أي مع الإشارة الى حضورها في

وانما استفاد البعض من القرينة كالدخول فيما مر فالجهد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى أنفسهما مختلفان (أو للاستغراق) أى للإشارة الى الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لا بقصد الماهية من حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى لولاه لدخل المستثنى في المستثنى منه واللام التى لتعريف العهد الذهبى أو للاستغراق هي لام الحقيقة حمل على القرينة (وهو) أى الاستغراق ضربان

ذهن السامع وبه يندفع قول الرضى ان الإشارة الى الماهية مستفادة من اسم الجنس لان كل اسم انما يخاطب به من يعرف فضله فالحق أن التعريف لفظى اه (قوله الاستثناء) أى المتصل (ان قلت) لم احتجج الى الدليل هنا مع أن الاستغراق لا بد له من قرينة كالاستثناء هنا مع أن الاستغراق لا يتوقف على قرينة بل مداره على قرينة الوجود في الخارج حتى يصرف اللفظ عن الحقيقة من حيث هي وعدم قرينة بعض الافراد فلا يحتاج الى اعتبار قرينة على الاستغراق ويدل لذلك قول المطول وتحقيقه أن اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فأما أن يكون لجميع الافراد أو لبعضها إذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب أن يكون للجميع (قلت) فرق بين المقام الاستدلالي والمقام الخطابي وما هنا من الاول فلا بد فيه من قرينة اه شيخنا الانبأى (قوله هي لام الحقيقة) وذلك أن المعرف بلام الجنس موضوع للماهية لا بشرط اعتبار الافراد كلا أو بعضا ولا بشرط عدم اعتبارها فهو موضوع للماهية لا بشرط شيء وهي تحقق في الماهية المخلوطة أعني الماهية بشرط شيء التى هي الجزئى وليس موضوعا للماهية بشرط لا شيء وهي المجردة حتى يقال أنها لا تحقق في الماهية المخلوطة لما بينهما من التباين فافهم (قوله وهو أى الاستغراق) أى من حيث هو لا في خصوص المسند اليه فلا يرد أن الغيب في المثال الاول مجرور والصاغة مفعول به في المثال الثانى ولا بخصوص اللام كما سيذكره الشارح فكان الاولى أن يقول والاستغراق كما ذكره في الاطول (قوله ضربان) لا يخفى عليك أن التقسيم الى الحقيقى والعرفى لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من

( حقيقى ) وهو ان يراد كل فرد مما تناوله اللفظ لغة نحو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وشهادة ( وعرفى ) وهو ان يراد كل فرد مما تناوله اللفظ عرفاً نحو جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او اطراف مملكته لانه المفهوم عرفاً لا صاغة الدنيا ويحصل الاستغراق أيضاً بغير حرف التعريف كالموصول نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا ( واستغراق المفرد )

غير مخصص إذ أتيان المعرفة باللام أيضاً لواحد مبهم يكون عرفياً وحقيقياً إذ دخول السوق عرفى إذ المراد سوق من أسواق البلد لا أسواق الدنيا بل الإشارة الى الحقيقة من حيث هى أيضاً كذلك لانك ربما تقول فى بلد البطيخ خير من العنب لان بطيخه خير من عنبه فلا إشارة فى كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة العرف ولذا قد يعكس ذلك فى بلد آخر فان ( قلت ) لم لم تجعل الصاغة عهداً تقديراً ( قلت ) لانزاع فى صحته وانما الكلام فيما إذا أريد بها كل صاغة ولو نازعت فى الإرادة نقطع نزاعك بالعدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل الصاغة اه اطول ( قوله وبحصل الاستغراق الخ ) يحتمل أن الفرض منه تعميم ما يفيد الاستغراق ويحتمل أنه جواب مما ورد على المثال وهبارة السعد قيل المثال مبنى على مذهب المازنى والا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو فى اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضاً مما يأتى للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا اه ( قوله واستغراق المفرد أشمل ) الاستغراق هو الاحاطة والمفرد ما قابل المثنى والجمع والمعنى والاحاطة التى فى المفرد أكثر فى تناول من الاحاطة التى فى المثنى والجمع وهذا يشمل الاستغراق الحاصل بأى أداة فيقتضى أن الاستغراق فى المفرد المعرفة باللام أشمل مع أنهم أطبقوا على مساواته للجمع وقد أجابوا عن ذلك بأجوبة الاول أن المراد استغراق ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفرداً فى اللفظ أولاً كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه



ولو بغير حرف التعريف (اشمل) من استغراق المثني والجمع المنكر لانه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين منها والجمع المذكور يتناول كل ثلاثة فاكتر منها على المشهور

معنى الجمعية أشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة أو مفردا نحو قوم ورهط فالجمع المحلى باللام الاستغراقية مفرد نظرا الى المعنى الثاني وهو للعصام أن هذه القضية جزئية والمعنى واستغراق المفرد قد يكون أشمل الثالث أن هذا مخصوص بالنكرة المنفية ولهذا قال شارحنا أما الجمع المعروف الشيخ الرابع أن اطباقيهم المتقدم مبنى على تقدير عدم إبطال معنى الجمعية وأورد عليه أيضا أن قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال أو هذا الخبز يشبع كل رجال أشمل من قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجل وقولنا هذا الخبز يشبع كل رجل وإن قولنا جاءنى كل رجل ليس أشمل من قولنا جاءنى كل رجال بل هو مساو لانك تعتبر الافراد كلها جماعات بحيث لا يخرج فرد كما إذا اعتبرت أفراد المائة جماعات خمسة خمسة لا سبعة سبعة فلا بد أن تكون هذه القضية جزئية وأجاب الشيخ عبد الحكيم بأن هذا الحكم بحسب أصل الوضع فلا ينافى تخلفه فى بعض الصور بمعونة المقام فاندفع الاعتراض بعدم أشملية جاءنى كل رجل وبحسب النظر الى المدلول المطابق فلا يرد تخلفه بحسب استلزام الحكم على السكل الحكم على كل واحد أو بالعكس أى بحسب استلزام الحكم على كل واحد الحكم على السكل فاندفع الايراد بمسألتى الحل والخبز والقضية إما شخصية نظراً الى كون الاستغراق شيئاً واحداً أو كلية نظراً الى تعدده بتعدد الأكلة ( قوله ولو بغير حرف التعريف ) الواو للحال ولوزائده وقد ذكر مقابله بقوله أما الجمع المعروف الخ فما تقدم من إيراد المفرد المعروف على ظاهر اطلاق المتن ( قوله لانه يتناول ) التعبير بالتناول يرشدك الى ما تقدم من أن المعتبر الوضع والمفهوم المطابق لان التناول معناه دلالة اللفظ على ما وضع له مطابقة لا ما كان بطريق اللزوم أو المقام ( قوله والمثنى يتناول كل اثنين ) أى ولا ينافى خروج الواحد ( قوله والجمع يتناول كل ثلاثة الخ ) أى ولا ينافى خروج الواحد أو الاثنين وبعلم من هذا أن

نحو لا رجال في الدار فانه صحيح وان كان فيها رجل أو رجلان

استفراق المثني أشمل من استفراق الجمع وذلك أن المثني يدل على كل اثنين اثنين ولو في ضمن غيرها والجمع يدل على كل جماعة جماعة فيخرج من الاول الواحد فقط ويخرج من الثاني الواحد والاثنان فاذا قلت لا رجلين في الدار صدق هذا النفي مع وجود رجل وإذا قلت لا رجال في الدار صدق هذا النفي مع وجود رجل ومع وجود رجلين فتحقق أن استفراق الاول أشمل كذلك استفراق جمع القلة أشمل من استفراق جمع الكثرة على القول باختلافهما مبدأ وغاية فالاول من ثلاثة الى عشرة والثاني من أحد عشر الى مالا نهاية فأذا قلت لا أفلس عند زيد صدق هذا النفي مع وجود فلس واحد أو اثنين ولا يصدق مع وجود ثلاثة الى مالا نهاية فلا يصدق مع وجوده أحد عشر لوجود الثلاثة أو العشرة مثلاً ضمنها وإذا قلت لا فلوس عند زيد صدق هذا النفي مع وجود واحد أو اثنين الى عشرة واختلاف الغاية لا دخل له ( قوله نحو لا رجال في الدار الخ ) الظاهر انه مثال للجمع في قوله والجمع المذكور الخ لا لاصل القاعدة ولذا لم يتعرض للمفرد والاصل قال بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل فانت تراه جعله استدلالاً لا تمثيلاً وقد اعترض هذا الاستدلال بان هناك دليل ينفي اشتمالية المفرد المثني ولو سلم فالدليل لا يثبت اشتمالية المفرد المحلى بال اشارة الى ذلك في المطول بقوله ولقائل ان يقول لو سلم كون استفراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام الاستفراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد اه وبانه معارض بانه يصح لا يطبق حمل هذا الحجر رجل حيث يطيقه رجلان او رجال دون لا يطيقه رجال وقد أجيب عن ذلك بان هذا الحكم بحسب اصل الوضع وما بالوضع لا يتخلف فما ثبت لجزئية يثبت لباقي الجزئيات فاندفع ايراد ان الدليل أخص من المدعى وبانه منظور للمدلول المطابق واشتمالية الجمع في مسألة الحمل ثبتت بالاستتزام فلاجل ما على الدليل من المناقشات السابقة عدل الشارح

الى التمثيل ( قوله لارجال ) يصح فيه الفتح بناء على كون لاماملة حمل ان والرفع على كونها طاملة حمل ليس وعلى الاول تكون لانصا في الاستغراق لانه اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل أو مقدرة نحو لارجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل اولا رجل في الدار بل رجالان قال الرضى من هذه وان كانت زائدة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كأن اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتداءً منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني من هذا الجنس واحد الى ما لا يتناهي قال السيد (فان قلت) كيف يكون نحو لا رجال نصا في الاستغراق مع جواز خروج واحد أو اثنين منه (قلت) نحو لا رجال نص في استغراق أفراد مدلوله فلا يخرج عنه شيء من الجماعات كما أن لا رجل نص في استغراق أفراد مدلوله فلا يخرج عنه شيء من آحاد مدلوله فخرج واحد أو اثنين من لا رجال لا يقدح في تلك الخصوصية إذ ليس من أفراد مدلوله (فان قلت) لا خفاء في صحة قولنا لا رجل في الدار الا زيد ولا رجال فيها الا الزيدون فلا يكون شيء منهما نصا في استغراق آحاد مدلوله (قلت) الاستثناء لا يوجب تخصيصا ولا يقدح في كون اللفظ نصا لجريانه في أسماء العدم مع كونها نصوصا في معانيها اه باختصار وقوله لا يوجب تخصيصا قال عبد الحكيم أما على مذهب الجمهور من أن الاستثناء اخراج عن الحكم دون المدلول فلان المستثنى منه على صومه وأما على مذهب من جعل المستثنى منه مستعملا فيما سوى المستثنى مجازا أو الاستثناء قرينة عليه فلان التخصيص فرع استعمال اللفظ في المعنى العام ولا استعمال فيه ما هنا وأما على مذهب من قال أن مجموع المستثنى منه والمستثنى موضوع لما سواه بالوضع التركيبي كأنه وضع لفظ سبعة مثلا للعدد المختص وعشرة الا ثلاثة أيضا فلان المستثنى منه عنده بحسب هذا الوضع بمنزلة زاي زيد لا معنى له فضلا عن التخصيص اه ان (قلت) لا الواقعة في عبارة الاصل هي العامة حمل إن أو ليس أو مختلفة (قلت) قال في الايضاح بدليل أنه لا يصدق لا رجل في الدار في نفي الجنس اذا كان فيها رجل أو رجالان ويصدق لا رجال في الدار اه

وقوله في نفى الجنس يحتمل أن في بمعنى اللام وعليه فلا في التلخيص هي العامة  
 عمل أن ويجوز أن يكون معناه لا رجل في الدار اذا استعمل في صورة نفى الجنس  
 احترازاً عما اذا استعمل في نفى الوحدة فانه لا مضموم له حينئذ كما صرح به السيد  
 ويؤيده أنه قال في نفى الجنس دون لنفى الجنس وعلى هذا الاحتمال يصح أن تكون  
 لافي التلخيص محتملة في الموضوعين للعامة عمل ان وللعامة عمل ليس فيجوز ان  
 تكون في كلا الموضوعين لا المشبهة بليس او الاولى لنفى الجنس والثانية المشبهة بليس  
 نعم لا تجمل الاولى من قبيل المشبهة بليس والثانية لنفى الجنس لانه حينئذ لا وجه  
 لتقييد الايضاح بقوله في نفى الجنس لان لا التي لنفى الجنس ليس لها حالة اخرى  
 بخلاف التي بمعنى ليس وقد جرى السعد في مطوله على الاحتمال الاول فجعل لافي  
 الموضوعين هي العامة عمل ان فقال وانما اورد البناني بلا التي لنفى الجنس لانها  
 نص في الاستغراق اه وقد اختلف في وجه تعليل ايراد البناني بما ذكر بالنصوصية  
 في الاستغراق ف قيل ان تمبير المصنف بالصحة وعدمها يقتضي ان تكون لافي  
 قوله لا رجل نصافي الاستغراق اذ لو كانت لافي لا رجل هي المشبهة بليس لصح  
 لا رجل اذا كان فيها رجلان بناء على انها لنفى الوحدة وتأويل ذلك بأن المراد انه  
 لا يصح اذا كان فيها رجلان بناء على الظاهر من الاستغراق وان صح بناء على  
 خلاف الظاهر خروج عن الظاهر المتبادر من عدم الصحة رأساً وان كانت عبارة  
 الايضاح ظاهرة في ذلك حيث قيد بقوله في نفى الجنس المفيد للتقيد بحال  
 الاستغراق فانه اذا كانت لالنفى الجنس لا حاجة حينئذ لذلك التقيد وفهم السيد  
 خلاف ذلك فقال على قول المطول انما اورد الغم يعني انه لما ادعى أن استغراق  
 المفرد اشمل من استغراق الجمع اورد بيانه في جمع ومفرد منفيين بلا النافية  
 للجنس لانها نص في الاستغراق فنحو لا رجل لا يصح ان يخرج منه فرد اصلا  
 ونحو لا رجال مع نصوصيته في الاستغراق اذا جاز ان يخرج عنه واحد أو اثنان  
 جاز في غيره من المجموع بالطريق الاولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى اه قال  
 عبد الحكيم قوله جاز في غيره من المجموع النسخ فيه بحث اما أولاً فلانه ان اراد  
 بالمجموع المستغرقة سواء كانت بحرف التعريف أو بالاضافة أو بوقوعها

## أما الجمع المعروف فمساو للمفرد المعروف

في سياق النفي فلا نسلم الملازمة لأن البيان مختص بالواقع في سياق النفي وإن أراد الجوع الواقعة في سياق النفي | الظاهرة في الاستغراق فالملازمة مسلمة لكن لا نسلم اتضاح ثبوت المدعى بذلك لأن المدعى أعم من الواقع في سياق النفي الظاهر في الاستغراق وغيره وأما ثانياً فلأن اللازم مما ذكره أن يكون الاستغراق المنصوص في المفرد أشمل من الاستغراق المنصوص وغير المنصوص في الجمع ولا يلزم أن يكون الاستغراق الظاهر في المفرد أشمل منه ولو أريد البيان بطريق الأولوية لوجب أن يقرأ لأرجال بلا التي لنفي الجنس ولأرجل بلا المشبهة بليس ليبدل على أشملية الاستغراق الظاهر في المفرد من الاستغراق المنصوص في الجمع فيلزم اشتمالية المنصوص في المفرد من الظاهر في الجمع والمنصوص في الجمع بطريق الأولى والحق أن كلام الشارح رحمه الله تعالى غير محتاج إلى هذه العناية فإن مقصوده الاستغراق بلا التي لنفي الجنس واضح غاية الوضوح فلا استشهاد بها أولى لكونه نصاً في المقصود وإن اتضاح ثبوت المدعى حاصل بهذا البيان إذ الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق الحاصل بحرف النفي وغيره وبين الظاهر والمنصوص في مفهوم الاستغراق إنما الفرق بين أدوات الاستغراق وبين احتماله لغير الاستغراق وعدمه اهـ (قوله أما الجمع المعروف) مقابل قوله والجمع المنكر وقد علمت أن الشارح خص القضية المتقدمة بما إذا كان الاستغراق بنير حرف التعريف (قوله فساو الخ) (إن قلت) الدليل الذي أشار إليه في قوله والجمع المذكور يأتي هنا أيضاً وهو أن الجمع لا يقتضي الاستيعاب الجموع حتى أن معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد فتفتي المساواة (قلت) كون المعنى ما قلت يستلزم تكراراً في مفهوم الجمع المستغرق لأن الثلاثة مثلاً جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الأربعة والخمسة وما فوقهما فيندرج فيه أيضاً في ضمنها بل تقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبراً في الجمع المستغرق وما عداه من الجماعات مندرج فيه فلا اعتبر كل واحدة منها أيضاً لكان تكراراً محضاً فلذلك ترى الأئمة يفسرون

الجمع المستفراق اما بكل واحد واحد فيكون كالمفرد في استغراقه كانه قد بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية واما بالمجموع من حيث هو مجموع كما في قولك للرجال عندي درهم حيث حكموا بانه اقرار بدرهم واحد للسكل بخلاف قولك لكل رجل عندي درهم فانه اقرار لسكل رجل بدرهم والمضى الاول اكثر استعمالا من الثاني كذا قالوا ويرد حينئذ ان لارجال ان يقصده به نهي كل جماعة جماعة كان تكرارا بمعنى ما ذكر في المصنف باللام وحينئذ فان قصده به نهي كل واحد واحد فلا فرق بينه وبين لارجل في الاستغراق فنثبت المساواة لاشتمالية المفرد ولا يصح ان يقصده به نهي السكل من حيث هو كل لانه يكون صادقا اذا كان واحد من الرجال فقط خارجا عن الدار وبطلانه ظاهر وحينئذ فتبطل اشتمالية المفرد سواء كان الاستغراق بحرف التمريض أو بأداة النفي تدبر قال في المطول جوابا عن هذا السؤال قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين لان الواحد مع اثنين آخرين من الاحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من المجموع والتقدير أن كل جمع من المجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا أن كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصبح جاءني جمع من الرجال باعتبار عجيء فرد أو فردين منه فهو ممنوع بل هو أول المسألة اه وقوله قلنا لو سلم اشارة الى المنع وحاصله أنا لا نسلم ان الجمع لا يقتضي الاستيعاب المجموع لان الجمع مع اللام موضوع للجنس المطلق من غير اعتبار معنى الجمعية بمعنى أن مدلوله الافراد من حيث هي لا يقيّد الافراد ولا يقيّد الاجتماع على أن الجمع المنكر يدل على أفراده دلالة التكرار بحرف العطف وبمد دخول حرف الاستغراق لم يحدث له سوى الاستغراق في معناه على ما كان عليه وقوله لان الواحد مع اثنين آخرين من الاحاد أي أحاد الجمع يعني أنه مهما جمع من المجموع كما قيل فيما بعد فأن قيل اذا دخل في الحكم غير الواحد أو الاثنين لم يبق شيء آخر يضم الى الواحد أو الاثنين ليحصل جمع آخر قلنا هذا مع أنه كلام على السند مدفوع بأن دخول الغير في الحكم لا يمنع صحة ضم شيء منه الى الواحد أو الاثنين لان هذا مجرد اعتبار لا يتوقف على التصديق والاجتماع في زمان أو مكان بل يكفي مجرد وجود ما فوق

في شمول كل فرد نحو والله يحب المحسنين كما قال أكثر أئمة الأصول والنحو وأشار إليه أئمة التفسير فالقول بأن المفرد المعروف اشمل من الجمع معناه في الجملة (وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه بالاضافة الى معرفة

الاثنين من الافراد والحاصل أننا لا نسلم صحة قولنا الرجال في الارض على قصد الاستغراق الختبقى كيف وصحة استثناء عيسى عليه الصلاة والسلام مما لا يتصور فيه نزاع أما اذا كان الحكم على كل فرد كما هو الحق فظاهر وأما اذا كان الحكم على كل جمع بناء على الفرد وتقدير التسليم فلتن عيسى عليه السلام مع زيد وعمر جمع من الرجال وايسوا على الارض ودخولهما في الحكم لا يمنع صحة اعتبارهما مع عيسى عليه السلام جمعا من الرجال كذا نقل عنه اهـ (قوله في شمول كل فرد) لكن المفرد المستغرق صالح لان يراد به جميع الافراد وأن يراد به بعضها الى الواحد بأن يخصه حتى يبقى تحت واحد وأما الجمع فلا يجوز تخصيصه الى الواحد لانه ازالة للعموم فلا بد من بقاء أصل المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو متحقق في الواحد وفي الجمع الجنس مع الجمعية وأقاربا ثلاثة أو اثنان على اختلاف الرأيين فلا يجوز تخصيصه الى الواحد والا لكان نسخا للجمع لا تخصيصا كذا ذكره الشارح في التلويح وعليه أطبق أئمة الأصول والحاصل أنه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن فرق بينهما في جانب القلة اهـ عبد الحكيم فالجمع مع اللام موضوع للجنس المطلق أى من غير اعتبار معنى الجمعية لكن هذا انما هو باعتبار ما طرأ من التركيب مع اللام وهو العموم وهذا لا ينافي أن الجمع وحده له دلالة على معنى الجمعية فاذا بطل العموم بالتخصيص بقي الجمع وحده فلا بد من تحقق مدلوله فافهم واحمل على هذا قول المصنف في الاطول اعلم ان من لا يفرق بين الجمع المحلى والمفرد كذلك في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصلح أن يراد به الجنس في ضمن أى بعض الى الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم أن الجمع المستغرق تبطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق لازوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف بالام الجنس

لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال من حلف لا يتزوج النساء يحث بتزوج واحدة وعليه قوله لا يحل لك النساء من بعد فقد اريد بالجمع المعرف باللام الجنس في ضمن أى بعض الى الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف باللام الاستغراق أى لا أتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للخائنين خصما أى لا تخاصم عن خاين اه فقوله اذ لا يصالح حاصله الفرق الذى ذكرناه أول القولة بقولنا لكن الخ فقوله تبطل جمعيته لانه مستعمل للجنس المطلق من غير اعتبار معنى الجمعية لان الجمعية اعتبر عدمها والانى ماسبق عن التلويح فهذا لا ينافي عدم جواز تخصيصه الى الواحد لان معنى عدم اعتبار معنى الجمعية أنه مستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل فرد أو غيره فمضى اقيت العلماء الا زيدا أى كل عالم وكل عالين وكل علماء فكل عالين وكل عالم جاء من أبطال معنى الجمعية أى فرض معناه على الجمعية وهذا لا ينافي عدم جواز تخصيصه الى الواحد لانه ازالة العموم فليتمأمل فقوله والمعرف بلام الجنس أى الاستغراقية لعدم الموجب اذ لا تتداخل الأفراد حتى يحصل التكرار فقوله يحث بتزوج واحدة هذا مذهب الخنفة قالوا والجمع المعرف مجاز عن الجنس وبطل عنه الجمعية حتى في جانب القلة قالوا لانه لما لم يكن في تلك الامثلة مهورد ولم يكن للاستغراق فائدة اذ لا يركب كل الخيل ولا يمكن تزوج كل امرأة فمنعه لغو قلنا أن الجمع فيها للجنس لان فيه ابقاء الجمعية من وجه لان الجنس يدل على الكثرة ولو لم يحمل على الجنس ويبقى الجمعية لبطل الكلام بالكلية وأبطال الجمعية من وجه أولى هذا ومذهب الشافعى لا يحث الا بتزوج ثلاث نقله الدمامينى عن السبكي عن الرافعى محافظة على الجمع ولم ينظروا لان معناه لا أتزوج كل واحدة ولا كل اثنين ولا كل ثلاث كما في الرضى وتقدم فقوله لانا نفعل هذا من قبيل الخ كلام فاسد لانه ان كان ما قبله في المعرف بلام الجنس فلا حاجة الى أشكال وجواب لان الجمع المعرف بلام الجنس يبطل عنه الجمعية ويراد منه الواحد ولا يجوز ارادة الجمع منه لان الحمل على الجنس على تقدير امتناع الاستغراق على ما صرح به في التوضيح حتى لو قال يتزوج النساء يحصل البر بتزوج واحدة كما في عبد



الحكيم فيتعين أن يكون ما قيل في المعروف بلام الاستغراق كما حملنا عليه ولو قال هذا في المعروف بلام الجنس لكان صواباً ويكون معناه ماصراً فتأمل (قوله والله يجب المحسنين) ان قلت لم يدل عن الافراد مع أنه أخصر قلت المنفرد يحتمل الجنس أي ماهية المحسن ولو في فرد فهو ليس أصريحاً في تناول لكل فرد ولذلك ذكر صاحب الكشف في وجه افراد المظم في آية وعن المظم مني أن الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى أن هذا الجنس هو العمود والقوام وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو أنه لم يبين منه بعض عظامه ولكن كلها اه يعني لو قيل وهنت للعظام كان المعنى أن الذي أصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كأنه وقع مع سامع شك في الشمول والاحاطة لأن التقييد في الكلام ناظر الى تنهى ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام لأن المقام مقام التضرع والابتهال فللمناسب له المعنى الاول دون الثاني وأن كانا متلازمين (تنبيه) قد أورد على قولهم واستغراق المنفرد أشمل أراد أجاب عنه في التلخيص ولم يتعرض له المصنف هنا وحاصل الاشكال ان الاسم المنفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بأفراده على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون فرد معه مثله واستغراقه وأن كان مستفاداً بالقرينة يدل على تعدده وأن معه آخر مثله فبينهما تناف لتنافي مقتضاها فلا يجتمعان وقد أجيب عنه بجوابين الاول بمنع التنافي بينهما بفاه على أن استغراق المنفرد بمعنى السكل الافرادي وهو الدال على منفصل الآحاد لا على جماعتها أي على كل فرد فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه لا لسكل المجموع أي كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون منافياً للوحدة لا اعتبار آخر معه مثلاً وهذا الجواب مبني على أن مدلول المنفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار آخر معه مثله لا اعتبار عدم أصـ آخر مثله معه وانما قيل أن الوحدة بمعنى عدم اعتبار آخر معه لأنها إنما فهمت من عدم الدليل على اعتبار آخر الذي هو علامة التثنية والجمع وعدم الدليل انما يدل على عدم المدلول وهو عدم اعتبار آخر ولا يدل على اعتبار عدم آخر الذي هو

( لكونها أى الاضافة اخصر طريق ) فى الجملة الى احضاره فى ذهن السامع نحو  
هو اى مع الركب اليمانيين مصعد جنيب وجنابى بمكة موثق

الوحدة بالمعنى الثانى والجواب الثانى سلمنا التنافى بينهما لسكن لام الاستغراق  
المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع فى  
نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريده عنها وهذا الجواب مبنى على أن مدلول المفرد  
الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه وهو ظاهر لانه فى مقابلة المثنى والمجموع فكما  
يقيد فيهما أن يكون آخر معه كذلك يعتبر فى المفرد أن لا يكون آخر معه ولذلك  
لا يستثنى من المفرد الاثنان والجماعة أفاده عبد الحكيم وقوله مبنى على أن  
مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه بان يدل لفظه على أن ليس  
تحتة سوى واحد مما يطلق عليه ذلك اللفظ بخلاف الجمع والوحدة بهذا المعنى  
تتنافى الكل المجموعى وهو ظاهر وكذا الافرادى لانه وأن لم يدل على كل فرد  
مع ملاحظة اجتماع مع آخر لكنه دل عليه مع دلالاته على الآخر واعتبار أن  
ليس تحتة سوى واحد ينافى الدلالة على غير الواحد ولذا جرد عن تلك الوحدة  
وصار للجنس امكن أن يلاحظ فيه معنى الجميع وان كان استغراقه بمعنى  
الكل الافرادى كما يمكن ذلك فى الجمع وان كان استغراقه أيضا بمعنى الكل  
الافرادى وحينئذ يصح وصفه بنعت الجمع وقوله لانه فى مقابلة المثنى والمجموع  
النخ يعنى أن الدال على وحدته هو مقابله لها ومقتضى المعاملة اعتبار عدم  
الآخر كتقابل الضدين لاعدم الاعتبار لتقابل النقيضين لان المفرد ليس رافعا  
للجمع والتثنى بل هو شئ معتبر بنفسه مستقلا فلا فليس الدليل على الوحدة  
هو عدم علامة التثنى والجمع حتى يكون من تقابل للنقيضين ويكون عدم  
العلامة هو الدال على الوحدة وتكون بمعنى عدم الاعتبار كما فهمه صاحب  
القول السابق ( قوله لكونها أخصر طريق ) المراد انها أخصر الطرق التى تفيد  
مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام كما هنا فأن مقصود المتكلم أفادة أنه  
محبوب له أى ليقيد زيادة الحصر بطريق الاحضار التى تفيد ذلك الذى أهواه  
ومن أهواه ونحو ذلك كالذى يميل إليه قلبي وهوى وهذا الاخير أخصرها

فهو أى مهوى أخصر من الذى أهواه ونحوه والاختصار مطلوب لضيق المقام  
وفرط السآمة لكونه فى السجن وحبيبه على الرحيل والمصعد الذاهب فى الارض  
والجنيب التابع والجلئان الشخص والموثق المقيد ونقطة البيت خبر معناه تأسف  
وتحسر (أو لغيره) أى لغير كرن الاضافة اخصر (كتضمنها تعظيم المضاف اليه أو  
المضاف أو غيرهما) كقوله فى تعظيم المضاف اليه عبدى حضر تعظيما لك بأن لك  
عبدا وفى تعظيم المضاف عبد الخليفة ركب تعظيما للبعد بانه عبد الخليفة وفى تعظيم  
غيرهما عبد السلطان عندى تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا  
اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه (أو) لتضمنها  
(تحقيرا) للمضاف نحو ولد الحجام حاضر أو المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر  
أو غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد (واما تنكيره) أى المسند اليه (فلا افراد) أى  
للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسمى  
(أو لغيره) أى لغير الافراد (كنوعية) أى للقصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم  
غشاوة أى نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله (وتعظيم وتحقير) كقوله  
له حاجب عن كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب

(قوله أى مهوى) بحسب ياء المتكلم تحقيفا وهو اسم مفعول كرمى وأوله بذلك  
لتصح نسبة الخبر اليه (قوله أى الذاهب فى الارض) هذا هو المعنى الاصل والمعنى  
المراد مبعد بكسر الميم وفتح العين (قوله واماتنكيره) أى ايراده تنكرة (قوله  
الى فرد) أى شخص بدليل المقابلة (قوله له حاجب) الحجب يستعمل بعن قال تعالى  
كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون فقوله له حاجب صلة محذوفة وفى كل أمر ظرف  
مستقر صفة لحاجب أى له حاجب عن الارتكاب فى كل أمر يشينه وهو الشين وفيه  
أشارة الى أن المانع له هو كونه شيئا لا أمرا آخر عبد الحكيم أو أن فى بمعنى هن  
وبعبارة قوله له حاجب يعنى النفس الانسانية (قوله وليس له عن طالب العرف  
حاجب) أورد أن اللائق حذف طالب لان الحجب للطالب عن العرف لا للمدوح  
أو عرفه عن الطالب على ما هو المناسب وأجيب بتقدير مضاف أى عن إحسان  
طالب العرف أى الاحسان اليه أى ليس له حاجب للطالب عن إحسانه اليه وقال

فمعنى حاجب الاول مانع عظيم والثانى مانع حقير فكيف بالعظيم (واما وصفه ) اى  
المسند اليه ( بنعت فلكونه ) أى النعت ( كاشفا ) مفصحا ( عن معناه ) أى معنى  
المسند اليه كقولك الجسم الطويل المريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله

عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحجاب عن طلاب المعروف كناية عن  
ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير أى أحسنه  
كما قيل اه وكتب أيضا قوله وليس له كان الاولى الفاء لدلالة ما قبله عليه اذ لو كان  
مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشينه فتأمل أفاده فى الاطول اه بناتى  
( قوله وأما وصفه الخ ) قال السعد فى مختصره أى وصف المسند اليه والوصف  
قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو انسب ههنا  
وأوفق بقوله واما بيانه وأما الإبدال منه أى أما ذكر النعت له ( فلكونه )  
أى الوصف بمعنى المصدر والاحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ  
أحد معنييه وبضمير معناه الآخر على ما سيبنىء فى البديع أن شاء الله تعالى  
وبتلك المبارقة يتضح الشارح ( قوله كاشفا ) عن معناه هو من الوصف الكاشف  
وأما قال مبينا له كاشفا عن معناه فجمع بين التبيين والكشف كان الاول بالنظر  
اليه نفسه والثانى بالقياس الى السامع دلالة على أن الوصف بلغ فى ذلك الغاية  
القصوى حتى صار حدا للموصوف أو جاريا مجراه والمثال المذكور من القسم  
الاول على رأى المعتزلة والحكاه فان ذلك الوصف حد للجسم أى تعريف له  
على رأيهم وفيه مع ذلك إشارة الى علة الاحتياج الى افراغ يشغله لان المعتد  
فى الجهات الثلاث لا يتصور الا فى مكان ثم الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع  
لانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والاعراب  
كانه قيل الجسم الذاهب فى الجهات كما أن قولك حلوحامض خبر واحد معنى كانه  
قيل مزعم تعدد اللفظ والاعراب وأيضا الوصف فى الاصل مصدر فيجوز أن  
يطلق على المتعدد نظرا الى أصله على أن الوصف المذكور فى المتن بمعنى ذكر النعت  
وليس فيه دلالة على كون النعت واحدا أو متعددا ومنهم من قال الوصف  
الكاشف هو الطويل الموصوف بما بعده فأن العريض صفة مخصصة للطويل

وكذلك العميق صفة مخصصة له أو للعريض وقيل الصفة الكاشفة هي العميق وحده لاستلزامه الطويل والعريض من غير عكس كذا في السيد قال الفري وهذا أى ما تقدم للسيد انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم أو يراد بالطويل وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوص الخبر يدل على أن الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمى عند من يثبت به وبهذا ظهران كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء قطعاً واما على مذهب المعتزلة فتمشيتها غير ظاهرة أيضاً لانهم قائلون بالجوهر المفرد والتحيز وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع أنه لا امتداد له اللهم الا أن يصار الى تعدد العمل أو يقال المشار اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم اه وقد أشار الشيخ عبد الحكيم الى دفع الاشكال الاول أعنى أن التعريف بالطويل العريض العميق يشمل الجسم التعليمى ولا يحتاج للفراغ عند المعتزلة الا لطبيعى بأن ما ذكر خاصة لانهم لا يثبتون الجسم التعليمى الذي هو كم له الابعاد الثلاثة لتكون هذه عرضاً عاماً تشمله فيفتقر الى ذكر الجوهر احترازاً عنه وانما انحصر عندهم في ذلك لانهم من المتكلمين وهم ينكرون الجسم التعليمى لانه المقدار الذى أنكروه بناء على تركيب الجسم من الجزء الذى لا يتجزأ فانه لا اتصال بين الاجزاء عندهم فليس عندهم أمر فى حد ذاته هو عرض حال فى الجسم والتفاوت بين الاجزاء صغيراً وكبيراً راجع الى قلة الاجزاء وكثرتها فهى المحتاجة الى الفراغ المائتة له والى دفع الاشكال الثانى أعنى قول الفري انه لا مكان للتعليمى عند من يثبته فلا يصح قول السيد أن فيه اشارة الى علة الاحتياج بقوله وفيه أى كلام السيد اشارة الى أن ما يصدق عليه الجسم عند المعتزلة ينحصر فى الجوهر وهو المحتاج الى الفراغ الذى يملؤه وعند الحكماء فى التعليمى والطبيعى وكلاهما محتاج الى المكان بل الشاغل بالذات هو الجسم التعليمى بدليل اختلاف المكان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجسم الطبيعى بحاله وانما قال عند المعتزلة والحكماء لان الجسم عند الاشاعرة متركب من جوهرين فصاعداً اه فقوله بل الشاغل الخ صريح فى رد هذا الاشكال

فإن هذه الاوصاف مما يوضح الجسم ويعرفه ( أو لغيره ) أى لغير كونه كاشفاً للمسند اليه ( ككونه مخصصاً له ) أى مقلداً اشتراكه أو رافعاً احتمالاً وفي عرف النحاة التخصيص تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح رفع الاحتمال في المعارف ( أو ) كونه ( مدحاً أو ذماً ) نحو جاني زيد العالم والجاهل حيث يتعين الموصوف قبل ذكر النعت والا لكان مخصصاً ( أو ) لكونه ( تأكيداً ) نحو أمس الدابر كان يوماً عظيماً فإن أمس مما يدل على الدبور ( وأما توكيده ) أى المسند اليه

( قوله فإن هذه الاوصاف ) أى مجموعها بناء على الاحتمال الاول فى كلام السعد والغرض الوصف الاول المقيّد بما بعده بناء على الاحتمال الثانى ويصح أن يراد كل منها أى الاوصاف بناء على ما جوزه فى الاطول من ارادة الكشف ولو من بعض الوجوه تدبر ( قوله مخصصاً ) الفرق بينهما وبين الوصف المبين أن الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفى الوصف المبين كشف المعنى ( قوله أى مقلداً اشتراكه ) أى فى النكرات ( وقوله أو رافعاً احتمالاً ) أى فى المعارف فالتخصيص يشمل الامرين وهذا اصطلاح البيانيين وهو غير اصطلاح النحويين الذى ذكره الشارح بعد . والتعبير بالتقليل يشمر بأن المراد الاشتراك المعنوي وذلك لان الاشتراك اللفظي لا يتصور فيه تقليل الاشتراك لان الذى يوجد فيه ازالة الاشتراك من أصله لا تقليله وقد يقال يتصور تقليل الاشتراك اللفظي بلا تحمل نحو عين مملوكة فإن هذا الوصف يبقى معه بعض الاشتراك اللفظي لصدقه بالجارية والمنقودة دون الشمس ( قوله ككونه مخصصاً ) قيل لم يرد أن يكون الوصف مخصصاً مانعاً عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر أنه لا تمنع بين هذه الاعتبارات بل أراد أنه اذا لم يكن الوصف مخصصاً اتضح أن المراد المعاني المذكورة ( قوله أمس ) مثلث الآخر ( قوله مما يدل على الدبور ) وفائدة ذكر الوصف حينئذ اظهار فرح أو تألم على حسب ما وقع فى أمس ولا يخفى أن الوصف المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصلى بخلاف الوصف الذى هو لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم قال السعد حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما الى الجنس

( فللتقرير ) أى تقرير المسند اليه أى تحقيق مفهومه

دون التفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة ( انتهى ) قال السيد أقول قال فى الكشف فأن قلت هلا قيل وما من دابة ولا طائر الا أمم أمثالكم وما معنى زيادة قوله فى الأرض ويطير بجناحيه قلت معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل وما من دابة قط فى جميع الأرضين السبع وما من طائر قط فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهملة أسرها توجيه ذلك أن النكرة فى سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز أن يراد بها هاهنا دواب أرض واحدة وطيور جو واحد فيكون استغراقا عرفيا فذكر وصف نسبته الى جميع دواب أية أرض كانت وطيور أى جو كان على السواء فاتضح أن الاستغراق حقيقى يتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق والأقطار المختلفة فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة ويرد على ذلك أن النكرة فى سياق النفي تدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله أمم أمثالكم لأن كل فرد لا يكون أمما وكذا ان أريد بها كل نوع لأن كل نوع أمة واحدة لا أمم وجوابه أنها محمولة هاهنا على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر والى السؤال والجواب أشار فى الكشف بقوله فأن قلت كيف قيل الا أمم مع أفراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طائر دالا على معنى الاستغراق ومقتضاها عن أن يقال وما من دواب ولا طيور حمل قوله الا أمم على المعنى وقال فى المفتاح ذكر فى الأرض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان أن القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسین وتقريرهما وعلى هذا القول لا اشكال فى الخبر لان الخبر انما هو عن الجنسین كأنه قيل وما من جنس من ذين الجنسین الا أمم أمثالكم ولا يتصور زيادة تعميم واحاطة بسبب الوصف لان الجنس مفهوم واحد والشارح توهم اتحاد كلامى الشيخين فأضاف افادة الوصف زيادة التعميم والاحاطة الى كلام المفتاح اهـ ( قوله فللتقرير ) فى المطول وذكر العلامة فى شرح المفتاح أن المراد مجرد تقرير الحكم ثم قال وهو خلاف ما صرحوا به فى نحو

أى جملة مقرر محققا بحيث لا يظن به غير نحو جاني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن جملة على معناه ( اولغيره )

لا تكذب أنت من أن تأكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم وتقويته اهـ لكن عبارة المفتاح هكذا وأما الحالة التي تقتضي تأكيده فهي اذا كان المراد لا يظن بك السامع في حكمك ذلك تجاوزا أو سهوا أو نسيانا كقولك عرفت أنا وعرفت أنت وعرف زيد زيد أو نفسه أو عينه وربما كان القصد الى مجرد التقرير انتهى وهي صريحة في أن مراده تقرير الحكم حيث اعتبر دفع ظن التجوز والسهو والنسيان فيه فقال في حكمك فيكون مجرد التقرير معناه التقرير المجرد عما سبق وهو اعتبار التجوز والنسيان والسهو فيبقى تقرير الحكم ومراده من الحكم الاسناد والاثبات لا الثبوت لان التأكيده انما يدفع التجوز والسهو والنسيان فيه لان الثبوت ليس فعلا له حتى يسهوا ويتجاوز فيه واطراف الحكم الى كاف الخطاب تفيد ذلك فأن اضافته اليها تقتضي نسبه اليك ولا ينسب اليك غير فعلك فالتأكيده ربما يكون القصد منه أن مجرد تقرير الحكم بمعنى الاسناد يعنى أن المسند اليه في قصد المتكلم هو عين المذكور لا غيره وهذا لا ينافي ما صرحوا به من أن التأكيده لا يكون لتقرير الحكم بمعنى الثبوت وتقويته فان المفيد له تكرير الاسناد لا تكرير المسند اليه فاندفع الاعتراض بالخالفه أى الذى ذكره المطول بقوله وهو خلاف ما صرحوا به فأن قولهم انما يفيد تقرير المحكوم عليه أى من حيث انه محكوم عليه فهو مفيد لتقرير الحكم بمعنى الاستاذ وقولهم دون الحكم مرادهم به الحكم بمعنى الثبوت فقول الشارح هنا أى تحقيق مفهومه الخ ان أراد به أن القصر بالتوكيد تحقيق المفهوم في نفسه لا من حيث الحكم عليه فهو ممنوع اذ لا معنى له وان اراد به أن القصد به تحقيق المفهوم ليتحقق لازمه وهو الحكم بمعنى الاسناد فهو عين ما قاله لاملامه وقد علمت صحته كذا في عبد الحكيم بزيادة ( قوله أى جملة الخ ) يعنى ليس المراد تحقيقه في نفسه وازالة الخفاء عنه بل تحقيقه بالقياس الى ازالة احوال الغير عن سماع لفظ المسند اليه لشاغل شغل سمعه ( قوله أو عن جملة ) أى غفلة السامع عن جملة لفظ



أى لغير تقرير المسند اليه ( كدفع توهم تجوز ) نحو قطع اللص الامير الامير  
أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض  
غلمانه (أو) دفع توهم (سهو) نحو جاءنى زيد لئلا يتوهم ان الجائى غيره وانما  
ذكره سهوا (أو) دفع توهم (عدم الشمول) نحو جاءنى القوم كلهم أو أجمعون

المسند اليه على معناه اشغل شغل فهمه انتهى عبد الحكيم وقوله ليس المراد الخ  
اخذه من قوله بحيث لا يظن الخ وأشار الى أن المراد بالظن مطلق احتمال الغير  
وقوله بشاغل شغل سمعه فإذا سمع المسند وشغله شاغل عن صماع المسند اليه  
احتمل عنده ان يكون المسند اليه غيره وكذا اذا شغل فهمه شاغل عن حمله على  
معناه وليس منشأ غفلة السامع عن حمله على معناه توهم تجوز المتكلم أو سهوه لان  
الكلام فى غير ذلك كما علمت ( قوله أى لغير تقرير المسند اليه ) أى لغير مجرد  
التقرير فلا ينافى وجود التقرير مع نكتة مما يأتى (قوله كدفع توهم تجوز) وان  
لم يدفع محققه فقد يجامع كما فى رماني الاسد نفسه ولعل المراد بالتجوز ارتكاب  
خلاف الاصل فيشمل المجاز بالحذف واللغوى والعقلى فنفسه فى زيد نفسه جاء  
وقع عند غير المصنف التجوز العقلى فى اسناد الخبر الى المبتدأ وعنده التجوز  
فى اسناد الفعل الى الفاعل تدبر ( قوله ان اسناد القطع ) او ان الامير مجاز عن  
غلامه لا أن قطع مجاز عن أمر فلا يدفعه قوله توهم سهو أى توهم السامع سهو  
المتكلم أى أن المتكلم سهوا فى ذكر زيد مثلاً وكتب أيضا قوله أو لدفع توهم  
السهو ترك النسيان مع انه مذكور فى المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة  
فى القاموس سهوا عنه نسيه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح أهل الحكمة  
من جعل السهل وزوال الصورة من المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج فى حصولها  
الى تحصيل ابتداء بل يكفى الاستحضار والنسيان لزوال الصورة من الحافظة  
حتى يحتاج الى تحصيلها ابتداء ودخل سبق اللسان لان فيه زوال صورة اللفظ  
الذى يراد ذكره عن المدركة والصورة الحاصلة فيها صورة المفهوم من الاطول  
اه ينافى ( قوله أو دفع توهم عدم الشمول ) هو زيادة توضيح والافه من قبيل  
دفع توهم التجوز الا ان يخص ما تقدم بالتجوز العقلى ( قوله أو أجمعون ) هى

لثلاثتهم ان بعضهم لم يجيء الا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد (واما بيبانه) أى في التوكيد بمعنى كل فلا دلالة لها على الاجتماع لكن ذكر بعض الائمة الحنفية في اصول الفقه ان فائدة اجمعون في الآية الدلالة على أنهم عن آخرهم اجتمعوا في زمان واحد على السجود وكأنه قيل سجدوا كلهم مجتمعين وفي ذلك زيادة تقرير وتعبير لا بلبس لان الجم الغفير اذا اجتمعوا على امتثال المأمورية في زمان واحد ولم يتخلف احد منهم عن ذلك الزمان كانت مخالفتهم بعدا عن الحق وادخل في الذم واعترض عليه بوجهين الاول انه يقتضي وقوع اجمعون حالا مع كونه مرفوطا ومعرفة والثاني ما اشار اليه الشارح وهو ان اجمعون في التأكيذ بمعنى كل ولو كرر كل لم يفد الاجتماع في الزمان قطعا وكذا ما هو بمعناه والجواب عن الاول ان قوله كأنه قيل سجدوا كلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى لا توجيه للاعراب وعن الثاني انه وان كان بمعنى كل الا ان له اصل اشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعاني الاصلية في السكني كما صرح به السيد (قوله لثلاثتهم ان بعضهم لم يجيء الا أنك لم تعتد بهم) اقول أى اطلقت القوم واردت بهم من عدا ذلك البعض كانهم هم القوم فالتأكيذ يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم (قوله أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد) اقول وذلك لتعاونهم واشتباك مصالحهم واشتراك مضارهم ورضاء كلهم بما فعله بعضهم وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ للقوم اذ علم انه أراد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكرنا فالظاهر ان في الكلام حينئذ مجازا اسناديا وفي كون التأكيذ بكل واخواته دفعا لتوهم هذا المجاز بحث فانك اذا قلت جاءني القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول في آحاد من القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الآحاد الا ترى ان قولك كل للقوم فعلم كذا يفيد شمول الاحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم قاله السيد ودفع هذا البحث الشيخ عبد الحكيم

تعقيب المسند اليه بعطف البيان ( فلا يضاحه باسم مختص به ) نحو قدم صديقك زيد ولا يلزم كون الثانى اوضح لجواز ان يحصل الايضاح باجماعهما ( غالبا ) من زيادتي وهو قيد في الايضاح وفي اختصاص الثانى بالاول وقد يكون عطف البيان بغير ايضاح كقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس فان بيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا للايضاح كما تجبى الصفة لذلك وقد يكون باسم لا يختص بالمسند اليه كقوله

ما نقله عن الرضى من ان الفاظ الشمول تقرر اتصاف المتبوع لكونه مانسب اليه عاما لأجزائه شاملا بخلاف كل القوم صلوا فانه يفيد الاحاطة والشمول في آحاد القوم لافي النسبة ثم قال السيد واعلم ان لنسبة الفعل الواقع من البعض الى الكل وجهان آخر وهو ان يراد وقوعه فيما بينهم وحينئذ يكون المجاز لغويا اما في الهيئة التركيبية اى ان قلنا ان الهيئة التركيبية للفعل مع الفاعل موضوعة للنسبة بطريق القيام مستعملة في النسبة بطريق الوقوع فيه واما في لفظ الفعل ان قلنا ان للنسبة الى الفاعل التي هي جزء مدلول الفعل صيغة هي النسبة بطريق القيام شبه بها النفسية بطريق الوقوع فيه واستعمل الفعل فيها والتأكيدي بكل لا يدفع هذا التجوز أيضا بزيادة وقد علمت مما تقدم أنه يدفع قول المصنف وأما يمانه ( قوله فلا يضاحه الخ ) يلزم عليه اتحاد الملة مع الممول ولذلك قال الشارح أى تعقيب الخ دفعا لهذا ( قوله وهو قيد في الايضاح الخ ) اعلم أن عبارة الاصل ليس فيها غالبا فورد عليها اعتراضات ثلاثة جوابها أن الايضاح والاختصاص مبنيان على الغالب فدخل مالا ليضاح فيه وما اذا كان الثاني غير اوضح وما كان باسم غير مختص وبه تعلم أن القيد هنا للدخال فافهم وحاصل الاعتراضات الثلاثة أنه يتوهم من لفظ الايضاح انه لا بد ان يكون الثانى اوضح مع انه ليس كذلك فقد لا يكون الثانى اوضح كما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة بين عشرين مغيرة له واسمه بين ثلاثين كذلك مع كونهم مغايرين للعشرين فاذا اتبع الاسم الكنية عطف بيان لها افاد ايضاحها وان كانت الكنية اوضح من الاسم حال الافراد الثاني أن فائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح

والمؤمن المائذات الطير يمسحها ركباني مكة بين الغيل والسند  
 فان الطير عطف بيان للمائذات مع انه لا يختص بها والمؤمن هو الله وواوه  
 وان كان الايضاح يلزمه فقد ذكر صاحب الكشف ان البيت الحرام في قوله  
 تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جي به للمدح لا  
 للايضاح اه ووجه كونه للمدح ان فيه اشماراً باعتبار الوضع التركيبي الى كونه  
 محرماً فيه القتال والتعرض لمن التجأ اليه وان كان مستعملاً هنا في معناه العلمي  
 ولذا جعل المجموع عطف بيان فاقيل أنه يجوز أن يكون البيت الحرام نعماً  
 موطئاً للكعبة كما جعل قرءانا عربياً حالاً موطئاً من ضمير أنزلناه ليس بشئ  
 لأن الظاهر المعنى الملهي وكذا ما قيل انه بدل لانه في حكم تكرير المامل وليس  
 المقصود تكرير نسبة الجمل اليه ولا النسبة الى الثاني مقصود أصلياً ووجه  
 كونه ليس للايضاح أن الكعبة اسم مختص ببيت الله لا يشاركه فيه شئ الثالث  
 أن عطف البيان قد يكون بغير اسم مختص لكن حمل في الاطول الاختصاص  
 على ما يطرده في كل عطف بيان حيث قال مختص به في التركيب وأن كان لا اختصاص  
 له بانفراده فإنه وقت ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلا يرد  
 ان عطف البيان لا يلزم ان يكون مختصاً بالمتبوع اه ( قوله والمؤمن ) قسم بالله  
 عز وجل أي والله الذي أمن المائذات أي الملتجئات الى الحرم الساكنات به  
 احتماء من الصياد والطير عطف بيان على المائذات وهو اسم غير مختص بالمائذات  
 لانه يشملها وغيرها كما ان المائذات يشمل الطير وغيره فبينهما عموم وخصوص  
 وجهي وجواب القسم ( قوله ) في البيت بعده

ما أن اتيت بشئ أنت تكرهه اذا فلا رفعت سوطاً الى يدي  
 والمائذات اما منصوب على المفعولية للمؤمن أو مجرور باضافة المؤمن اليه فمنسب  
 الطير على هذا باعتبار محل المائذات والاول أظهر ( قوله يمسحها ركباني مكة )  
 لاجل التبرك بها من غير تنغير لها والا حرم المسح وقال بعض الحواشي المراد  
 يمسحها انهم يمشون عليها من غير تباعد عنها ومع ذلك لا تنفر منهم لما لهمته  
 من أنها محرمة عليهم ( قوله والغيل ) بفتح الغين المعجمة لا بالناء

للقسم والعائدات جمع طائفة من العود وهو الالتجاء وقيل العائدات حديثة الإنتاج من البهائم والمهني أقسم بالله الذي يؤمن الطيور والعائدات الى حرم مكة بحيث لا يلحقها ركبان مكة بين القميل والسند مكان بمكة (واما الابدال منه) أى المسند اليه (فلزيادة التقرير) من اضافة المصدر الى المفعول أو من اضافة البيان ونكتة ذكر الزيادة هنا دون التأكيد الا يهمل الى أن الغرض من البديل ان يكون المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق والبديل الواقع في النصيح اما بديل كل أو بعض أو احتمال نحو جاني زيد أخوك وجاني القوم أكثرهم وسلب زيد ثوبه فالتقرير في الاول بالتركيب وفي الاخيرين باشتغال المتبوع على التابع اجمالا حتى كأنه مذکور لانه في أولهما جزء من المتبوع وفي ثانيهما كونه المتبوع مشعرا به اجمالا وطالبا له بحيث تبقى النفس عند ذكر المتبوع منتظرة لذلك وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه

( قوله واما الابدال منه ) جعل المبدل منه هو المسند اليه بحسب الصورة وان لم يكن المقصد بالعائدات الى الاسناد اليه بل الى الاسناد الى البديل (فائدة) قولهم المبدل منه في حكم السقوط ليس كليا قال الرضي ولا كلام في ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتغال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وقال في المفصل قولهم البديل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تميمين لما يتبعانه لا أن اهدار الاول واطراحه واجب الاتراك تقول زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا غلي ذهبت تهدير الاول لم يسند كلامك ومثله زيدا رأيت غلامه صرا اهدار الثاني (قوله أن يكون المقصود بالنسبة) اسم يكون ضمير يعود على البديل والمقصود وخبره (قوله إما بدل كل) وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماها متغايرين (قوله أو بعض) هو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوماه بعضا من مفهوم فنعوا الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الا هين وإن كان مفهوماه بعضا من مفهوم الهين (قوله أو اشتغالا)

بحيث يطلق ويراد به التابيح نحو أعجبتني زيد اذا أعجبتك علمه بخلاف ضربت زيدا وهو الذي لا يكون عين المبدل منه مشتملا ولا بضمه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتغال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومقتاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة الى ذكره منتظرة له فيجسده هو مبينا ومختصا لما أجمل اولا اه مطلق وكتب السيد على قوله وهو الذي يكون ذاته بعضا الخ مانصه اقول قد يتوهم عكس ذلك قسما خامسا من المبدل يسمى ببديل الشكل من البعض ويمثل له بقوله نصر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات وبنحو قولك نظرت الى القمر وفلكه اذا جعل القمر جزءا من الفلك وانت تعلم أن ذلك لإثبات باب بما يحتمل غيره اه وقوله بما يحتمل غيره فان طلحة يحتمل ان يكون على حذف مضاف أي أعظم طلحة وأعظما يحتمل ان يكون كناية عن طلحة وقد تقصد الملازمة بين القمر وفلكه مع وجود القرينة الدالة على الا تكون النسبة الى القمر مقصودة فيكون بدل احتمال فافهم (تنبيه) احترز الشارح بقوله الواقع في الفصيح عن بدل الغلط ويبدل له قول المطلق وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام اه لكن ذكر السيد ان قسما منه يكثر وقوعه في الفصيح حيث قال اقول منهم من فصل وقال الغلط على ثلاثة اقسام غلط صريح محقق كما اذا أردت ان تقول جاءني حمار فسبقتك اسانك الى رجل ثم تداركته فقلت حمار وغلط نسيان وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تداركه بذكر المقصود فهذان لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية وفطنة وان وقع في كلام فقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه بكلمة بل وغلط بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم تتوهم انك غلط وهذا معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتغننا وشرطه ان ترتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدركانك وان كنت متعمدا لذكر النجم غلط نفسك وتري انك لم تقصد الى تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس والدعاء الغلط ههنا واظهاره ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل ولو ذكر لهذا مثالا بما وقع في كلامهم لكان اولى (قوله بحيث يطلق الخ) لم يرد بذلك ان زيدا في

إذا ضربت حمارة ولهذا صرحوا جاء زيد أخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم لا بدال الثلاثة لا تخلوا عن إيضاح وتفسير ( وأما المصطف ) أى عطف الشيء على المسند اليه ( فلتفصيل المسند اليه مع اختصار ) نحو جاءني زيد

المثال المذكور قد اطلق على علمه مجازا كما يوهمه صدر كلامه بل اراد ان الاعجاب قد ينسب الى زيد في الظاهر ويفهم منه ان المقصود نسبتته الى بعض الصفات كأنه قيل اعجبني شيء من زيد ثم بين ذلك بعلمه فجاء التقرير بسبب التكرير اجمالا وتفصيلا قال بعض النحاة انما سمى بدل اشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له فيجىء الثاني ملخصا لما أجملت في الاول مبينا له فظهر بذلك ان نحو جاءني زيد غلامه أو أخوه أو حمارة بدل غلط لا بدل اشتمال كما يشعر به كلام ابن الحاجب حيث اكتفى في بدل الاشتمال بمجرد ملازمة بغير الكلية والجزئية فان هذا الاكتفاء يقتضي اندراج تلك الامثلة في بدل الاشتمال بل صرح في شرح المفصل بان قولك ضرب زيد غلامه من بدل الاشتمال يفيدك زيادة توضيح لهذا المعنى ما نقل عن المبرد انه قال انما سمى بدل الاشتمال لان الفعل المسند الى المبدل منه يشتمل على المبدل ليتم ويفيد فان الاعجاب اذا اسند الي زيد لا يكتفى به من جهة المعنى فانه لا يعجبك لحمه ودمه بل معنى فيه وكذلك السلب في سلب زيد فانه لم يسلب ذاته بل شيء منه كذلك السؤال عن الشهر الحرام في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام لا يفيد الا ان يكون عن حكم من احكامه بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضربت زيدا مفيد لا يحتاج الى شيء آخر وكذلك قولك قتل الامير سباق وبنو الوزير وكلاؤه ليس من بدل الاشتمال اذ شرطه الاستيفاد وهو من المبدل منه معنى بل تبقى للنفس مع ذكر الاول متشوقة الى البيان للأجمال الذي فيه ولا جمال في الاول ههنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل الامير ان القتل سباق وهكذا حال نظائره فلا يجوز فيها الابدال مطلقا كذا في السيد ( قوله فلتفصيل المسند اليه ) ليس المقصود تفصيل جمل بعد

وعمره فان فيه تفصيلا للمسند اليه بأنه زيد وعمره من غير دلالة على تفصيل المسند بان المجيئين كانا معا أو مرتبين بمهلة أو بلا مهلة وخرج بالمهية نحو جاء زيد وجاء عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع أنه ليس من عطفه بل من عطف الجملة لانتفاء الاختصار (أو) لتفصيل (المسند) بأنه حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده بمهلة أو بلا مهلة

ذكره أو ملاحظته بل المقصود ذكره مفصلا متعددا قد لوحظ فيه الخصوصيات لوجه ما أي سواء كانت الخصوصية في كل من المعطوف والمعطوف عليه كما في جاء زيد وعمرو أو في أحدهما كما في جاء زيد ورجل آخر وسواء كانت تذكيرا أو تأنيثا أو تشخيصا أو غير ذلك فخرج بالقييد الاول الاجمال في ذكره وهو أن يذكر باعتبار أمر شامل كما في قولك جاءني رجلان أو رجال وخرج بالقييد الثاني نحو جاءني رجل ورجل آخر فانه ليس من كلام البلغاء وقيل واختاره المعصم التفصيل ذكره متعددا منفصلا بعضه عن بعض في العبارة والذكر ولا يلزم القيد الثاني وصاحب هذا القول يلتزم أن المثال المذكور من كلام البلغاء تدبر (قوله من غير دلالة على تفصيل المسند) لان الواو انما هي للجمع المطلق أي الجمع بلا قيد (قوله كانا معا) هو استطراد (قوله وخرج بالمهية) أي وبأضافة تفصيل إلى المسند اليه كما أشار إلى ذلك بقوله مع أن إلى الخ (قوله أو لتفصيل المسند) قال في المطول فأن قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني الآخر فالشارب فالتائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على أنه يلزم أن يكون لتفصيل المسند وقال قبل ذلك فأن قلت للعطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان نقول أول تفصيلها معا قلت ذكر للشيخ في دلائل الاعجاز أن للنفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات ووجه الامر أنه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه اه



(مع اختصار) نحو جاء زيد فعمر و أو ثم عمرو أو جاء القوم حتى عمرو فالثلاثة  
 اشترك في تفصيل المسند اذا الفاء تدل على الترتيب بلا تراخ و ثم تدل عليه بترأخ  
 وحتى على أن أجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن من الأضعف الى الأقوى أو بالعكس  
 الى أن يبلغ ما بعدها فمعنى تفصيل المسند فيها اعتبار تعلقه بالمتبوع أولاً وبالتابع  
 ثانياً من حيث أنه أقوى اجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يعتبر فيها الترتيب الخارجى  
 لجواز أن يكون تعلق الفعل بما بعدها قبل تعلقه بالأجزاء الاخر نحو مات كل أب  
 الى حتى آدم أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاء  
 القوم حتى عمرو اذا جاؤا معا ويكون عمرو أضعفهم أو أقواهم فان قلت في  
 الثلاثة أيضاً تفصيل المسند اليه فلم لم يقل او تفصيلها معا قلت حصول الشئ  
 من الشئ لا يلزم كونه مقصوداً منه فتفصيل المسند اليه في الثلاثة وان كان  
 حاصله لكن ليس العطف بها لاجله لان الكلام اذا اشتمل

كلامه ففى نحو جاءنى زيد فعمر يكون الفرض اثبات مجئى و عمر بعد مجئى زيد بلا  
 مهلة حتى كأنه معلوم أن الجائى زيد و عمرو والشك انما وقع فى الترتيب والتعقيب  
 فيكون العطف بافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءنى زيد فعمر كان تقياً  
 لمجئته عقيب مجئى زيد ويحتمل أنهما جاءا معاً أو جاء لك عمرو وقبل زيد أو بعده بمدة  
 متراخية ام وقد ذكر الشارح الاشكال الاخير وجوابه بعد (قوله مع اختصار)  
 احتراز به عن نحو جاءنى زيد و عمرو و بعده بيوم أو سنة كذا فى المختصر ولم يرد باليوم  
 والسنة تعين المدة بل المهلة فكأنه قال بعده بمهلة وفى شرحه للمفتاح بعده متعاقبا أو  
 متراخيا فلا يرد ما قيل ان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون  
 الاختصار داعياً الى اختيار العطف عليه كيف وشئ من الفاء وحتى و ثم لا يفيد  
 التعقيب بيوم أو سنة فلا فائدة التعقيب بلامهلة مقام يقتضى الفاء ولا فائدة التعقيب  
 بيوم أو سنة مقام يقتضى هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار ام  
 عبد الحكيم (قوله على أن أجزاء ما قبلها) الاجزاء مثال ويمكن ادراج الابعاض  
 وما كالاجزاء فيها بأن يراد بها ما يشمل الاجزاء الحقيقية والتزيلية والابعاض تدبر  
 ثم دلالة حتى على الترتيب عقلية لا وضعية وبه يحجب مما أورده الحفيد (قوله قلت)

على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض المقصود من الكلام ففى هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كأنه أمر كان معلوماً وانما سيق الكلام لبيان أن مجيئ أحدهما كان بعد الآخر نبيه على ذلك الشيخ عبد القاهر واعتمده السعد التفتازانى وخرج بالمعية نحو جاء زيد وعمر وبعده بيوم أو نحوه فان فيه تفصيلاً للمسند لكن لا مع اختصار بل بزيادة الظرف فتفصيل المسند بحسب الوقوع فى الازمنة انما استفيد من الظرف لامن العطف (أو لغيره) أى لغير تفصيل ماذ كر (كرد السامع) عن الخطأ فى الحكم (الى الصواب)

نظر فيه صاحب الاطول بأن كون العطف لتفصيل المسند اليه أو المسند أعظم من الكون له مقصود الذات أو لغيره ولاخفاء فى كون تفصيل المسند اليه مقصوداً بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند فانظره (قوله على قيد زائد) والقيدهنا الترتيب بين المجيئين مثلاً بمهملة أولى بن قاسم (قوله على مجرد الاثبات) نحو ضرب زيد عمراً (قوله فهو الغرض المقصود الخ) ففى صورة النفي يكون النفي منسجماً على التقيد أى متوجهاً على التقيد فقط فعنى ما جاء فى زيد فعمر وانتفاء عقبية محيىً وعمرو لمجيئ زيد وهذا صادق بمجيئهما أو مجيئ عمرو قبل زيد مطلقاً أو بعده بمدة متراخية كما فى المطول ولا يكون التقيد متعلقاً بالنفى أى بان يتوجه التقيد على النفى فينتقيد به اذ لو كان كذلك لكان معنى ما جاء فى زيد فعمر وانتفى مجيئ عمرو وعقب انتفاء مجيئ زيد فالعقيب بين النفيين فيفيد انتفاء مجيئهما معاً وهذا ليس بمقصود ما لم تكن قرينة على رجوعه للنفي نحو ما أكرمت ابني تأديباً أى أن انتفاء الاكرام لاجل التأديب والحاصل أن هذه القاعدة التى ذكرها الشيخ محلها ما لم تكن قرينة على خلافه وإلا فقد يراد نفي المقيّد فقط والمقيّد والعقب معاً بواسطة القرينة (قوله نحو جاء زيد الخ) انما احتراز عن ذلك بأنه من القسم الاول إذ العطف فيه أفاد تفصيل المسند اليه مع اختصار بمحذف العامل الذى قام العطف مقامه وأما تفصيل المسند وتعددده بحسب الوقوع فى الازمنة فانما استفيد من التقيد بالظرف لامن العطف وليس فى الكلام باعتبار تفصيل المسند اختصار فصيح الاحتراز عنه اهـ سيد (قوله عن الخطأ فى الحكم) تعدية الخطأ بنى يفيد تعدية الصواب بها أيضاً وهذا

نحو جاء زيد لا عمرو لمن اعتقد أن صمرا جاء دون زيد أو أنهما جاءا معاً ( أو  
 صرف الحكم ) عن المحكوم عليه ( الى ) محكوم عليه ( آخر ) نحو جاء زيد بل  
 عمرو وما جاء زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى  
 التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع

يقتضى أن الخطأ والصواب صفتان للحكم مع ان الواقع أنهما قسمان له إذا الحكم  
 هو الايقاع أو الانتزاع أى اعتقاد الوقوع أو اعتقاد عدمه وكل منهما ينقسم الى  
 اعتقاد مطابق للواقع فيكون الحكم صواباً والى اعتقاد غير مطابق فيكون الحكم  
 خطأ فكان الصواب للشارح أن يقول عن الخطأ أى الاعتقاد الغير المطابق والى الصواب  
 أى اعتقاد المطابق وبمخالف قوله فى الحكم ودفع الاشكال بأن هذا مبني على أن المراد  
 بالحكم لا يقيع والانتزاع وليس مراداً بل المراد بالحكم المحكوم به بقرينة كلامه  
 فى المطول وتعلق الخطأ والصواب به من حيث نسبته الى المحكوم عليه ( قوله أو أنهما  
 جاءا معاً ) قال فى المطول بعد ذلك وما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان  
 زيدا جاءك دون عمرو قال عبد الحكيم يعنى ان لا تجبى لقصر القلب والافراد  
 ولكن لقصر القلب فقط واما قصر التعيين فلم يجبى لثبوت من حروف العطف  
 اه والجبى وعدمه فى كلامه اراد به الورد وعدمه لعدم الصلاحية واعتراض فى  
 المطول على كون لكن لقصر لقلب بانه يخالف لكلام النحاة اذ كلامهم يقتضى  
 ان قوله ما جاءنى زيد لكن عمرو كلام ابتداءى لا لرد الاعتقاد غاية الامر ان  
 المتكلم حين قال ما جاءنى زيد وكان بين زيد وعمرو ملازمة دفع ما عساه ان يقوم  
 السامع من عدم مجبى عمرو ولو فرض ان هذا التوهم حاصل من قبل لكانت لقصر  
 الافراد لا القلب تدبر ( قوله وصرف الحكم الخ ) ضبط المذهب فى بل اذا كان فى  
 الاثبات حكم المتبوع انه كالمسكوت عنه عند الجمهور او انتفاء الحكم عنه قطعاً عند  
 الخابج كما نقله الشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل واذا كان فى  
 النفي حكم المتبوع حكم الاثبات فى انه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم  
 بالانتفاء على ما هو رأى بن مالك وبالاثبات على ما توهمه الشارح وحكم التابع  
 الجزم بالثبوت له كالاثبات على رأى الجمهور والجزم بالانتفاء على رأى المبرد

والتردد على رأى السكاكي وعضد الملة والدين صرح به السكاكي في قسم المنعرج  
وعضد الملة والدين في الفوائد الغائية اه فترى على المطول وقوله والتردد اى  
بين الثبوت والانتفاء ومعناه أن المتكلم حاكم عليه ولا بد ان يكتفى ان المحتمل ان الحكم  
هو الثبوت كما هو رأى الجمهور ويحتمل انه الانتفاء كما هو رأى المبرد وليس  
معناه ان التابع في حكم المسكوت عنه اى ان المتكلم لم يحكم عليه لا بنفى ولا  
بغيره والظاهر ان حكم المتبوع عندهما موافق لمذهب الجمهور واستشكل مذهب  
الجمهور عند تقدم النفي واجيب بان الحكم هو المجبى من حيث يعتبر نسبة اهم  
من ان يكون اثباتا أو نفيًا فهنا نسب المجبى الى الاول نفيًا ثم صرف عنه  
الى الثانى اثباتا وجعل الاول فى حكم المسكوت عنه واما من يقول ان المجبى  
منفى عن المتبوع ثابت للتابع فلا وجود للصرف على قوله وفى المطول بعد ان  
ذكر حكم المنفى على مذهب الجمهور مانعه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع  
قطعا حتى يفيد فى المثال المذكور عدم مجبى زيد البتة كما فى لكن وبهذا يشعر  
كلامهم فى بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد المنفى يفيد نفي الحكم عن التابع  
والمتبوع كالمسكوت أو الحكم متحقق الثبوت له فعنى ما جاءنى زيد بل عمرو  
بل ما جاءنى عمرو فعدم مجبى عمرو متحقق ومجبى زيد وعدم مجبئته على  
الاحتمال أو مجبئته متحقق فعصر الحكم فى المثبت ظاهر وكذا فى المنفى على  
مذهب المبرد وأما على مذهب الجمهور ففيه اشكال اه وقوله وقيل قائله ابن  
مالك وقوله أو الحكم متحقق الثبوت الى قوله او مجبئته متحقق قال السيد اقول  
هذا مبنى على ما توهمه من كلام بن الحاجب فى الاثبات يعنى كما ان صرف اثبات  
المجبى عن المتبوع الى التابع يقتضى عدم مجبئته قطعا كذلك صرف نفيه عنه  
الى تابعه يقتضى مجبئته قطعا والمنقول عن المبرد ان الغلط فى الاسم المعطوف  
عليه فيكون الفعل المنفى مسندا الى المعطوف كأنك قلت بل ما جاءنى عمرو  
كما كان فى الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثانى فلا فرق عنده بين المثبت  
والمنفى فى كون المتبوع بمنزلة المسكوت عنه واما ابن مالك فقد زعم ان بل بعد  
النفي كذلك بل بعد ولكن مقرر لحكم ما قبلها ويجعل ضده لما بعدها عنده

أن يجعله في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم  
فالمراد بالحكم المعروف مانسب الى شيء اثباتا كان أو نفيا كالجبيء وصرفه بهذا  
المعنى صحيح في المنفي كالمثبت والكلام على بل مستوفى في حاشية شرح  
جمع الجوامع وغيرها

ويفهم من هذا الاطلاق ان عدم مجيء زيد محقق هنا كما في قولك ماجاءني  
زيد لكن عمرو وذهب اليه ابن الحاجب ايضا حيث قال يحتمل اثبات الجبيء  
لعمره بان يكون معنى بل عمرو جاء عمرو ويحتمل نفى الجبيء عن عمرو بان  
يكون معناه بل ماجاء عمرو وذلك على قياس الاثبات فان فيه صرف المثبت  
الى التابع وههنا صرف النفي اليه وقول السيد هذا مبنى الخ اى بين التردد  
المذكر بين كون المتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الثبوت مبنى على  
ما توهمه الشارح رحمه الله تعالى من كلام ابن الحاجب والا فالمراد جعل  
المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه صرح بان الغلط في اسم المعطوف عليه كما  
أص عليه في الرضى دون الحكم المنفى أما قوله ومعنى الاضراب الخ أى عند  
الجمهور (قوله ان يجعل في حكم المسكوت) نعم اذا اتى بلا قبل بل ابطلت الايجاب  
قبلها وقررت النفي وأكدته فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو ابطلت مجيء زيد واذا قلت  
ما جاء زيد لا بل عمرو قررت النفي كذا في الاطول (قوله قطعا) راجع لينفى (قوله خلافا  
لبعضهم) هو ابن الحاجب في الاثبات وابن مالك في صورة النفي قوله (فالمراد بالحكم  
الخ) كتب السيد على قول المطول فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفى  
على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال اه ما نصه اقول وذلك لان  
الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن  
ان يتكلف ويقال الحكم هو الجبيء من حيث يعتبر نسبة اعم من ان يكون  
اثباتا أو نفيا فههنا نسب الجبيء الى الاول نفيا ثم صرف عنه الى الثانى اثباتا  
وجعل الاول في حكم المسكوت عنه اه فقول الشارح والمراد بالحكم الخ هو  
جواب السيد وقول السيد وجعل الاول في حكم المسكوت عنه قال عبد  
الحكيم وبهذا الاعتبار كان صرفه له بخلاف قول ابن مالك ان الجبيء منفي عن

(وأما فصله ) أى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل (فلتخصيصه) أى المسند اليه (بالمسند) أى لقصر المسند على المسند اليه لأن معنى زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوز به إلى غيره فالباء داخلة على المقصور كما يقال فى إياك نمجد معناه نخصك بالعبادة ويجوز دخولها على المقصور عليه وقد بسطت الكلام على ذلك فى الحاشية

المتبوع ثابت للتابع فان فيه ابطال الاول واثباتا للثانى فلا صرف (قوله فصله) على حذف مضاف أى اراد فصله فقول الشارح أى تعقيب الخ بيان للحاصل المعنى بعد ملاحظته هذا المضاف فاندفع ما يتوهم من ان الشارح جعل الفصل مصدرا بمعنى التعقيب بضمير الفصل وهو غير ثابت وعنه مندوحة ان قلت هو ملصق بكل من المسند اليه والمسند فلم جعل من احوال المسند اليه دون المسند قلت قال السعد انما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترب به اولا ولانه فى المعنى عبارة عنه وفى اللفظ مطابق له وقوله عبارة عنه انما يأتى على قول مرجوح أن ضمير الفصل ضمير حقيقة له مرجع لسكن الصحيح انه صفة ضمير لا مرجع له وليس بضمير بل حرف اسم أى واطلاق الضمير عليه مجاز مرسل علاقته المشاكلة (قوله) (أى) لقصر المسند على المسند اليه) إن قلت كيف هذا التفسير مع أن الذى يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لأن معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت إن ما قلته يوافقه كلام السيد حيث قال فى حواشى الكشف وشارح المفتاح ان إدخال الباء على المقصور عليه هو الأصل انتهى أى لانه حينئذ تكون الباء للتعدي وهو الأصل ولذا كان هو العرف العام ولكن كثر دخول الباء على المقصور كما هنا وتكون الباء حينئذ للسببية على خلاف الأصل ومعنى للتخصيص الجمل مختصا ولا يفيد القصر انما الافادة جاءت من جعل الباء للسببية او الاكلة . واعلم . أن السعد فى شرح الكشف قال ان دخولها على المقصور عليه هو الاستعمال العرفى العام يعنى هو عربى استعماله العرف العام ودخولها على المقصور هو الشائع العربى وان السيد فى حواشى الكشف وشرح المفتاح ان إدخال الباء على المقصور عليه هو الأصل

(وأما تقديمه) أي المسند اليه (فلا يكون ذكره أهم) ولا يكفي في التقديم مجرد  
 فيقال اختص الجود بزيد لكن الأكثر استعمالا دخوله على المقصور هو إذا  
 تأملت علمت أنه لا خلاف بينهما وقولنا ومعنى التخصيص الخ هذا ما رتضاه عبد  
 الحكيم فخصت معناه جعلت الشيء مختصا لأن فعل مشدد المين يأتي بمعنى جعل  
 الشيء ذا صفة فليس مدلوله الصريح التخصر أصلا وإنما هو لازم من جعل الباء  
 للسببية أو الآلة وإنما مدلوله الصريح جعل الشيء مختصا أي غير مشارك غيره ومنفرد  
 عنه لعدم مشاركة غيره وانفراده معنى له لا لازم كما الداه السيد فليمنظر هذا إذا  
 دخلت الباء على المقصور فإن دخلت على المقصور عليه تمين كونه صلة الاختصاص  
 (قوله وأما تقديمه) قال في المطول فإن قلت يطلق التقديم على المسند اليه  
 وقد صرح صاحب الكشف بأنه إنما يقال مقدم ومؤخر للزال لا للمقار في  
 مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ  
 والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه انتهى كان قبل  
 التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل  
 وذلك بأن تعمد إلى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجمله بمبتدأ نحو زيد قائم  
 وتؤخره تارة فتجمله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني  
 ومراد صاحب الكشف ثمة هو الضرب الأول وكلامه أيضا مشحون باطلاق  
 التقديم على الضرب الثاني انتهى قال السيد والضرب الأول تقديم معنوي  
 والضرب الثاني تقديم لفظي على قياس الإضافة المعنوية والنظمية اه يمتنى أن  
 التقديم من صفات اللفظ وتقسيمه إلى المعنوي واللفظي باعتبار تحقق معنى  
 التقديم وهو نقل الشيء من مكانه إلى ما قبله في الأول دون الثاني كتقسيم الإضافة  
 التي هي من صفات اللفظ اليهما باعتبار تحقق معنى الإضافة وهو الاختصاص  
 في الممنوية دون اللفظ قاله عبد الحكيم (قوله أهم) أي من ذكر المسند وإن كانا  
 جميعا يهمين لكونهما ركنا الكلام وأهم أفضل تفضيل من همه الأمر ما أحزنه ويؤيده  
 عطف يعينك على يهملك في عبارة شرح المفتاح الشريفي أو من هم المستقيم جسمه  
 أذابه وذهب لحمه فهو كناية عن كمال العناية (قوله ولا يكفي في التقديم) أي

ذكر الاهتمام بل لا بد أن يبين أن الاهتمام بأى سبب فلهذا فصلته كالاصل بقوله ( أما لانه ) أى تقديم المسند اليه ( الاصل ) لانه محكون عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا تقديمه فى الذكر أيضا ( ولا مقتضى للمدول عنه ) أى عن ذلك الاصل اذ لو كان ثم ما يقتضى المدول عنه فلا يقدم كما فى الفاعل فان مرتبة المامل التقديم على المعمول ( أو لغير ذلك كتمكن الخبر فى ذهن السامع ) لان فى المبتدأ تشويها للخبر كقوله

فى ذكر النكتة المقتضية للتقديم ( قوله لانه الاصل ) أى الراجع ( قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم ) أى يجب على سبيل الاستحسان ذلك والمراد بتحقيقه تعقله فى الفهم وبالحكم المحكوم به وانما استحسن ذلك لانه لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الاولى ان يلاحظ قبل المحكوم به قال السيد وان اريد تحقيقه فى الخارج فلا نزاع فيه اذا كانا من الوجود الخارجيه الا أن ترتيب الالفاظ لتأدية الممانى بحسب ترتيب تلك الممانى فى التمثل لافى الخارج فالانسب فى التمثل ان يعتبر المتحقق فى الذهن اهـ ( قوله ولا مقتضى للمدول عنه ) فى عبد الحكيم انه عند تحقق المقتضى يترك تقديم المسند اليه لانه اولى ويترك الاولى عند تحقق المقتضى بخلافه فتدبر اهـ ثم المراد بالمقتضى ما يعم النكتة وما يقتضى بحسب النحو وانما لم تعتبر الاصاله اذا كان مقتضى المدول من النكات لان النكتة الاصلية متفرقة فى الازهار والمرضية محتاجة الى البيان فكانت اهم ( قوله كتمكن ) أى كقصد تمكن ( قوله والذى الخ ) قبله بان أمر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد ومنه يتبين أن ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح عليه السلام ولا نعبان موسى عليه السلام ولا القنفذ على ما وقع فى بعض الشروح لانه لا يناسب السباق والقنفذ طائر فى الهند يضرب به المثل فى البياض له ثمانية وستون ثقباً فى منقاره يخرج من كل ثقب صوت حسن ولا يوجد منه الا واحد فى الدنيا يعيش الف سنة فاذا قرب على تمام الالف الهمة الله الموت فيجمع خطبا ويضع له عشا ويقف فيه ويرقص ويضرب بجناحيه على الخطب الى أن يخرج منه نار فيشتعل الخطب فيحرق فبعد مدة ثلاثة أيام يخرج من رماده حيوان



والذي حارت البرية فيه \* حيوان مستحدث من جهاد  
 أى تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني فبعضهم يقول به وبعضهم لا يقول به  
 (وتعجيل المسرة أو المساءة) للتفاوت في الاول والتطير في الثاني (وقد يقدم المسند  
 اليه ليفيد) التقديم (تخصيصه

مثله سبحانه القادر على كل شيء (قوله أى تحيرت الخ) حيرت البرية اما بمعنى  
 الاضطراب والاختلاف لان الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف في بعض الصور  
 فيكون من اطلاق المازوم على اللازم واما بمعنى أن مذهب الهادي يحتاج الى  
 دفع الشبه ولذا مذهب الضال ودفع الشبه لا يخلو غالبا من حيرة فكانه قال والذي  
 وقم فيه تحيرا أولا ولم يقع استقرار في امره الا بعد دفع الشبه وعلى هذا لا يردان  
 يقال قد استقر العالم على مذهبين فلا حيرة تأمل اه بناني (قوله وقد يقدم الخ)  
 كان حقه ان يقول واما يقيد الخ هذا من مقتضيات الالهية أيضا الا أن يقال  
 جعله المصنف من مهمات التقديم ولم يجمعه من مهمات الالهية على طبق ما تقدم  
 من أنه لاجبة له الالهية والنكات تفسير للالهية تفهيمها على أنه كثيرا ما يوضع  
 تفسير الالهية مكانها كذا أجاب في الاطول (قوله ليفيد الخ) أى لقصد افادة  
 التخصيص (قوله تخصيصه بالخبر الفعلي) أعلم أولا أن قول المصنف ان ولي حرف  
 النفي معناه أنه ان وليه فهو يفيد التخصيص قطعا والا احتمل التقوى وليس جزاء  
 الشرط مادل عليه (قوله وقد يقدم) لان افادة التخصيص غير مختصة بالصورة  
 الاولى فالمراد بقول المصنف التخصيص بالخبر الفعلي تخصيصه به مطلقا أى أعم  
 من أن يكون بطريق الثبوت أو بطريق النفي ولذا قال عبد الحكيم أى  
 تخصيصه به سلبا كما في ما أنا قلت أو ايجابا كما في أنا ما قلت وأنا سميت أى فان  
 الحكم في أنا ما قلت بثبوت عدم القول للمتكلم فالنفي جزء من المحمول فاندفع  
 ما قيل أن المثال لا يوافق الممثل له اذ المسند اليه لم يختص بثبوت الخبر الفعلي  
 بل بنفيه وبعضهم أجاب بتقدير مضاف أى بنفي الخبر الفعلي قال السيد لو أريد  
 أن نفي الفعل مقصور على المتكلم لم يبق الفرق بين ما أنا قلت وأنا ما قلت بحسب  
 المعنى قال عبد الحكيم رادا عليه ان فيما أنا قلت قصر القول من حيث النفي أى

بالخبر الفعلي أي قصر الخبر الفعلي عليه (الاولي) المسند اليه (حرف النفي) أي وقع  
بعده بلا فصل (نحو ما أنا قلت هذا) أي لم أقله مع أنه مقول لغيري فالتقديم يفيد  
نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص  
ولا يلزم ثبوته لجميع من معك لأن التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب

فالتقديم فيه للتخصيص بالفعل لا بنفيه وان كان هو في نفسه منفيا وان فيما أنا  
قلت قصر عدم القول أي فالتقديم فيه للتخصيص بالخبر الفعلي اثباتا والخبر الفعلي  
مجموع ما قلت فالاولى سالبة يقال لمن اعتقد عدم قول وأصاب لكنه أخطأ في  
فاعله فزعم أنه أنت وحدك أو بمشاركة الى الغير فتنفى بتقديم النفي أن تكون  
القاتل والثانية ممدولة يقال لمن اعتقد عدم قول وأصاب لكنه أخطأ في فاعله  
الذي لم يقل فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركته فتخصص نفسك بعدم القول بتقديم  
المسند اليه على النفي اهـ بزيادة (قوله بالخبر الفعلي) قال في المطول والتقييد بالفعل  
مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قال بالحصر فيما اذا  
كان الخبر من المشتقات نحو ما أنت هلينا بمن يز اهـ قال السيد هذا أي كلام  
صاحب المفتاح هو الحق أي نظرا الى السبب المقتضى لافادة التقديم الحصر وذلك  
لان التقديم انما يقتضى الحصر بناء على ما ذكر من أن التقديم يدل على أن  
الخطاب قد أصاب في أصل الحكم واخطاء في قيد من قيوده فصار ذلك القيد  
أهم عند المتكلم فقدمه في الذكر قاصدا بذلك تقرير صوابه ورد خطائه وهذا  
السبب مشترك بين الافعال والمشتقات بل الجوامد أيضا الا أن يقال ان معاني  
الجوامد كالجسم والحيوان والجوهر مثلا أمور ثابتة غير متغيرة قلما يقع الخطاء  
فيها في الامور العرفية فلم يلتفت اليها اهـ وقوله في الامور العرفية بأن يثبتها  
المخاطب لشيء فيختار المتكلم في اثباتها نحو ما هذا بشرا أو حجرا أو جنيا واحترز  
بالعرفية عن العقلية أي معاني تلك الجوامد في نفسها كحقيقة الانسان والاسد  
فان الخطاء في هذه الحقائق العقلية كثير (قوله بلا فصل) هذا القيد من حقيقة ان  
ولي اصطلاحا لكن ليس قيذا هنا وسيأتي لك توضيح ذلك (قوله الى توهم من المخاطب

اشتراك ممة أو انفرادك به دونه ولذلك لم يصح ما أنا قلت هذا ولا غيرى لأن مفهوم ما أنا قلت هذا ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيرى نفياً عنه وهما متناقضان (والا) أى وإن لم يل المسند اليه حرف النفي بأن لا يكون فى الكلام حرف نفي أو يكون حرف النفي متأخراً عن المسند اليه ( فقد يأتى ) التقديم ( للتخصيص رداً على من زعم انفراد غيره ) أى غير المسند اليه المذكور ( به ) أى بالخبر الفعلى ( أو ) زعم ( مشاركة الغير ) أى مشاركة الغير ( فيه ) أى فى الخبر الفعلى ( نحو أنا سميت فى حاجتك ) لمن زعم انفراد الغير بالسعى فيكون قصر قلب أو زعم مشاركة لك فى السعى فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيرى فلا زيد وعلى الثانى بنحو وحدى كنفردا ( وقد يأتى لتقوى الحكم ) وتقريبه فى ذهن السامع دون التخصيص ( نحو هو يخطى الجزيل ) قصدا الى تحقيق أنه يفعل أعطاه ( الجزيل وكذا ان نفي الفعل ) فقد يأتى التقديم فيه للتخصيص

اشتراك ممة ) فيكون القصر فى كلامك قصر افراد أو انفرادك به دونه فيكون قصر قلب وكتب أيضا قوله من توهم الظاهر أن المراد بالتوهم الوقوع فى الوهم بمعنى الزمن ليشمل الظن والاعتقاد البنانى ( قوله وهما متناقضان ) أى بثبوت القائلية لغير المتكلم ونفياً عنه وإن كان الاول بالمفهوم والثانى بالمنطوق ( قوله والا ) عطف على أنولى كما علمت من أن الشرطيتين بيان جملة وقد يقدم ولم يقل فإن ولى لأن بين جملة وقد يقدم وهاتين لجملتين كمال اتصال وهو يقتضى عدم المطف فما قيل أنه مطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليقيد بتخصيصه للخبر الفعلى لأنه أن ولى حرف النفي ليس بشئ أن يلزمه أن هذا ليس بيان للجملة السابقة وإن يقدم جزاء الشرط الاول وكلاما فاصداً وعلى ما قلناه يكون المراد من التخصيص الاعم من القطعى والاحتمالى فأفاد الاول بالشرطية الاولى والثانى بالثانية ( قوله بأن لا يكون الخ ) لم يتعرض لما اذا كان المسند اليه بعد النفي مع فصل لأن الكلام فى بيان أحوال المسند اليه بالقياس الى المسند لا بالقياس الى متعلقاته فإنه مبحث آخر سيجب ( قوله وكذا أن نفي الفعل ) ان قلت لا حاجة الى ذكر هذا لأن الحكم بأن كلامه المثبت والنفي تارة يكون للتخصيص وتارة يكون للتقوى سبق فى قوله والا فقد يأتى الخ كما يصرح به صميم الشارح

نحو انت مسميت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يكون للتقوى  
نحو انت لا تكذب قصد التقوية الحكم المنفي وتقريره فانه اشد لنفي الكذب  
من لا تكذب لما فيه من تكرير الاسناد دون لا تكذب وكذا اشد لذلك من لا  
تكذب انت لانه تأكيد المحكوم عليه بانه ضمير المخاطب حقيقة لا للحكم لعدم  
تكرار الاسناد هذا كله ان بنى الفصل على معرف (وان بنى الفصل على منكر افاد)  
التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد به)

هناك قلت ليس المشار اليه بهذا هو اثباته عند الولي للتخصيص والتقوى بل  
المشار اليه بكذا هو البيان المذكور في أنا سميت وفي هو يعطى الجزيل أى مثل  
البيان فيما اذا كان الفصل مثبتا البيان فيما اذا كان منقيا فالتشبيه هنا لامثلة المنفي  
بامثلة المثبت لكن قول الشارح بعدم كلام المصنف هنا فقد يأتي الى آخره يبعد  
ذلك بل كان الواجب أن يقول يبين بنظير ماصر مثلا تدبر (قوله نحو أنت ما  
سميت في حاجتي) لما كان الفرض من هذا ذم المخاطب وفيما المثال بعدم مدحه  
ناسب جعل هذا للتخصيص والاخرى للتقوى تدبر (قوله اشد) لنفي الكذب  
نحو اشد المأثي به للتوصل الى المناضلة فيما لم يستوف الشروط كالاستخراج  
وكنفى الفصل كما هنا تقصد منه المناضلة في أصل الحدث كالاستخراج لافي الشدة  
وهذا هو الاستعمال الغالب بخلاف استعماله في قصد المناضلة في مدلوله وهو  
الشدة فانه نادر يحتاج لتريئة وبهذا يندفع أيضا ما نقله المحشي عن الدماميني في  
حواشيه على الاشموني وأقره من البحث في التوصل بنحو اشد بأن أهل  
التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه ورحمة الله وبركاته في أصل الحدث  
وزيادة المفضل على المفضل عليه فيلزم كل صورة يتصل فيها بأشد أن تكون  
الشدة موجودة في الطرفين وزيادة في طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار  
التقصد فانك قد تقصد اشتراك زيد وعمر في الاستخراج مثلا لافي شدته وأن  
استخراج زيد زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو لأشد فكيف يتأتى  
التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالاته على خلاف المقصود (قوله افاد تخصيص  
الجنس أو الواحد) أى قصر واحد منهما في المطول قال الشيخ أنه قد يكون في

أى بالنفعل ( نحو رجل جائى أى لاصراً ) فيكون تخصيص الجنس ( أو لارجلان ) فيكون تخصيص واحد وذلك لأن اسم الجنس حاصل للمثنين الجنسية والممدد اللفظ دليل على أصريين ثم يقع القصر الى احدهما دون الآخر فيأصرد ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصر أى بسبب عدم دخوله في القصر كان لم يدخل في دلالة اللفظ وأصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصر بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد أتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو أم امرأه أو اعتقد انه امرأه وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر أرجل هو أم رجلاً أو اعتقد أنه رجلاً أو اعتقد أنه وقوله لم يدر جنسه أى تردد فيه واذا فسر بقوله أرجل أم امرأه فيكون قصر تعين وقوله أو اعتقد أنه امرأه فيكون قصر قلب وفي الحصر اشارة الى أنه لا يجي لقصر الافراد عند الحكم وهو في تخصيص الواحد ظاهر لأن مدلول الوحدة مع التقديم أن الجائي واحد لا اثنان يدل الواحد بأن يضم اليه آخر فيكون لدفع التردد في أن الجائي اثنان بدله بأن يكون معه آخر ولا دلالة لها على أن الجائي واحد فقط دون أن يكون معه اثنان غيره حتى يكون قصر افراد اذ لا خصوصية للوحدة لما عدا هذين الاثنين وأما في تخصيص الجنس فلان معناه عند التقديم رجل جائى لاصراً كما يفيد قوله أى امرأه وليس معناه رجل جائى لارجل وامرأة حتى يكون ردا لما زعم المخاطب من التشريك اه شيعنا الشرعيني فالمراد بالتخصيص هنا ما عدا قصر الافراد (قوله الجنس) ليس المراد بالجنس المقول على كثيرين مختلفين فان النكرة كرجل ليست كذلك بل المراد به ما يعم القليل والكثير الذي هو المعنى الشائع للجنس والكون هذا المعنى هو المراد بالنكرة هنا صح وقوعها مبتدأ بخلاف ما لو أريد الفرد الشائع بقطع النظر عن معنى عموم القليل والكثير فانه لا يصح وقوعها مبتدأ وانما صح على اعادة الجنس لانه في معنى التخصيص بالصفة كانه قيل هذا الذي يعم القليل والكثير أى يحتملها وأما عند تخصيص الواحد فالمسوغ للابتداء هو التخصيص بالصفة كانه قيل رجل واحد جائى لاثنان تدبر (قوله حاصل) كذا في النسخ بالصاد

المعين اعنى الواحد ان كان مفردا والاثنين ان كان مثنى والزائد عليهما ان كان جمعا فأصل النكرة المفردة ان تكون لواحد من الجنس فقد يقصد بها الجنس فقط وقد يقصد بها الواحد فقط وهذا ما اقتصر عليه الاصل والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز ان البناء على المنكر وقد يكون للتقوى لكن بشرط أن يقصد به الجنس أو الواحد كما في التخصيص

وعبارة السعد حامل بالميم ( قوله والزائد عليهما ) يقتضى أن الزائد عليهما عدد معين مع أنه لانهاية له الا ان يقال أنه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد والاثنين فتعيينه اضافى ( قوله فأصل النكرة ) الخ تفريع على قوله حامل للمعنيين الجنسية والسدد المعين ولم يتعرض في التفريع للنكرة المثنى والجمع اعتمادا على المقايضة فأصل النكرة المثناة أن تكون اثنين من جنس وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الاثنان فقط وأصل المجموعة أن تكون لما فوق الاثنين من الجنس وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به ما فوق الاثنين فقط ( قوله أن تكون لواحد من الجنس ) أى ويلاحظ كونه من الجنس فتدل على أمرين الواحد والجنس ( قوله وهذا ) أى كون مابنى على منكر يفيد التخصيص ( قوله كلام الشيخ ) قد علمت عبارته ( قوله قد يفيد التقوى ) أى كما انه يفيد التخصيص ان قلت كيف اقتصر المصنف على افادة التخصيص مع وجود افادة التقوى ضرورة تكرار الاسناد قلت الممول عليه الاستعمال فالمصنف يقول انهم استعملوه للتعيين دون التقوى والشيخ لا يسلم ذلك فقول المصنف افاد التخصيص معناه أنه لا يستعمل الاله ولا يستعمل للتقوى وليس معناه أنه لا يفيد التقوى لما مر ( قوله بشرط الخ ) فان لم يقصد فلا بد من حمل التنوين على التعظيم أو التهويل ليسوغ الابتداء ولا يكون الكلام مفيدا للتقوى ولا للتخصيص بذلك الوصف المستفاد من حمل التنوين على ذلك لاجل تصحيح الابتداء لان المعنى الحاصل بالتركيب حينئذ لا يتوقف على التقديم اذ يكفى فيه جأنى رجل فلا يكون تكرار الاسناد حينئذ مقصودا هذا وقد تحصل أن مذهب الشيخ على ما ذكره الشارح أنه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص

(وعما) أى السند اليه الذى (يرى تقديمه) على السند (كاللازم) فى أنه لم  
يرد تأخيرها وان كان القياس جوازه (لفظ مثل وغير) اذا استعمل كناية (فى)  
نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود

وقد يكون للتقوى مضمرا كان ذلك الاسم أو مظهرا معرفا أو منكرا مثبتا  
كان الفعل أو منفيا وعلى ما ذكره الاصل أنه ان كان الاسم نكرة فهو أيضا  
للتخصيص قطعا (قوله وما يرى الخ) شروع فى نكتة من نكتات التقديم  
لكن لما كان الداعى اليه هنا عدم ورود التأخير كما ذكره الشارح دون القياس  
غير الاسلوب هذا ما ظهر (قوله كاللازم) أى مثل لللازم فى القياس فانه ليس  
بلازم فيه بل مثله من حيث أنه لازم فى الاستعمال فالجامع بين التقديم هنا  
والتقديم لللازم فى القياس هو أن كلا لازم فى الاستعمال (قوله فى انه) أى  
المسند اليه هنا وهو مثل أو غير يشير الى الجامع المتقدم تدبر (قوله اذا استعمل  
كناية) أعلم أن لفظ مثلك ومثله غيرك قد يطلق على معين باعتبار الاضافة  
المعدية حينئذ ليس فى الكلام كناية لا فى الحكم ولا فى المحكوم عليه  
اكون كل منهما مصرح به وقد يطلق على معين اشتهر بمماثلة المخاطب فيقال  
مثلك لا يبخل أو لا يبخل مثلك بمعنى فلان لا يبخل فليس فى الكلام حينئذ  
كناية فى الحكم لانه مصرح به بل فى المحكوم عليه أى حيث كنى عن ذات  
المعين بما اشتهر به من المماثلة وعلى هذين الاحتمالين لا يكون التقديم كاللازم  
أما على الاول فظاهر لانه لا كناية أصلا وأما على الثانى فلأن التقديم انما  
لزم ليفيد تقوى الحكم وذلك انما يكون اذا كانت الكناية فى الحكم لانها لما كانت  
أبلغ كان التقديم أعون على المطلوب بها لافادة التقديم أن الحكم ثابت للمثل  
ولا بدفيته تقوى الانتقال للمعنى للكناى وقد يطلق ويراد به مماثلة مطلقا أى  
غير معين على ما هو فى الكثير الشائع ويجعل نسبة المحكوم به عليه كناية عن  
نسبة الى ما أضيف هو اليه فيكون من باب الكناية فى الحكم ويكون التقديم  
حينئذ مما هو كاللازم بخلاف ما اذا لم يجعل كناية عما ذكر كذا يؤخذ من كلام  
السيد فقوله الشارح اذا استعمل كناية أى فى الحكم انما يجرى فيما اذا أريد المماثل

لا بمعنى ان انسانا آخر ممتلك أو غيرك كذلك وذلك لانه اذا نفى البخل فمن كان على صفته والجود عن غيره من غير قصد انسان آخر ثم نفى البخل عنه واثبات الجود له مع اقتضائه محلا يقوم به وانما كان التقديم في ذلك كاللازم لانه أعون على المراد به لان الغرض من اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبليغ من التصريح والتقديم لا فادته التقوى اعون على ذلك أما اذا كان بمعنى أن انسانا آخر كذلك فلا يكون كناية

مطلقا فافهم وهذا الشرط هو المراد من قول المصنف بمعنى الخ ولعل المناسب أن يقول استعمالا بالف التثنية (قوله لا بمعنى أن انسانا آخر) أى معيننا بالشهرة أو بجعل الاضافة للعهد (قوله كذلك) أى لا يبخل أو لا يجوز على التوزيع (قوله ذلك) أى توجيه اللزوم المبني عليه الكناية (قوله من كان) أى من كل من كان (قوله عن غيره) أى كل مغاير له بخلاف ما اذا أريد غير معين لا يلزم انحصار الجود في المخاطب لانه يتحقق في شخص آخر غير المخاطب (قوله من غير قصد انسان آخر) أى غير المخاطب وانظر أى حاجة الى هذا القيد لأن يقال أن الغرض منه بيان أنه لا بد من الاطلاق وانما لم ذلك ليتمكن الانتقال الى الممكنى عنه فانه اذا قصد معين منع تعيينه الانتقال لانه يكون الاثبات قصدا اذا لاحاجة في الانتقال الى التعيين تدبر (قوله واثبات الجود له مع اقتضائه) اسقط هنا ما يجب ذكره وعبارة السعد واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه الخ (قوله محلا يقوم به) أى وليس ألا محلان الغير والمخاطب فاذا انتفى عن الغير تعين أن يوجد في المخاطب (قوله لان الغرض من اثبات الحكم) هنا سقط أيضا والواجب أن يقول لان الغرض منهما أى التركيبين كما في السعد واعلم أن في التلخيص بعد قوله وأنت تجود ما لفظه من غير ارادة تعريض بغير المخاطب وقد صور في المطول التعريض بغير المخاطب بقوله بأن يراد بممتلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له أو غير مماثل ومحصل هذا للتصوير أن المراد من التعريض أن تقصد الاخبار عن معنى مثل وغير سواء كان المراد بهما معيناً أولاً من غير انتقال من هذا المعنى الى شيء آخر حتى يكون كناية فحينئذ قول المصنف من



( قيل وقد يقدم ) المسند اليه المصور بكل على المسند المقرون بحرف نفي ( لانه ) أى التقديم

غير تعريض ليس زائداً على التقييد بالاستعمال على سبيل الكناية المأخوذ من قول المصنف بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود فهو مؤكد له واعترضه السيد بأن هذا التصوير غير صحيح اذ ليس هذا تعريضاً للمعنى المصطلح عليه ولو أريد انه تعريض بالمعنى اللغوى أعنى الخفاء لم يظهر ألا فى صورة واحدة وهى ما اذا أريد بالمثل والغير انسان معين غير المخاطب لاشتهاره بمائلة المخاطب فان اللفظ حينئذ يكون كناية فى المحكوم عليه لقيام الشهرة مقام اختصاص المائلة به فانه يشترط فى الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة اختصاص الوصف بموصوف معين لينتقل منه اليه ولا شك فى خفاء الكناية وأما اذا أريد بالمثل والغير مطلق انسان فلا خفاء حينئذ لاستعمال اللفظ فيما وضع له بدون كناية وكذا اذا أريد معين بجعل الاضافة للعهد فان اللفظ حينئذ يستعمل فيما وضع له لان المعروف بالاضافة العهدية موضوع للمعين وحينئذ يلزم القصور فى عبارة المصنف لان التعريض لم يدخل فيه الا صورة واحدة فيلزم أن يقول من غير ارادة غير المخاطب ليكون شاملاً للصور الثلاث ونظراً لهذا الاعتراض اصقط مصنفنا هذه الزيادة لكن أجاب عبد الحكيم بأن الاعتراض مبنى على أن المراد بالتعريض ما فيه خفاء وليس كذلك وانما المراد به عدم التصريح بالمعين الغير المخاطب وهو صادق بالصور الثلاث فتدبر ( قوله قيل وقد يقدم ) عبارة الايضاح وقيل قد يقدم له وعليها فالواو من الحكاية وهى للمعطف على قوله قال عبد القاهر وقد للتقليل ان كان الضمير المستتر فى يقدم راجعاً الى المسند اليه مطلقاً وللتحقيق ان كان راجعاً الى المسند اليه المصور كما صنعه الشارح ( قوله المصور بكل ) أى أو ما يجرى مجراه فلم يسور بذلك لا يجب تقديمه نحو زيد لم يقم ولم يقم زيد اذ لا محرم فيه حتى يفوت وكذلك اذا لم يكن المسند مقروناً بحرف النفي لا يجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لعدم فوت المموم واعلم أن قولهم يقدم المسند اليه بكذا مصور بما اذا كان المسند اليه عند التأخير

(يفيد العموم) أى نفى الحكم عن كل فرد نحو كل انسان لم يقم (بخلاف ما لو  
 آخر) نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفيه عن جملة الافراد لاعت كل فرد فالتقديم  
 يفيد صوم السلب والتأخير انما يفيد سلب العموم وانما كانا كذلك (لئلا يلزم  
 ترجيح التأكيد) وهو أن يكونلفظ كل لتقرير المعنى الحاصل (على التأسيس)  
 وهو أن يكون لافادة معنى جديد مع ان التأسيس راجع لان الافادة خير من

لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول وأما الالتهال فلانه لاسور فيها اذ لم يذكر فيها ما يبدل على كمية افراد الموضوع واذا كان انسان لم يتم موجبة مهمة وجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لاعتن كل فرد لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يتم بعض الانسان بمعنى انهما

بالاستدلال بأمر عقلي كالترجيح هنا قلت أجب عنه في المطول بقوله وكأن هذا القائل يتمسك في أصل الدعوى بالاستعمال أى استعمال البلفاء تقديم المسند اليه المسور بكل لعموم السلب وتأخير السلب العموم والاستعمال دليل اللغة اه بزيادة من عبد الحكيم قال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة أى السبب الباعث للوضع على هذا الطريق ( قوله لان المهمة النخ ) دليل الملازمة بين المتقدم والتالى في القياس المتقدم وهو في الحقيقة قياسان الاول لو لم يكن التقديم لعموم النفي لزم الترجيح المتقدم الثانى لو لم يكن التأخير لنفي العموم لزم الترجيح المتقدم فاستدل على الملازمة في الاول بأن انسان لم يتم مثلا لنفي العموم لكونه في قوة السالبة الجزئية فلو كان كل انسان لم يتم كذلك لزم أن يكون تأكيدا فيترجح التأكيد على التأسيس واستدل على الثانى بأن لم يتم الانسان لعموم النفي لكونه في قوة السالبة الكلية فلو كان لم يتم كل انسان كذلك لكان تأكيدا فيترجح التأكيد على التأسيس ( قوله المعدولة المحمول ) أى المغيرة المحمول لان الدلالة أولا على الامور الثبوتية فاذا أريد الامور الغير الثبوتية يعدل بها وتغير بأدوات السلب أو بصيغ أخرى اليها ( قوله عند وجود الموضوع ) دفع لما يقال أن السالبة تصدق بنفى الموضوع فهى أعم وحاصل الدفع أن محل كونها في قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة أما عند عدم التقييد بوجود الموضوع فلم يست في قوتها بل أعم اه بنائى بتغير هذا وقد اشار في المطول الى الفرق بين المعدولة والسالبة حيث قال في المعدولة لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعل موجبة معدولة لاسالبة محصلة واعترض عبد

متلازمان في المصدق لانه قد حكم في المهمة بنفي القيام مما صدق عليه الانسان  
أهم من أن يكون جميع الافراد أو بعضها وأياً ما كان يصدق نفي القيام عن البعض

الحكيم ما ذكره من الفرق بأنه جار في لم يقيم انسان لان حرف السلب فيه لا  
ينفصل عن المحمول وهو الفعل ولا يمكن تقدير الرابطة بينه وبينه مع انها سالبة  
وهذا الاشكال لا يرد الا لو قلنا بتحقيق الحمل في السالبة لكن التحقيق أنها لا  
حمل فيها وانما فيها سلب الحمل فلا تدخل في قوله جعل جزءاً من المحمول لكن  
ما ذكره في المطول فرق لفظي والتحقيق هو الفرق المعنوي وهو أن الحكم  
ان كان بسلب الربط فهي سالبة وان كان بربط السلب فهي معدولة كذا في  
عبد الحكيم وقوله بربط السلب أي بأن يكون السلب وصفاً للمحمول فان  
المحمول في زيد لا قائم هو القائم المنفي لا السلب الذي هو معنى لا فانه معنى حرفي  
لا يحمل ولا المركب من الحرفي وغيره بعدم استعماله أيضاً ثم قال عبد الحكيم  
تفريعا على التحقيق المتقدم ففي انسان لم يقيم لما كان الخبر جملة مشتملة على الضمير  
يكون المحمول مجموع مضمون الجملة أعني سلب القيام المنسوب الى الفاعل  
فيكون الحكم على المبتدأ بالايجاب وفي لم يقيم انسان سلب نسبة القيام عن الانسان  
فيكون سالبة اه وقوله يكون المحمول الخ اذ لم يمكن حمل الفعل وحده لانه  
مسند لغير ما حمل عليه وقوله أعني سلب القيام المنسوب الى الفاعل أي القيام  
المنسوب الى كيف بالسلب ثم أن هذا يفيدك أن معنى قولهم مفهوم المعدولة  
سلب الشيء في نفسه لا عن شيء أن المحمول فيها لا يكون مسلوبا على الموضوع  
وان تضمن سلب شيء عن شيء اذ القيام في المثال مسلوب عن الفاعل وقوله  
سلب نسبة القيام عن انسان سلب مبنى للمجهول وهذا الذي يفيد هذا الكلام  
من أن السالبة لا حمل فيها بل سلب الحمل هو الحق عنده كما في حواشيه للقطب  
اه شيخنا الشريفي (قوله متلازمان) جرى على ما في كتب الميزان حيث شاع  
تفسير كون المهمة في قوة السالبة بالتلازم بيانا للواقع والا فيمكن في ثبوت  
المدعى استلزام الموجبة للمعدولة للسالبة فقط (قوله لانه قد حكم الخ) ينافي  
للتلازم من الجانبين (قوله بنفي القيام) أي بانتفائه على أن يكون مصدرا من

وكما صدق نفى القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه انسان في الجملة فهي في قوة الجزئية السالبة المستلزمة لنفي الحكم من جملة الافراد لاعن كل فرد فعنى المهمة المذكورة ذلك واذا كان انسان لم يتم بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الافراد لاعن كل فرد فلو كان بمد دخول كل معناه ذلك أيضا كان كل للتأكيد فيجب حمله على القيام عن كل فرد ليكون كل للتأسيس وأما في صورة التأخير فلان قولنا لم يتم انسان سالبة مهمة وهي لورود موضوعها نكرة في سياق النفي في قوة السالبة المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لاشئ من الانسان بقاءهم واذا كان لم يتم بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان بمد دخول كل معناه ذلك أيضا كان كل للتأكيد فيجب حمله على القيام عن جملة الافراد ليكون كل للتأسيس (ورد بمنع لزوم) أى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس لان النفي عند الجملة في الصورة الاولى عن كل فرد في الثانية انما أفاده الاسناد الى ما أضيفت اليه كل وقد زال ذلك

المبنى للمفعول أو نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مدخول الباء محكوم به (فنى) أى على هذا الوجه الثانى أما على الوجه الاول فمدخول الباء محكوم به (اد) بنانى (قوله وكما صدق الخ) بين قبله ان المهمة المعدولة تستلزم السالبة الجزئية وبين هنا العكس (قوله صدق نفيه الخ) لان نفيه عنه أما بنفيه عن الكل أو وحده وكل منهما يصدق عليه الانسان في الجملة (قوله واذا كان انسان لم يتم الخ) صرابط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يتم موجبة مهمة يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد لاعن كل فرد (قوله معناه نفى القيام الخ) أى اللازم لا المطابق اذ هو اثبات عدم القيام (قوله المقتضية) انما قال في الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتل نفى الحكم عن كل فرد وتحتل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فأشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فأنها تقتضى بصريحها نفى الحكم عن كل فرد مطول (قول المصنف ورد بمنع لزوم) عبارة الاصل وفيه نظر وذكر في وجهه أمرين قادحين في الدليل حاصلهما أنا لان لم انه لو حمل الكلام بمد كل

بالاسناد اليها فيكون تأسيسا لاتا كيدا وأيضا لانسلم في الصورة الثانية ان قولنا لم يقم انسان مهمة بل هي كلية لانه قد تبين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد بوقوع النكرة بعد النفي ولا معنى بالسور فيها سوى هذا اذا تقرر ذلك (فكل لعموم السلب اذا تقدمت على نفي ) لفظا أو تقديرا بان لم تكن معمولة له او لمورده نحو كل انسان لم يقم (والا ) بان تاخرت عنه لفظا او تقديرا بان كانت معمولة له او لمورده نحو ما كل ما يتمني المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ (فلسلب العموم) وخرج بزياتي (غالبا) نحو قوله تعالى والله لا يجب كل مختال فخور والله لا يجب كل كفار اثم ولا تطع كل حلاف مهين فكل في ذلك لعموم السلب لا لسلب العموم مع تاخيرها عن النفي (وأما تاخيرها ) اى المسند اليه (فلاقتضاء المقام له) أي لتاخيرها بان يقتضي المقام تقديم المسند وسيأتي بيانه هذا كله مقتضى الظاهر (وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) لاقتضاء الحال اياه (فيوضع المضممر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل ) فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير طائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم رجلا والتمزق تفسيره بنكرة ليعلم جفس المتعقل وانما يكون

على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأ كيد ولئن سلمنا ذلك لزمكم بمقتضى هذا أن كل في الصورة الثانية للتأ كيد بهذا المعنى لا للتأسيس وامرا ثالثا لا يضر الدليل بل هو مناقشة في التسمية فقط واعتراض بمخالفة اصطلاح القوم في العبارة وهو الذي ذكره الشارح بقوله وأيضا لانسلم ومن هنا تعلم أن قوله وأيضا ليس من توجيه المنع في المتن فهو مستأنف أو عطف على قول المصنف ورد وأن ما أشرنا اليه بقولنا ولئن سلمنا الخ لم يتعرض له المصنف لافي المتن ولا في الشرح فافهم (قوله بالاسناد اليها) أي في اللفظ وان كان في المعنى الاسناد الى ما أضيفت اليه لان المرفوع بالابتدائية لفظ كل لاما أضيف اليه ولذا يقال كل الرجال جاءني أنظر عبدا الحكيم (قوله سوى هذا) اى سوى وقوع النكرة في سياق النفي

هذا من وضع المضمير موضع المظهر (في قول) أي قول من يجمل المخصوص خبر مبتدا محذوف أما من يجمله مبتدا ونهم رجلا خبره والتقدير زيد نهم رجلا فيجمل عنده عود الضمير الى المخصوص وهو متقدم تقدرا (و) قولهم (هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو القصة) فالاضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر لما صرنا على أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يثبت إذا كان في الكلام مؤنث عمدة فقولنا كالاصل هي زيد عالم مجرد قياس وإن حكمه حكم وضع المضمير موضع المظهر لتتمكن ما يعقبه في ذهن السامع لأن السامع إذا لم يفهم معنى منه انتظر ما يعقبه ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لأن الحاصل بعد الطلب أعز منه بلا طلب التفتازاني ولا يخفى أن هذا لا يحسن في باب نهم لأن السامع عالم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا فلا يتحقق فيه الانتظار (وقد يعكس) وضع المضمير موضع المظهر بأن يوضع المظهر موضع المضمير (فإن كان) المظهر الذي وضع موضع المضمير (اسم إشارة فلكمال العناية يتميزه) أي المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله

كم قافل طافل أعيت مذاهبه      وجاهل جاهل تلقاة مرزوقا  
هذا الذي ترك الاوهام حائرة      وصير العالم التحرير زنديقا

فقوله هذا إشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الإشارة لكمال العناية بتمييز المسند اليه ليرى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم التحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي أثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الإشارة (أو لغيره كالتحكم) أي الاستهزاء (بالسامع) كما إذا كان فاقد البصر أولا يكون ثم مشار اليه (وكالدعاء على كمال بلاذته) أي السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس وعلى كمال فطنته بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس وكالدعاء ظهور المسند اليه (وإن كان) المظهر الذي وضع موضع المضمير (غيره) أي غير اسم الإشارة (فلزيادة التمكن) أي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع (نحو قل هو الله أحد الله الصمد) أي الذي يصمد اليه ويقصد في الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن (أو لغيرها) أي لغير زيادة التمكن كادخال الروح أي الخوف (في ضمير السامع) كقول الخليفة أمير المؤمنين يامر بكذا مكان أنا أمر بكذا (وهذا) أعني نقل الكلام من الحكاية الى

الغيبية في النقل مطلقا (لا يختص بما ذكر) من المسند اليه ومن نقل الكلام عن الحكاية الى الاسم الظاهر بل كل من التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخر) فالاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين سواء كان ذلك في المسند اليه أم غيره وسواء كان كل من الثلاثة واردا في الكلام أم كان مقتضى الظاهر إرادته كقوله تعالى وبالحق أنزلناه وبالحق نزل حيث لم يقل وبه نزل وكقوله تعالى ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون مقتضى الظاهر ارجع اذا المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى الظاهر اجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا (ويسمى هذا النقل عند السكاكي التفاتا) مأخوذ من التفات الانسان عن يمينه الى شماله أو بالعكس كقول امرئ القيس تطاول ليلاك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع فني ليلاك خطاب لنفسه وهو التفات اذ مقتضى الظاهر ليلى (والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) أى عن ذلك المعنى بآخر منها) بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ليخرج نحو انا زيد وانت صر وياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على أسلوبه ومن زعم ان في يأيها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم فقد سهى (وهو) أى الالتفات بتفسير الجمهور (أخص) منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده أهم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق ثم بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق فترك وعدل الى آخر فيتحقق الالتفات عنده بتعبير واحد فكل التفات عندهم للتفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلاك ومثاله على المذهبين من التكلم الى الغيبة انا أعطيناك الكوثر فصل لربك ومقتضى الظاهر لنا ومن التكلم الى الخطاب ومالي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون وتقدم تقريره (ووجهه) أى وجه حسن الالتفات (ان الكلام اذا نقل من أسلوب الى آخر كان) ذلك الكلام (أحسن تطرية) أى نجديدا من طريت الثوب أى جددته (لنشاط السامع واكثر ايقظا للاصغاء اليه) أى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة (ومن خلاف المقتضى) أى مقتضى الظاهر وان لم يكن من مباحث المسند اليه (تلقى المخاطب) أى تلقى المتكلم المخاطب بغير ما يترقبه (أو) تلقى (المائل بغير ما يتطلبه مجمل



كلامه) أى بسبب جهل كلام كل منهما (على خلاف مراده تنبيها) له (على انه) اى ذلك الغير (الاولى بحاله) مثاله فى الخطاب قول التبعثرى للحجاج وقد توعدته بقوله لا حملتك على الادم يعنى القيد مثل الامير يحمل على الادم والاشهب فابرز وعبد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادم فى كلامه على الفرس الادم أى الذى غاب سواده على بياضه فنبه على ان الحمل على الفرس الادم هو الاولى بان يقصده الامير لأن شأن الامير الحلم والكرم والانعام ومثاله فى السائل قوله تعالى يسألونك عن الالهة قل هى موافقت للناس والحج سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور وتقصاه فاجيبوا ببيان الفرض من هذا الاختلاف وهو ان الالهة بحسب ذلك الاختلاف مما لم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم والحج وغيرها وذلك للتنبيه على ان الاولى والالئق بحالهم ان يسألوا عن ذلك لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض (ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المسمى (المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوفه) نحو ويوم ينفخ فى الصور فنزع من فى السموات ومن فى الارض بمعنى يفزع ونحوه التعبير عن المستقبل اما بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع مكان يقع أو بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس مكان تجمع (ومنه) اى ومن خلاف مقتضى الظاهر (القلب) وهو ان يحمل احد جزأى الكلام مكان الآخر والآخر مكانه نحو عرضت الناقة على الحوض مكان عرضت الحوض على الناقة اى اظهرته عليها لتشرب (وقبله) اى القلب (السككي) مطلقا قال لانه يورث الكلام ملاحاة (ورده غيره مطلقا لانه عكس المطلوب) والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحاة (قبل) كقوله .

ومعهم مغبرة ارجاؤه كان لون أرضه سماؤه

اى ورب مغارة متلوثة نواحيها بالغبار كأن لون أرضها سماؤها والقلب فى آخر البيت اذ المعنى كأن لون سماها لغبرتها لون أرضها والاعتبارا للطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه لون الارض فى ذلك مم ان الارض أصل فيه (والا) أى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لانه جدول عن مقتضى الظاهر بالانكته يعتمد بها

(١٨٩)

( يقول الفقير الى الله تعالى محمد الرخاوي ولد المصنف العلامة رضى  
الله عنه وارضاه الى هنا أنتهت كتابة الشيخ الوالد في هذا  
الباب ولم نر له كتابة الا في الباب الذى بعده كما  
سيموافيك أول الجزأ الثاني وأوله أحوال  
المسند ان شاء الله تعالى  
والله الموفق )



( فهرست الجزء الأول من حاشية الفتح الداني للعلامة الرخاوى )  
على شرح تلخيص التلخيص لشيخ الاسلام زكريا الانصارى

مصحفه

- ٣ الكلام على خطبة المصنف
- ١٩ الكلام على المقدمة
- ٢٠ الكلام على الفصاحة
- ٤٦ الكلام على قول المصنف ولكل كلمة مع صاحبها الخ
- ٥٢ الكلام على البلاغة ومصائبها
- ٥٩ الفن الاول علم المعاني
- ٦٤ الكلام على توجيه حصر المقصود من علم المعاني فى ثمانية ابواب
- ٦٨ الكلام على قول المصنف والاصح ان الخبر صادق او كاذب
- ٧١ احوال الاسناد الخبرى
- ٨٦ الحقيقة العقلية
- ٨٩ المجاز العقلى
- ٩٥ احوال المسند اليه ٩٦ اما حذفه
- ٩٨ واما ذكره ٩٩ واما تعريفه
- ١٠٨ الكلام على قول المصنف وبالعلمية
- ١٣٠ تقسيم الاستفراق الى حقيقى وعرفى
- ١٣١ واستفراق المفرد الفعل
- ١٣٨ تعريف المسند اليه بالاضافة وغيرها
- ١٤٢ واما تنكيره فللافراد الخ
- ١٤٩ واما بيانها فلا يضاحه
- ١٥٢ واما الابدال فيه فلزيادة التقرير
- ١٥٤ واما لعطف فلتفصيل المسند اليه
- ١٦٠ واما فصله فلتخصيصه الخ
- ١٦٢ واما تقديمه فلكون ذلك اهم
- ١٧٧ وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الضاهر

ثم النهروست